



جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد  
قسم العلوم السياسية



سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج والعوامل  
المؤثرة فيها

"دراسة استكشافية مقارنة على جامعة قاريونس"  
من الفترة 1969 - 2008

إعداد الطالب

فضيل المهدي عبد الرسول البرعصي

بكالوريوس علوم سياسية – كلية الاقتصاد جامعة بنغازي – ربيع 2003

إشراف

أ.د. محمد زاهي بشير المغربي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية يوم 2012/5/7

الفصل الدراسي

ربيع 2012

**ليبيا**  
**جامعة بنغازي**  
**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**  
**قسم العلوم السياسية**

سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج والعوامل  
المؤثرة فيها

"دراسة استكشافية مقارنة على جامعة قاريونس"  
من الفترة 1969 - 2008

**لجنة الإشراف والمناقشة**

- 1- د. محمد زاهي محمد بشير المغربي مشرفاً رئيسياً .....
- 2- د. مصطفى عبد الله خشيم متحناً خارجياً .....
- 3- د. أمال سليمان العبيدي متحناً داخلياً .....

يعتمد /

د. عميد الكلية

# الإهداء

إلى كل ...

من أحب ليبياً قولاً صدقه بالعمل ...

إلى كل ...

الآباء والأجداد الذين ضحوا بأرواحهم فداءً لهذا الوطن

أهدي هذا العمل

## شكر وتقدير

الشكر والحمد، أولاً وأخيراً لله – جل في علاه – فبفضله وعونه قدر إنجاز هذا العمل..

وجزيل شكري وتقديري ثانياً لأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية ولجنة المناقشة..

وفائق شكري واحترامي لأستاذي الفاضل الدكتور محمد زاهي بشير المغربي على معلوماته القيمة وتوجيهاته البناءة، التي ساعدت في إبراز هذا العمل إلى حيز الوجود.

وشكر وعرfan وافران شاملان لكل أفراد أسرتي الكريمة، الذين تحملوا معي المشاق وأعانوني على تجاوزها.

ثم الشكر والتقدير والعرfan إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، مهما كان شكلها ومقدارها.

وأود الإشارة في الختام إلى أن قد تم الانتهاء من هذه الدراسة وتسليمها لإدارة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في شهر أكتوبر 2010. ولكن أحداث ثورة 17 فبراير أدت إلى تأجيل المناقشة حتى تاريخ 2012/5/7، هذا مع العلم بأنه لم يتم تغيير حرف واحد منها.

والسلام عليكم ورحمة الله

الباحث

بنغازي – ربيع 2010

# المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء .....
ب	الشكر والتقدير .....
ج	فهرس المحتويات .....
1	ملخص الدراسة .....
3	المقدمة إطار ومنهجية الدراسة .....
<b>الفصل الأول</b>	
السياسة الليبية العامة للإيفاد: المفهوم والأبعاد	
16	المبحث الأول : السياسات العامة المفاهيم والمداخل البحثية.....
35	المبحث الثاني : مستويات تحليل السياسة العامة والدراسات التطبيقية للسياسة التعليمية ..
46	المبحث الثالث : السياسة الوطنية للدراسات العليا في ليبيا .....
<b>الفصل الثاني</b>	
سياسة إيفاد البعثات الدراسية الليبية للخارج والعوامل المؤثرة فيها في الفترة 1969 - 2008	
79	المبحث الأول :سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج من الفترة 1969 – 1983....
102	المبحث الثاني :سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج من الفترة 1984 –1999.....
125	المبحث الثاني :سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج من الفترة 2000–2008.....
<b>الفصل الثالث</b>	
سياسة إيفاد الماجستير والدكتوراه خلال الفترات الثلاث	
150	المبحث الأول : مقارنة سياسة إيفاد درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث.....
171	المبحث الثاني : مقارنة سياسة إيفاد درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث.....
186	الخاتمة .....
191	قائمة المراجع .....

## محتويات الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1980 .....	(1-1)
59	الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1992 .....	(2-1)
61	الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1993 .....	(3-1)
66	الجامعة المسئولة عن تلقي إجراءات الترشيح الواردة من كل شعبية أو جامعة أو جهة عامة واقعة في نطاق تلك الجامعات .....	(4-1)
68	الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 2004 .....	(5-1)
72	الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 2005 .....	(6-1)
80	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير خلال الفترة (1983-1969) .....	(1-2)
83	أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (1983-1969) .....	(2-2)
84	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير خلال الفترة (1983-1969) .....	(3-2)
86	الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(4-2)
87	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه خلال الفترة (1983-1969) .....	(5-2)
89	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (1983-1969) .....	(6-2)
90	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1983-1969) .....	(7-2)
92	الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(8-2)
93	ساحات الإيفاد لأعضاء الماجستير خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(9-2)
96	ساحات الإيفاد لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(10-2)
103	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير خلال الفترة (1984-1999) .....	(11-2)
106	أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (1984-1999) .....	(12-2)
107	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير خلال الفترة (1984-1999) .....	(13-2)
109	الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (1984-1999) .....	(14-2)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
110	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه خلال الفترة (1999-1984) .....	(15-2)
112	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (1999-1984) .....	(16-2)
113	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1999-1984) .....	(17-2)
115	الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (1999-1984) .....	(18-2)
116	ساعات الإيفاد لأعضاء الماجستير خلال الفترة (1999-1984) .....	(19-2)
119	ساعات الإيفاد لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1999-1984) .....	(20-2)
126	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير خلال الفترة (2008-2000) .....	(21-2)
129	أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (2008-2000) .....	(22-2)
130	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير خلال الفترة (2008-2000) .....	(23-2)
132	الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (2008-2000) .....	(24-2)
133	البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه خلال الفترة (2008-2000) .....	(25-2)
135	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية خلال الفترة (2008-2000) .....	(26-2)
136	نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (2008-2000) .....	(27-2)
138	الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية) خلال الفترة (2008-2000) .....	(28-2)
139	ساعات الإيفاد لأعضاء الماجستير خلال الفترة (2008-2000) .....	(29-2)
142	ساعات الإيفاد لأعضاء الدكتوراه خلال الفترة (2008-2000) .....	(30-2)
151	التخصصات (الإنسانية - التطبيقية) الموفدة لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(1-3)
153	معدلات الإيفاد لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(2-3)
155	أعمار موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(3-3)
157	معيديو ومعينو درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(4-3)
158	موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث ..	(5-3)
160	موفدو الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترات الثلاث .....	(6-3)
161	نوع جنس موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(7-3)
163	الحالة الاجتماعية لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(8-3)
164	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث .....	(9-3)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
166	..... ساعات موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث	(10-3)
172	التخصصات (الإنسانية – التطبيقية) الموفدة لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث .....	(11-3)
174	..... أعمار موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث	(12-3)
176	موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث ..	(13-3)
177	موفدو الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترات الثلاث .....	(14-3)
179	..... نوع جنس موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث	(15-3)
180	..... الحالة الاجتماعية لموفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث	(16-3)
181	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث .....	(17-3)
182	..... ساعات موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث	(18-3)



## محتويات الإشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1966 .....	(1-1)
55	الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1979 .....	(2-1)
63	الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1986 .....	(3-1)
64	الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1993 .....	(4-1)
74	الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 2006 .....	(5-1)
81	الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصصاتهم (إنسانية - تطبيقية) خلال الفترة (1969-1983) .....	(1-2)
82	متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة (1969-1983) .....	(2-2)
82	متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة (1969-1983) .....	(3-2)
83	أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (1969-1983) .....	(4-2)
85	الأعضاء الذكور لأعضاء الإناث خلال الفترة (1969-1983) .....	(5-2)
85	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (1969-1983) ....	(6-2)
86	الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(7-2)
88	الأعضاء المرشحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصصاتهم (إنساني-تطبيقي) خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(8-2)
88	متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(9-2)
89	أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(10-2)
91	الأعضاء الذكور لأعضاء الإناث خلال الفترة (1969-1983) .....	(11-2)
91	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (1969-1983) ....	(12-2)
92	الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(13-2)
93	ساعات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(14-2)
94	ساعات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(15-2)
94	ساعات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(16-2)
95	ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(17-2)
95	ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(18-2)
96	ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(19-2)
97	ساعات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(20-2)
97	ساعات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(21-2)
98	ساعات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(22-2)
98	ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(23-2)
99	ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(24-2)
99	ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه خلال الفترة (1969 - 1983) .....	(25-2)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
104	الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشّحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصّصاتهم (إنسانية – تطبيقية) خلال الفترة 1984 – 1999 .....	(26-2)
105	متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة (1999-1984) .....	(27-2)
105	متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة (1999-1984) .....	(28-2)
106	أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (1999-1984) .....	(29-2)
108	الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة (1999-1984) .....	(30-2)
108	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (1999-1984) ....	(31-2)
109	الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج خلال الفترة (1999-1984) .....	(32-2)
111	الأعضاء المرشّحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصّصاتهم (إنساني-تطبيقي) خلال الفترة (1999-1984) .....	(33-2)
111	متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال الفترة (1999-1984) .....	(34-2)
112	أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (1999-1984) .....	(35-2)
114	الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة (1999-1984) .....	(36-2)
114	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (1999-1984) ....	(37-2)
115	الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج خلال الفترة (1999-1984) .....	(38-2)
116	ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (1999-1984) .....	(39-2)
117	ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (1999-1984) .....	(40-2)
117	ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (1999-1984) .....	(41-2)
118	ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (1999-1984) .....	(42-2)
118	ساحات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (1999-1984) .....	(43-2)
119	ساحات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير خلال الفترة (1999-1984) .....	(44-2)
120	ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (1999-1984) .....	(45-2)
120	ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (1999-1984) .....	(46-2)
121	ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (1999-1984) .....	(47-2)
121	ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (1999-1984) .....	(48-2)
122	ساحات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (1999-1984) .....	(49-2)
122	ساحات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه خلال الفترة (1999-1984) .....	(50-2)
127	الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشّحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصّصاتهم (إنسانية – تطبيقية) خلال الفترة 2000 – 2008 .....	(51-2)
128	متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة (2008-2000) .....	(52-2)
128	متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة (2008-2000) .....	(53-2)
129	أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (2008-2000) .....	(54-2)
131	الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة (2008-2000) .....	(55-2)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
131	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (2000-2008) ....	(56-2)
132	الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج خلال الفترة (2000-2008) .....	(57-2)
134	الأعضاء المرشحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصصاتهم (إنساني-تطبيقي) خلال الفترة(2000-2008) .....	(58-2)
134	متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال الفترة (2000-2008) .....	(59-2)
135	أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة (2000-2008) .....	(60-2)
137	الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة (2000-2008) .....	(61-2)
137	الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة (2000-2008) ....	(62-2)
138	الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج خلال الفترة (2000-2008) .....	(63-2)
139	ساعات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (2000-2008) .....	(64-2)
140	ساعات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (2000-2008) .....	(65-2)
140	ساعات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (2000-2008) .....	(66-2)
141	ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (2000-2008) .....	(67-2)
141	ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (2000-2008) .....	(68-2)
142	ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير خلال الفترة (2000-2008) .....	(69-2)
143	ساعات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة (2000-2008) .....	(70-2)
143	ساعات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة (2000-2008) .....	(71-2)
144	ساعات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة (2000-2008) .....	(72-2)
144	ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة (2000-2008) .....	(73-2)
145	ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة (2000-2008) .....	(74-2)
145	ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه خلال الفترة (2000-2008) .....	(75-2)
152	التخصصات الموفدة لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(1 - 3)
154	متوسط معدلات موفدي التخصصات (الإنسانية - التطبيقية) لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(2 - 3)
156	متوسط أعمار موفدي التخصصات (الإنسانية - التطبيقية) لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(3 - 3)
158	معيديو ومعينو درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(4 - 3)
159	موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث	(5 - 3)
161	موفدو الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترات الثلاث .....	(6 - 3)
162	الذكور الموفدون والإناث الموفدات لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(7 - 3)
164	الموفدون المتزوجون والعزاب لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث ..	(8 - 3)
165	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث .....	(9 - 3)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
167	ساعات الإيفاد لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث .....	(10 - 3)
173	التخصصات الموفدة لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث .....	(11 - 3)
175	متوسط أعمار موفدي التخصصات (الإنسانية - التطبيقية) لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث .....	(12 - 3)
177	موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث	(13 - 3)
178	موفدو الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترات الثلاث .....	(14 - 3)
179	الذكور الموفدون والإناث الموفدات لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث .....	(15 - 3)
180	الموفدون المتزوجون والعزاب لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث ..	(16 - 3)
181	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث .....	(17 - 3)
183	ساعات الإيفاد لموفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث .....	(18 - 3)

## ملخص الدراسة

تهتم الأنظمة السياسية عند بناء تنميتها الوطنية بضرورة وضع وإيجاد سياسات إستراتيجية، سياسات تستطيع من خلال الأجهزة والمؤسسات الحكومية وضع محددات التنمية موضع الصنع والتنفيذ وكذلك التقويم، وحتى تستطيع تلك الأنظمة ذلك يلزمها إعداد قوة بشرية متخصصة ومعتمدة على خبرات وتجارب علمية متبادلة بين مؤسساتها ومؤسسات الدول والحكومات الأخرى. وهو ما أصبح يعرف اليوم لدى بعض الأنظمة وخاصة العربية (بالابتعاث أو الإيفاد) للدراسة العليا بالخارج أو لغيرها من المقترضيات على نفقة الدولة.

لذا فإن هذه الدراسة الاستكشافية تهدف لقياس تأثير بعض العوامل البيئية المحيطة (العلمية – السياسية – القانونية – الاجتماعية) في عملية تنفيذ سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج للفترة من 1969 – 2008، كأحد سياسات التعليم العالي في ليبيا من خلال موفدي درجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة قاريونس والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس.

لذا فقد تم طرح مشكلة الدراسة في شكل تساؤلات محددة، وللإجابة عنها قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، اعتمدت المقدمة على فكرة عامة عن الدراسة، وعن أهدافها، وأهميتها، وكذلك تساؤلاتها ومناهجها ومداخلها.

خصص الفصل الأول للإطار العام للدراسة، الذي اشتمل على عرض عام لمفاهيم السياسة العامة ومداخلها وأنواعها، ومستويات تطبيقها على السياسة التعليمية بشكل عام وللدراسات التطبيقية للسياسة العامة والسياسة التعليمية بليبيا بشكل خاص، كما اشتمل هذا الفصل على عرض عام لفلسفة وأهداف الدراسات العليا بالتعليم العالي الليبي ولبعض اللوائح المنظمة للإيفاد للدراسة العليا بالخارج. وخصص فيها الفصل الثاني لقياس تأثير العوامل البيئية على تنفيذ سياسة الإيفاد، بحيث يقوم المبحث الأول بقياس تأثير العوامل المؤثرة خلال الفترة من 1969 – 1983، ويقوم المبحث الثاني بقياس تأثير نفس العوامل، ولكن خلال الفترة الممتدة من 1984 – 1999، ليقوم المبحث الثالث والأخير بقياس نفس التأثير ولكن خلال الفترة 2000 – 2008، ليأتي في النهاية الفصل الثالث لمقارنة قياس ذلك التأثير خلال الفترات الثلاث من خلال مبحثين، تناول الأول مقارنة موفدي درجة الماجستير، وتناول الثاني مقارنة موفدي درجة الدكتوراه، ومن ثم الخاتمة.

ومن خلال تحليل البيانات المختلفة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:-

- 1- تأثر سياسة الإيفاد في ليبيا بالعامل القانوني وبالتحديد باللوائح والقوانين الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، وهذا ما تظهره المعايير والشروط القانونية التي تم تنفيذها على موفدي الماجستير والدكتوراه خلال فترة هذه الدراسة.
- 2- تأثر سياسة الإيفاد في ليبيا بالعامل السياسي وبالتحديد بالعلاقات السياسية للدولة مع غيرها من الدول، وهذا ما تظهره أعداد الموفدين الذين تم إيفادهم وبالتحديد أعداد الموفدين الذين تم إيفادهم للساحات الثلاثة الآتية (البريطانية - الأمريكية - المصرية).
- 3- تأثر سياسة الإيفاد في ليبيا بالعامل الأيديولوجي وبالتحديد بتوجهات النظام السياسي للثورة، وهذا ما تظهره أعداد الحاصلين على عضوية اللجان الثورية وأعداد غير الحاصلين في الفترات الثلاث وبالتحديد في الفترتين الأخيرتين\*.
- 4- تأثر سياسة الإيفاد في ليبيا بالعامل الاجتماعي وهذا ما تظهره سياسة الدولة في إيفادها للذكور أكثر من الإناث وفي إيفادها للمتزوجين أكثر من العزاب.
- 5- انخفاض الإيفاد للماجستير وارتفاع الإيفاد للدكتوراه. وهذا يشير إلى نقطتين (النقطة الأولى) عدم قدرة الجامعات الليبية على منح الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) بالداخل، (النقطة الثانية) قدرة الجامعات الليبية على منح الإجازة العالية (الماجستير) بالداخل.
- 6- اهتمام الدولة بموفدي الجامعات أكثر من موفدي الجهات الأخرى، يعني إيفاد المرشحين من قبل الجامعات أكثر من إيفاد المرشحين من قبل الجهات الأخرى، وبالتحديد موفدي درجة الدكتوراه.
- 7- عدم التزام إدارة البعثات الدراسية وما سبقها من إدارات وجهات اختصاص بتطبيق معايير وشروط الإيفاد على الموفدين بالشكل المطلوب والصحيح، وبالتحديد معايير وشروط العمر والمعدل (التقدير) وهذا ما توضحه الفترتان الأخيرتان بالذات، وهما الفترة الثانية (1984 - 1999)، والفترة الثالثة (2000 - 2008).
- 8- إيفاد التخصصات الإنسانية أكثر من إيفاد التخصصات التطبيقية في الدرجتين التي من المفترض أن يكون العكس صحيحاً.

\* الفترة الثانية (1984-1999)، والفترة الثالثة (2000-2008).

# المقدمة

## إطار ومنهجية الدراسة

## مقدمة

يتبين من متابعة الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة الماضية، انخفاض معدل الاهتمام بدراسة مدخلات النظام السياسي وتزايد الاهتمام بدراسة مخرجاته. وفي هذا الإطار تبلورت معالم حركة تحليل السياسات العامة في علم السياسة والتي قدم أنصارها رؤية جديدة للعلوم الاجتماعية تمثلت في مخاطبة القضايا الحيوية للمواطن في عدة مجالات منها على سبيل المثال (المجال الأمني، المجال الصحي، المجال الإسكاني، المجال التعليمي)<sup>(1)</sup>.

ولأهمية المجال التعليمي من بين تلك المجالات في الحياة اليومية للمواطن وللنظام السياسي نفسه، فقد برزت أهمية دراسة السياسة التعليمية بالاعتماد على مدخل تحليل السياسة العامة، حيث تؤكد عملية الاقتراب من دراسة السياسة التعليمية وفقاً لهذا المدخل على علاقة التأثير والتأثر بين النظام التعليمي من جانب، والنظام السياسي، والاقتصادي من جانب آخر<sup>(2)</sup>، ولكون العامل السياسي صاحب الدور الأكبر في صنع وتنفيذ الإطار التعليمي والمعرفي للدولة بما يتناسب مع مبادئ وأهداف النظام<sup>(3)</sup>، فقد استخدمت الأنظمة السياسية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة التعليم أداة رئيسية لإحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية المرغوب بها<sup>(4)</sup>.

ولم يختلف الأمر في ليبيا، فلقد احتل التعليم مكانة بارزة في النظام السياسي الليبي منذ الأيام الأولى لتأسيس الدولة، حيث تضمن الدستور الصادر في 1951/10/8 ثلاث مواد كانت هي الأساس الذي انطلق منه فيما بعد أول قانون للتعليم، والمعروف بالقانون رقم (5) لعام 1952، كما تضمن الإعلان الدستوري الصادر في 1969/12/11 إلزامية التعليم ومجانيته وحق الجميع فيه<sup>(5)</sup>. وفصل في هذا بقانون عرف بقانون التربية للعام 1970 الصادر عن مجلس قيادة الثورة، وقانون التعليم للعام 1975 الصادر عن وزارة التربية والتعليم، وبهذه القوانين أرسى قواعد وأسس التعليم في البلاد بما في ذلك مسؤولية الدولة في هذا الشأن<sup>(6)</sup>.

1- للمزيد من التفاصيل انظر :

- عبير إبراهيم أمينة، أثر التغييرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريونس من 1980-1994، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 1995)، ص 11.
- أماني قنديل، "تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات"، المجلة العربية للتربية، المجلد 11، العدد 2، 1991، ص 42.
- 2- أماني قنديل، "التعليم والسياسة والتنمية: إطار نظري"، سياسة التعليم الجامعي في مصر: الأبعاد السياسية والاقتصادية، (تحرير)، أماني قنديل وآخرون، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991)، ص 1.
- 3- محمد صبح، المعرفة في الكتاب الأخضر (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990)، ص 81.
- 4- عمر الشخي، جهاد صليبي، "دور الجامعات الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، المجلد 14، (1986). ص 175.
- 5- تشريعات التعليم في ليبيا، الجزء الأول، 1969-1974، (طرابلس: أمانة التعليم والتربية، مركز التوثيق والبحوث التربوية، 1977)، ص 10.
- 6- بشير أحمد سعيد، وآخرون، "التعليم العالي في الجماهيرية العظمى في خمسين عاماً"، مجلة الجامعي، العدد 9، (ربيع 2005): ص 23.



ويأتي في قمة السياسة التعليمية في ليبيا التعليم العالي والذي يضم ثلاثة أنساق رئيسية هي:- (التعليم المهني والفني) ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات ويعد فنيين و حرفيين، (التعليم الجامعي) ومدته من أربع إلى ست سنوات ويعد متخصصين جامعيين، ويمثل النسق الثاني، (الدراسات العليا) ومدته من ثلاث سنوات فما فوق بالنسبة لدرجة الماجستير، وأربع سنوات فما فوق بالنسبة لدرجة الدكتوراه وتمثل النسق الثالث والأخير.

وترجع نشأة هذا المستوى (التعليم العالي) للعام 1955 عندما تأسست كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية بمدينة بنغازي وفرعها بكلية العلوم بمدينة طرابلس، والتي وصل عددها فيما بعد إلى سبع كليات. ومع قيام الثورة وبالتحديد مع انتقال الدولة من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، شهد هذا المستوى تطوراً ملحوظاً في الفلسفة والأهداف<sup>(1)</sup>، أمتدت أبعاده لتشمل كافة مراحل ومستوياته، ولتعدد سياسات هذا المستوى وتنوعها، فقد تم اتخاذ سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج نموذجاً لأحد تلك السياسات والواقعة ضمن نطاق تصنيفات النسق الثالث للتعليم العالي<sup>(2)</sup>.

فالأهتمام بهذا النوع لم يبدأ إلا مع بداية الخمسينيات وبالتحديد مع صدور قانون التعليم عام 1952، عندما أصبحت الفجوة التنموية واضحة بين ليبيا التي كانت تحت الحكم الإيطالي وأصبحت تحت سيادة وطنية وبين الدول الأخرى، وذلك بإيفاد الحاصلين على الشهادة الثانوية وغيرها من الشهادات، للدراسة الجامعية والعليا بالخارج على نفقة الدولة، والذي استمر حتى نهاية الخمسينيات، وبالتحديد حتى تخرج أول دفعة من خريجي الجامعة الليبية، ليبدأ بعدها في أخذ شكلها المكثف والمنظم في سياسة التعليم العالي، وذلك باقتصار الإيفاد على أوائل الخريجين وعلى من تتفق فيهم الشروط والمعايير القانونية للإيفاد، وعلى الجامعات الدولية المعتمدة علمياً وأكاديمياً كجامعات الساحة (الأمريكية - البريطانية - الفرنسية - اليونانية - المصرية ... إلخ).

ومع دخول فترة السبعينيات استمر اهتمام الحكومة بهذا النوع من البعثات خاصة لخريجي ومعيدي جامعاتها، والذي استمر حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وبالتحديد حتى العام 1984 ليبدأ بعدها في التراجع من جديد حتى نهاية التسعينيات. ليعود بعد هذه الفترة وبالتحديد مع بداية الألفية الثالثة في التحسن والارتفاع من جديد، مما جعله يأخذ نمطاً جديداً وشكلاً مخالفاً للفترات التي سبقتها.

1- بشير أحمد سعيد، وآخرون، "التعليم العالي في الجماهيرية العظمى في خمسين عاماً"، مصدر سبق ذكره، ص 286.  
2- أحمد الفتيش، التعليم العالي في ليبيا: دراسة مقارنة، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1998)، ص 29.

## مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق، ولكي نتمكن من دراسة المشكلة البحثية بشكل دقيق وواضح، و التي تدور حول سياسة إيفاد البعثات ا لدراسية العليا للخارج منذ العام 1969 وحتى العام 2008، ولما لهذه السياسة من تأثير بالعوامل البيئية المحيطة، والتي يصعب تحديدها وقياسها في هذه الدراسة جميعاً. عليه فقد اختار الباحث دراسة السياسات المتعلقة باختيار الموفدين والعوامل المؤثرة فيها، ودراسة السياسات المتعلقة باختيار الساحات الدراسية للإيفاد والعوامل المؤثرة فيها، ولذلك فقد تم طرح مشكلة الدراسة في شكل تساؤلين محددين يتم الإجابة عليهم ا من خلال الدراسة، والتساؤلين هما:-

1- ما المعايير التي وفقاً لها يتم اختيار الموفدين للدراسة العليا بالخارج، حيث يمكن قياس وتحديد تلك المعايير من خلال المقاييس و المؤشرات الآتية\* :-

- أ- معايير علمية؟ ( التخصص - التقدير أو " المعدل العام"- العمر - صفة الموفد " معيد، معين " - درجة الإيفاد "ماجستير أو دكتوراه" ) .
- ب- معايير إيديولوجية؟ (عضوية اللجان الثورية) .
- ج- معايير أخرى؟ (الجنس - الحالة الاجتماعية).

2- هل تأثرت الساحات الدراسية للإيفاد بتأثر ا لعلاقات السياسية للحكومة الليبية مع غيرها من البلدان؟ مع التركيز على الساحات الدراسية الآتية :-

- أ- ساحة الولايات المتحدة الأمريكية .
- ب- ساحة المملكة البريطانية.
- ج- ساحة جمهورية مصر العربية .

\* اعتمد الباحث في تحديد بعض المعايير على ما شرعته اللوائح القانونية للإيفاد في ليبيا في الفترة (1969-2008).

## مجتمع الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، فقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة تدريس\* جامعة قاريونس وبالتحديد أعضاء الماجستير والدكتوراه من الجنسين بالكليات الآتية: (الآداب – القانون – الاقتصاد – الهندسة – العلوم) دون الفروع ودون الكليات الأخرى، مع استبعاد الأعضاء\* (المغتربين – المتعاونين – المتوفين – المنقلين – المنقطعين – الدارسين على نفقتهم الخاصة أو نفقة أي جهة خارجية)، وهذا الاستبعاد يمكننا من أمرين (الأول) دقة الإجابة عن التساؤلات، (الثاني) إمكانية قياس المعايير المحددة للإيفاد وإمكانية تحديد ساحات الإيفاد.

ولبلوغ الدقة في القياس والتحديد، فقد تم تقسيم أعضاء الكليات السابقة على مجموعات وقوائم مقسمة على ثلاث فترات زمنية مطابقة لنفس فترات تقسيم الدراسة، بحيث يصنف كل عضو وفقاً للفترة التي أوفد فيها وللدرجة الموفد إليها حسب كل فترة، ولصحة هذا التصنيف والتقسيم تم الاعتماد على:-

- كشف الأسماء الصادرة عن مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والمبين فيها أمام كل اسم تاريخ المباشرة وتاريخ الميلاد وتاريخ الحصول على الدرجة والساحة التي تحصل منها على الدرجة العلمية.
- قوائم الترشيح الصادرة عن الأقسام العلمية و عن مكتب الدراسات العليا و لتدريب، وبالتحديد الصادرة عن مكتب البعثات، ومقارنتها بقرارات الإيفاد الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة والصادرة عن إدارة البعثات الدراسية والمرفقة بقائمة المراجع.
- المراسلات الداخلية بين الجامعة وأقسامها العلمية والمبين فيها أسماء المرشحين للإيفاد.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الاستكشافية للتحقق من الجوانب التالية:

- 1- التعرف على السياسة الليبية العامة للإيفاد.
- 2- تأثير البيئة الداخلية على السياسة العامة للإيفاد.
- 3- تأثير البيئة الخارجية على السياسة العامة للإيفاد.
- 4- مقارنة فترات زمنية مختلفة .

\* الأعضاء الواردة أسماؤهم وصفاتهم العلمية بالكشف الصادر عن مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والبالغ عددهم "507" بالنسبة للماجستير و"841" بالنسبة للدكتوراه ، علماً بأن هذه الدراسة دراسة إحصاء وصفي وليس تحليلياً.  
\* لنقص المعلومات وصعوبة الاتصال.

## أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في المستويات الآتية:-

- أ- على مستوى الجامعة (قاريونس) / تتمثل أهمية الدراسة على مستوى الجامعة في مساعدة قيادات الجامعة وإدارة الدراسات العليا والتدريب على معرفة معايير الإيفاد (التي توضع من قبل أمانة التعليم العالي)، وساحات الإيفاد بالنسبة لأعضاء هيئة تدريسيها.
- ب- فيما يتعلق بالمجتمع / تتمثل أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع في إثارة اهتمام الدولة ومؤسساتها الحكومية بأهمية هذه السياسة وبالعوامل المؤثرة فيها وبمدى التزام الأجهزة المعنية بتنفيذ معايير وشروط إيفاد الموفدين بالشكل الصحيح والمطلوب.
- ج- من الناحية العلمية / تتمثل أهمية الدراسة في إثراء البحث العلمي ودراسات السياسة العامة بمثل هذه الدراسات وبإمكانية الوصول إلى دراسات أكثر أهمية وأكثر تحليلاً.

## تحديد المفاهيم:

تتعدد المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة وسيتم التركيز على المفاهيم الآتية:-

### مفهوم السياسة العامة:

هي عبارة عن خطة عمل تتبناها الدولة تعكس في مضمونها عملية تبني تشريعات وقرارات رسمية يتم الإعلان عنها من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة<sup>(1)</sup>.

### السياسة التعليمية:

هي عبارة عن معطيات ومعايير محددة ( علمية وإيديولوجية ) تأخذها أجهزة صنع السياسة الليبية العامة للتعليم عند الإيفاد.

### عضو هيئة التدريس:

هو كل من يحمل مؤهلاً علمياً في أحد مجالات العلوم الأساسية التطبيقية أو الإنسانية ، ويشغل إحدى الدرجات العلمية الآتية ( أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد - محاضر - محاضر مساعد).

### عضوية اللجان الثورية:

ويقصد بها في هذه الدراسة كل من يحمل بطاقة انضمام لحركة اللجان الثورية أو كل من يحمل مستنداً رسمياً عن إدارة التوجيه الثوري أو مكتب الاتصال يفيد بان حامله قد أتم الدورة العقائدية المطلوب تنفيذها ومؤمن إيماناً كاملاً بمبادئ وأهداف ثورة الفاتح<sup>(2)</sup>. وهي حركة ينتمي

1- مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004)، ص 283.

2- صبحي قنوص (وأخرون)، ليبيا والثورة في ثلاثين عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "1999-1969" (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1439)، ص 12.

إليها مجموعة من الأفراد يتنادون ويشكلون لجنة على أساس الإيمان المشترك بمبادئ السلطة الشعبية والاشتراكية بهدف تحقيق هذه المبادئ، والنضال ضد كل ما يعيق تحقيقها، متخذة في سبيل ذلك أسد لوب القدوة والدعوة والإقناع والتوعية في إطار المؤتمرات الشعبية معتمدة في دورها هذا على أيديو لوجية النظام الجماهيري ومبادئ الكتاب الأخضر وتوجيهات العقيد القذافي<sup>(1)</sup>.

#### إدارة البعثات:

هي الجهة المسؤولة عن إدارة ودعم برامج البعثات العلمية والفنية حيث تمكن الموفدين من الحصول على فرص عديدة للتعليم العالي عن طريق قرار الترشيح إما بالدراسة للخارج أو بالداخل .

#### سياسة الإيفاد :

هي القواعد والمعايير والإجراءات المنظمة لعملية إيفاد البعثات الدراسية بالداخل والخارج.

#### قرار الإيفاد:

هو قرار يحدد كافة الأمور التي تتعلق بالبعثة من حيث الدرجة العلمية، التخصص، مدة الدراسة، الجامعة التي سيلتحق بها الموفد، تاريخ بداية البعثة، والجهة التي ستتحمل نفقات الدراسة وغيرها من الأمور.

#### الإيفاد للخارج :

إيفاد المرشحين إلى خارج ليبيا للحصول على إحدى الأجازات العلمية ( الجامعية والعالية أو الدقيقة) على حسابا لمجتمع في الجامعات والتخصصات التي تحددها إدارة البعثات<sup>(2)</sup>.

#### قرار الترشيح :

هو قرار إداري يصدر عن جهة عامة ، بشأن إيفاد مبعوثين لغرض الدراسة أو التدريب بالخارج أو الداخل على نفقة الدولة، معتمدين في ذلك على المؤهل العلمي والدرجة الوظيفية للمرشح.

1- رجب بودبوس، القاموس السياسي (سرت : الدار الجماهيرية، 1425)، ص 48.  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43)، 2005 بشأن لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج.

## جامعة قاريونس :

هيئة علمية تختص بمرحلة تدريس التعليم الجامعي و ما بعد الجامعي ( الماجستير والدكتوراه)، تدار بلجان شعبية وتحدد اللوائح والقوانين طريق عملها، وتتكون حتى تاريخ هذه الدراسة من الكليات الرئيسية الآتية : كلية الآداب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية القانون، كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية تقنية المعلومات، كلية المعلمين، كلية الصحة العامة، كلية الأسنان، كلية الصيدلة، كلية الطب البشري، و تم اختيار الكليات الخمسة الأولى لوقوعها داخل النطاق الجغرافي للجامعة ولتغطيتها لكامل فترة الدراسة.

## مناهج ومداخل الدراسة :

وفي محاولة لـ لتحقيق من مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها فقد تم الاعتماد على المناهج والمداخل الآتية :-

### مدخل السياسة العامة:

يبحث هذا المدخل في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة وفي كيفية تحديد نواتجها وأثارها، ويقتصر استخدامه في هذه الدراسة على البحث في سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج<sup>(1)</sup>.

### المدخل القانوني:

يستخدم هذا المدخل في دراسة القوانين واللوائح الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة وفي دراسة القرارات والبيانات الصادرة عن إدارة البعثات الدراسية وإدارة الدراسات العليا والتدريب.

### منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد معين من الحالات من حيث الزمان والمكان والموضوع، لغرض التعرف الشامل والدقيق عليها<sup>(2)</sup>، عليه يعتبر هذا المنهج أحد المناهج الملائمة للموضوع الدراسة لأنه في الأساس يقوم على دراسة حالة واحدة وهي جامعة قاريونس، ومن خلال دراسة هذه الحالة سيتم التركيز على سياسة إيفاد البعثات الدراسية لجامعة قاريونس دون غيرها من الجامعات الليبية باعتبارها أقدم جامعة وفترة وجودها تغطي كل فترة الدراسة.

1- مصطفى عبد الله خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي** (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002)، ص 97.  
2- المصدر السابق، ص 105.

## المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف للظاهرة محل الدراسة، وفي إطار هذه الدراسة تم استخدام هذا المنهج لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين المعايير المعتمدة للإيفاد والساحات الموفد إليها في الفترات الثلاث.

## مصادر البيانات :

سوف تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على نوعين من المصادر:-

- أ- مصادر بحث أولية: تشمل التشريعات والقرارات والإحصائيات والتقارير والوثائق.
- ب- مصادر بحث ثانوية: الكتب والأطروحات (ماجستير -دكتوراه) والدوريات والندوات.

## حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة على ما يلي :

الحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة على سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا بوصفها نموذجاً لسياسات التعليم العالي في ليبيا، واختير عام 1969، بداية لفترة الدراسة باعتباره العام الذي شهد تغييراً سياسياً هاماً في ليبيا وهو قيام ثورة الفاتح التي أعادت ترتيب الأوضاع في البلاد وفقاً لأيديولوجيات وتوجهات جديدة، ويمتد الإطار الزمني لهذه الدراسة حتى عام 2008 باعتبارها آخر فترة للدراسة، ولكي تتمكن من دراسة المشكلة البحثية بشكل دقيق وواضح فقد تم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية\*أخذت النحو التالي:

- 1- **الفترة الأولى (1969-1983):** هذه الفترة شهدت تزايداً ملحوظاً في أعداد الموفدين، واستقراراً في العلاقات السياسية للدولة مع غيرها من الدول وبالتحديد الأوروبية منها.
- 2- **الفترة الثانية (1984-1999):** بداية تدني سياسة الإيفاد من قبل الدولة، وصدور قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن إيقاف الإيفاد للدراسة بالخارج على نفقة المجتمع إلا في التخصصات النادرة وللدول الاشتراكية، وأيضاً تدهور العلاقات السياسية للدولة مع غيرها من الدول بسبب العقوبات المفروضة عليها.
- 3- **الفترة الثالثة (2000-2008):** شهدت هذه الفترة انفراجاً في إيفاد البعثات وصدور العديد من اللوائح المنظمة للإيفاد ورفع الحصار عن الدولة، وعودة العلاقات السياسية لسابق عهدها مع الدول الأوروبية.

\*تم الاعتماد في تحديد بدايات ونهايات هذه الفترات على المكاتبات الصادرة والواردة ما بين اللجنة الشعبية العامة وجهات الاختصاص والمبين فيها فترات الإيفاد والساحات.

الحدود المكانية:

وتتمثل في جامعة قاريونس دون غيرها من الجامعات الليبية، وفي الساحات الدراسية الثلاث المحددة ( جمهورية مصر العربية – المملكة المتحدة البريطانية – الولايات المتحدة الأمريكية).

### صعوبة الدراسة :

إن أي دراسة بحثية لها العديد من الصعوبات والمشاكل، ويكمن دور الباحث في كيفية سهيل هذه الصعوبات والتعامل معها:-

ف على صعيد جمع المعلومات/ عانى الباحث من مشكلة عدم توفر المعلومات بشكل صحيح ودقيق، وخاصة المعلومات التي تخص موفدي الفترة الأولى، مما دفع الباحث لحصر مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة تدريس الكليات الخمسة وفي التقسيم العددي والزمني للأعضاء.

أما على صعيد تقسيم الدراسة/ فقد عانى الباحث من كيفية التقسيم وكيفية المقارنة، بسبب تقارب الفترات وبسبب الدرجات المطلوب دراستها (ماجستير –دكتوراه).

وعلى صعيد مجتمع الدراسة واجه الباحث مشكلة نقص بعض البيانات عن الأعضاء (أعضاء هيئة التدريس)، مما كلف الباحث وقتاً طويلاً لمحاولة استيفائها واستكمالها.



## محتويات الدراسة

ولكي تتحقق الأهداف المرجوة من الدراسة، فقد قسمت إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة مراجع .

### المقدمة:

تتناول التعريف بهذه الدراسة والهدف منها و توضيح أدوات جمع البيانات المستخدمة ومشكلة الدراسة، فضلاً عن الحدود المنهجية والفترات الزمنية .

### الفصل الأول:

احتوى على السياسة الليبية العامة للإيفاد: المفهوم والأبعاد، وانقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم السياسة العامة ومدخلها وأنواعها والدراسات التطبيقية السابقة للسياسة العامة بليبيا، بينما تناول المبحث الثاني تحليل السياسات العامة ومستويات تطبيقها على السياسة التعليمية والسياسات التطبيقية السابقة للسياسة التعليمية بليبيا، واهتم المبحث الثالث والأخير بفلسفة وأهداف السياسة الوطنية للدراسات العليا بليبيا وبعض المواد القانونية المنظمة للإيفاد للدراسة العليا بالخارج للفترة 1969-2008 ومقارنتها.

### الفصل الثاني :

وفيه يتم قياس تأثير العوامل المؤثرة على اختيار الموفدين والعوامل المؤثرة على اختيار ساحات الإيفاد، وقسم هو الآخر أيضاً إلى ثلاثة مباحث، تناول فيها الأول بسياسة الإيفاد خلال الفترة من 1969-1983، واختص فيها الثاني بسياسة الإيفاد خلال الفترة من 1984-1999، واهتم الثالث والأخير بنفس السياسة ولكن خلال الفترة من 2000-2008.

### الفصل الثالث :

وجاء هذا الفصل لمقارنة الفترات الثلاث لكل من موفدي الماجستير وموفدي الدكتوراه.

### الخاتمة :

ستقوم بعرض أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

# الفصل الأول

السياسة الليبية العامة للإيفاد: المفهوم والأبعاد

## الفصل الأول

### السياسة الليبية لعامة للإيفاد: المفهوم والأبعاد عام

مقدمة :-

يعد الاهتمام بدراسة السياسات العامة انشغالا حديثا بأحد أقدم اهتمامات علم السياسة، فقد أحدثت الكلمة التي ألقاها (كلاوس فون بيم) رئيس الجمعية الدولية لعلم السياسة عام 1985 بخصوص "تحليل السياسات" ردود أفعال كثيرة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفي علم السياسة بصفة خاصة، حيث من خلالها اعتبرت السياسة العامة بمثابة حلقة الربط بين الدولة والمجتمع من جانب وبين النظام السياسي والأفراد من جانب آخر<sup>(1)</sup> لذا فتعددت دراسة السياسة العامة بمختلف المستويات سواء من حيث الصنع أم التنفيذ أم التقويم جعلها تكتسب أهمية خاصة في نطاق عمل الأنظمة السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها، لذا فإن هذه الدراسة تبحث في مشكلة من أحد أهم مشاكل السياسة التعليمية في ليبيا، ألا وهي مشكلة تنفيذ سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج والعوامل المؤثرة فيها للفترة من 1969 – 2008.

وتحديداً فإن هذا الفصل يهدف إلى تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول، يتناول دراسة لمفهوم السياسة العامة حيث يبين المداخل المستخدمة في دراسة السياسات العامة وأنواعها وكذلك الدراسات التطبيقية لها بليبيا. أما المبحث الثاني فيبحث في أهم مستويات تحليل السياسة العامة والدراسات التطبيقية للسياسة التعليمية بليبيا. والمبحث الثالث والأخير يختص بالاهتمام بفلسفة وأهداف الدراسات العليا بالتعليم العالي الليبي، وباللوائح المنظمة للإيفاد للدراسة العليا بالخارج.

1- علي الدين هلال (تقديم) ، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر: سياسة الإسكان دراسة حالة 1974 - 1986 ، (القاهرة: مركز أين خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح للنشر ، 1993) ، ص 6. في: عبد الحميد عبدالله المقيرحي، "أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969-1999"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، 2000) ، ص 20.

## المبحث الأول السياسات العامة ( المفاهيم والمدخل البحثية )

تمهيد :

إن ما يميز حياة المجتمعات الحديثة المتقدمة هو امتداد وسيطرة سلطة النظام السياسي على كافة جوانب نشاطات الأفراد، فالفرد بدون خضوعه لسيطرة و نفوذ هذا النظام المتشعب والمعقد لا يستطيع أن يمارس وينظم حياته بوصفه عضواً في المجتمع. على الرغم من أن الدافع من وراء ذلك التغلغل هو حماية المجتمع، وتنظيم حياة أفراده، إلا أن مثل هذا النوع من التغلغل قد يؤثر في كافة الأنشطة التي يمارسها الأفراد بدرجة لا يتصور البعض مداها ودرجة تأثيرها<sup>(1)</sup>. وهذا طبعاً يتم عن طريق سياسات عامة يقررها النظام السياسي، بحيث يعتبرها ترجمة لفلسفته وأهدافه القائمة التي يجب أن تخضع للواقع العملي، ويضفى عليها الشرعية وقوة الإلزام القانوني وتقوم بتنفيذها الأجهزة الإدارية في السلطة التنفيذية<sup>(2)</sup>.

" إن ارتباط السياسة العامة بالحياة اليومية للمواطنين يعتبر من المواضيع الهامة التي تستحوذ على اهتمامات السياسيين والباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، وتشير الأدبيات بوضوح إلى تنامي هذا المجال بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، لاسيما في الدول المتقدمة، عليه نسع أن الأدبيات تتحدث عن سياسة عامة محلية وأخرى دولية أو خارجية، وسياسة عامة للمرأة (الجندر) وأخرى للبيئة... الخ"<sup>(3)</sup>.

فقبل الخوض في تحديد مفاهيم السياسة العامة، لا بد من التطرق ولو بشكل سريع للثورات الفكرية والعلمية وقضايا المحتوى الشكلية التي ساهمت في تطور هذا الحقل وتقدمه. فالحديث عن السياسة العامة يعد انشغالا حديثاً بأحد أقدم فروع العلوم الاجتماعية على العموم وعلم السياسة والسياسة العامة على وجه الخصوص، فالاهتمام بهذا العلم بدأ واضحاً عندما ركز أرسطو على دراسة المدخلات وخاصة تشكيل القوانين ومعرفة تأثيرها على الهيكل المؤسسي ودراسة الشكل الدستوري، غير أن هذا التركيز كان محدداً وعارضاً من حيث التكوين والصلاحيات، دون النظر إلى بحث العلاقة بين الإطار المؤسسي ومضمون السياسات العامة، الأمر الذي ترتب عليه إهمال المخرجات وبدت بمنأى عن أي اهتمام بحثي<sup>(4)</sup>.

1- خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة (الكويت: ذات السلاسل، 1989)، ص29.

2- المصدر السابق، ص ص 31-32.

3- مصطفى عبدالله خشيم، " نظرية السياسة العامة"، في السياسات العامة في ليبيا - نظرة تقييمية وروية مستقبلية، محمد زاهي المغيربي وآخرون، (بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، 2007)، ص 12.

4- أماني قنديل، " تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية"، في على عبد القادر (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987)، ص106.

"فعلى الرغم من حداثة الأدبيات التي تؤكد على الدراسات المتعلقة بالسياسة العامة، إلا أن هذا لا ينفى وجود اهتمامات مبكرة بدراسة المدارس الفكرية، حيث نلاحظ وجود ثلاث ثورات فكرية متتالية في مجال دراسة السياسة العامة وهي:-

- الثورة الكلاسيكية أو الباراداييم التقليدي الذي تأسست في إطاره العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة الاجتماعية.
- الثورة أو الباراداييم السلوكي الذي تحولت السياسة في إطاره إلى علم له هويته واستقلالته ومنهجيته الخاصة في دراسة العملية السياسية.
- الثورة أو الباراداييم المابعدى حيث أسهمت هذه الثورة في تطوير نظرية متكاملة للسياسة العامة تسمى **بنظرية دائرة السياسة العامة**. و استفادت هذه النظرية من الأطر النظرية للثورة الكلاسيكية والسلوكية السابقة لوجودها، وذلك بسبب استيفائها للشروط النظرية من حيث الوصف والتحليل والتنبؤ وهي سمات عجزت الأطر النظرية السابقة عن تحقيقها مجتمعة.<sup>(1)</sup>

فحقل السياسة العامة يواجه اليوم تحديات مختلفة لم تكن موجودة من قبل نتيجة لتطور وتعدد عالمنا المعاصر على المستويين العملي والنظري، حيث كان تركيز محلي السياسة العامة منصباً على الأبعاد المنهجية والإجرائية. غير أن جل الاهتمام في إطار نظرية دائرة السياسة العامة انصب على الجوانب الجوهرية والتحليلية والعملية للسياسة العامة مما يجعل الأمر أكثر تعقيداً من حيث من يصنع السياسة العامة؟ وهل هناك نظرية شاملة للسياسة العامة؟ وما مدى إضفاء سمة التفكير الاستراتيجي لصانع القرار؟ وما مستوى قاعدة المشاركة في عملية السياسة العامة؟<sup>(2)</sup>.

ومن ناحية أخرى، كان لطبيعة ونشأة حقل السياسة العامة وارتباطه بدراسة النظام الأمريكي تأثير على دراسات السياسة العامة في نهاية القرن العشرين، فقد جاءت بعض الدراسات مهتمة بالبنية الداخلية للنظام السياسي دون الاهتمام بالبنية الخارجية، حيث تميزت الدراسات في تلك الفترة بالتركيز على محتوى السياسات مما جعلها تنسم بالطبيعة الوصفية<sup>(3)</sup>.

فمع بداية الألفية الثانية ذاع مفهوم العولمة، نتجته تأثره بمتغيرات عدة أهمها المتغير السياسي والاقتصادي والتقني، فعلى الصعيد السياسي شاع مفهوم الجندر - و الديمقراطية - حقوق الإنسان - وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، أما على الصعيد الاقتصادي فشاع الحديث

1- مصطفى عبدالله خشيم، نظرية السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 16-17.

2- المصدر السابق، ص 24.

3- سلوى شعراوي جمعة، " تحليل السياسات العامة في القرن الـ 21"، سلوى شعراوي (محرر)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ( القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004 )، ص 34.

عن الاقتصاد العالمي والشركات المتعددة الجنسيات وبرزت ثلاث دولية وخصخصة القطاعات، كما ركز الصعيد التقني أو الاتصالي على مفهوم الجغرافيات العالمية الحديثة وثورة المعلومات العالمية، الأمر الذي أدى إلى توجيه الاهتمام بقضايا حديثة عكست طبيعة التغيرات العالمية المواكبة، وطغيان البعد الخارجي على البعد الداخلي، مما ساهم في ظهور ما يسمى بالسياسات العامة العالمية، أو الشبكات "الشبكة المنظمة"<sup>(1)</sup>.

ويشير المفهوم الأخير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي بين الجماعات الفاعلة في وضع السياسات العامة، فعلى الرغم من أن هذه الشبكات عادة ما تضم أطرافاً حكومية وغير حكومية، إلا أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن النظام السياسي وإن كان يستطيع أن يحركها بطريقة أو بأخرى. ويرى أنصار هذا المفهوم أن التركيز على الشبكة المنظمة كوحدة لتحليل السياسات العامة يساهم في إعطاء المشاركين من المجتمع المدني صوتاً أكبر في صياغة وصنع السياسات العامة الذين طالما تم تهميشهم واستبعادهم منها. أما الدراسات الحديثة للسياسة العامة في فترة الألفية الثالثة فقد اتجهت نحو موضوعات جديدة لم تكن تلقى اهتماماً في السابق، مثل الدراسات المتعلقة بتقوية السياسة العامة وتنفيذها وأسباب تدهورها<sup>(2)</sup>. ومن هنا تكتسب عملية دراسة السياسة العامة أهمية خاصة، فكلما اتسع نطاق عمل النظام السياسي في خدمة المجتمع، وازدادت نشاطاته وتعددت إجراءات وأساليب عمله، كلما برزت الحاجة إلى الاعتماد على أساليب منهجية علمية في رسم وتنفيذ وتقوية السياسة العامة.

وتأسيساً على ما سبق، فإننا سنقوم في هذا المبحث بدراسة مفهوم السياسة العامة والمداخل البحثية لها وأنواعها، وكذلك الدراسات التطبيقية لها على مستويين، المستوى العام للسياسة العامة، والمستوى العام للسياسة التعليمية.

أولاً / تحديد مفهوم السياسات العامة :-

من المشاكل التي يتعرض لها الدارسون في حقل السياسات العامة هي محاولة الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد وواضح للمقصود باصطلاح السياسات العامة، فرغم التعبيرات المستخدمة مثل (علوم السياسات، وعملية صنع السياسات العامة وتحليل السياسات العامة... إلخ)، إلا أن هذا التعدد لا يعكس اختلافاً أساسياً حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهات الباحثين بخصوص هدف دراسة تلك السياسة<sup>(3)</sup>.

1- المصدر السابق، ص 31 - 35 .

2- المصدر السابق ، ص 36 - 38 .

3- أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 108 - 112 .

وسوف نقدم تعريفات متعددة، لمفهوم السياسة العامة بحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والداعين لها، ولضمان الإحاطة الوافية في هذا الخصوص، فقد قسمنا تعريفات السياسة العامة إلى ثلاثة أنواع من التعريفات:

#### أ- السياسة العامة من منظور الحكومة :

عُرفت السياسة العامة في البدايات بأنها " مجرد اختيار فردي أو جماعي يشرح ويبرر أو يحدد تصرفاً معيناً قائماً أو محتملاً، وهي بذلك الإطار الذي يلتزم به متخذ القرار وتمثل تجميعاً لعدد من القرارات"<sup>(1)</sup>، وفي هذا السياق اعتبرت السياسات العامة من قبل كثير من الباحث مجالاً لنشاط الحكومة، حيث عرفت بأنها " تلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية والمسؤولون الحكوميون، رغم تأثير الأشخاص والعوامل غير الحكومية في تطويرها"<sup>(2)</sup>.

ويقدم على الدين هلال تعريفاً للسياسة العامة مؤداه أنها " سلوك هادف تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات في مجال عام، ويختلف المفهوم العام فيها بين مجتمع وآخر وفقاً للطبيعة الثقافية أو الأيديولوجية السائدة وكذلك وفقاً لتوجهات النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع"<sup>(3)</sup>. فيما ينظر خيرى عبد القوى للسياسة العامة على أنها "تلك العمليات و الإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مُرضي للمشكلة"<sup>(4)</sup>

أما ديفيد إيستون فيقدم تعريفاً واسعاً بقوله أنها " العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"<sup>(5)</sup>، كما يعرفها توماس داي فيرى على أنها " ما تفعله وما لا تفعله الحكومة"<sup>(6)</sup>، كما أشار معجم المصطلحات السياسية إلى أن السياسة العامة هي " مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عنها في عدة صور وأشكال منها : القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية"<sup>(7)</sup>.

ويقدم إيراثشاركانسكي تعريفاً للسياسة العامة بأنها " القرارات الحكومية الأساسية التي تحدد وترسم حياة المواطنين"<sup>(8)</sup>.

- 1- على شريف ، إدارة المنظمات الحكومية ( الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002 ) ، ص 124.
- 2- فهيمى خليفة الفهداوى ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ( عمان : دار المسيرة ، 2001 ) ، ص 35.
- 3- على الدين هلال ( تقديم ) ، تحليل السياسات العامة في مصر ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988 ) ، ص ص. ه - و.
- 4- ثامر الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ( عمان : دار مجد لاوى ، 2004 ) ، ص 28.
- 5- المصدر السابق ، ص 27.
- 6- المصدر السابق ، ص 28.
- 7- فنين مسعد (محرر) ، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ) ، ص 212.
- 8- أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 108.

وفي ضوء المتغيرات واستيعاباً لها، عرفت السياسة أصلاً بأنها " علم دراسة الحكومة ودراسة عملية الممارسة السياسية، ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي"<sup>(1)</sup>.

## ب- السياسة العامة من منظور صنع القرار :

يعرفها ريتشارد هوفيربرت بأنها " مجموعة من القرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام "، وفي تعريف آخر ملازم لصنع القرارات عرفت السياسة العامة بأنها "القواعد التي يسترشد بها الأفراد عند اتخاذ القرارات في مختلف المراحل القصيرة والبعيدة المدى، حيث تغطي هذه التوجيهات أنواعاً مختلفة من القرارات الإستراتيجية والتكتيكية والروتينية حسب الأهمية والابتكار والمعلومات المطلوبة"<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين مفهومين: مفهوم صنع السياسة ومفهوم اتخاذ القرار حيث يعد المفهوم الأول أكبر وأوسع من الثاني، فهو يتضمن سلسلة من القرارات المحددة أحياناً بترتيب منطقي، ومن المحتمل أن تأتي هذه القرارات غير منسقة فيما بينهما نظراً لاختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها فضلاً عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة، وبدون التنسيق بين الاختيارات القرارية يتخبط النظام السياسي، ولضمان التقليل من هذا التخبط وضعت الدول نظاماً هرمياً بمقتضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية أسمى وأكثر تجديداً تسمى السياسات، لذلك فإن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة وميدان معين<sup>(3)</sup>.

ومن هذا المنطلق عرف **كمال المنوفي** السياسة العامة بأنها " مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن"<sup>(4)</sup>.

وفي هذا الإطار يرى **جبرائيل الموند** أن صنع السياسة العامة "هي المرحلة المحورية من العملية السياسية وهي النقطة التي تتحول فيها المطالب السياسية إلى قرارات سلطوية، فتكون عملية صنع السياسات العامة مجالاً من ركائز المؤسسات السياسية والأجهزة الإدارية والفنية التي تشارك في صياغاتها وتنفيذها ومتابعتها، وتنتم هذه العملية بدرجة عالية من التعقيد والديناميكية"<sup>(5)</sup>.

1- فهيمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص 35.  
 2- كمال المنوفي، " السياسة العامة وأداء النظام السياسي"، في على الدين هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص 13.  
 3- نائل العواملة، تحليل السياسات العامة: مدخل نظامي تطبيقات من الأردن والخليج العربي (عمان: الجامعة الأردنية، 1999)، ص 21.  
 4- كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 13.  
 5- أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 110-111.



### جـ- السياسة العامة من منظور أهداف النظام السياسي :

أدى النجاح الذي حققته الثورة السلوكية في علم السياسة إلى إحداث تغييرات إيجابية بدراسة العلوم السياسية، وحقل السياسة العامة بصفة خاصة، حيث تم في هذا الصدد تبني تعريف أوسع وأشمل للسياسة والعملية السياسية يستند إلى مفهوم النظام السياسي ويركز على الجوانب الحركية من العملية والحياة السياسية<sup>(1)</sup>.

وبناء على ذلك تعامل **ألmond** بذات المنهجية مع تعريف ايستون حين عرف السياسة العامة بأنها "تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات والمطالب والدعم مع مخرجات القرارات والقدرات والسياسات، وذلك للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته التوزيعية، الاستخراجية، التنظيمية، الرمزية من خلال القرارات والسياسات المتخذة"<sup>(2)</sup>.

وتأسيساً على التعريف السابق فقد وضع **ميشيل روكسن** تعريفاً للسياسة العامة بوصفها تشير إلى "طلبات المواطنين (المدخلات) التي يستشعرها متخذو القرار في الحكومة ومعالجتها عن طريق المخرجات التي تتمثل بالعمليات والنشاطات والقرارات السلطوية وتفعيل دور التغذية العكسية لأغراض التعديل والإضافات"<sup>(3)</sup>.

كما تم تعريفها من قبل **أحمد رشيد** على أنها "مجموعة أهداف وخطط وبرامج ذات توجهات سياسية، يعتبر فيها التنظيم الإداري أهم وسيلة متاحة لتحقيق هذه الأهداف والخطط والبرامج"<sup>(4)</sup>، وهنا تعبر السياسات العامة عن أهداف العملية السياسية حيث تعكس النتائج المرغوب فيها من قبل واضعي السياسة.

ولقد ركز **داي** في تعريفه للسياسات العامة على عنصر الأهداف حيث اعتبر أن السياسات العامة عبارة عن "هدف أو مجموعة من الأهداف واختيار النية حولها أو من خلال اتصال محدود بين عدد من الفاعلين تتفق نواياهم حول الأهداف والأفعال ثم تنفيذ هذه النية"<sup>(5)</sup>.

ويرى **اندرسون** أن السياسة العامة "هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"<sup>(6)</sup>، وهو بذلك يؤكد على جانب الفصل أو التنفيذ في إطار الأهداف والبرامج الموضوعية.

من خلال استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم السياسات العامة، فإن التعريف الأقرب لهذه الدراسة هو تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التي عرفت السياسات العامة بأنها

- 1- محمد زاهي بشير المغربي ، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية ومدخل نظرية ( بنغازي : منشورات جامعة قاربونس ، 1994 ) ص 241.
- 2- فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة، مصدر سبق ذكره ، ص 33.
- 3- المصدر السابق ، ص 33.
- 4- أحمد رشيد ، " شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسات العامة " ، في علي الدين هلال ( محرر ) ، تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988 ) ، ص 113.
- 5- أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 108 - 109.
- 6- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي (عمان : دار المسيرة ، 1999 ) ، ص 15.

"سياسات الحكومة وتحددها بأنها مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات، تحدد كيف تصنع الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها"<sup>(1)</sup>، وهنا تشير السياسات العامة إلى الأهداف المتوخاة والوسائل المستعملة.

وعموماً فإنه بالرغم من الاختلافات العديدة حول تحديد مفهوم السياسة العامة وتباينها، إلا أن الباحثين اتفقوا على أن دراسة السياسة العامة لا تخرج عن ثلاثة مستويات فهي إما تتجه إلى مضمون السياسة العامة أو إلى عملية صنعها أو تنفيذها.

فهناك أركان أساسية تكاد تشترك فيها كافة تعريفات السياسات العامة منها<sup>(2)</sup>:-

أ- وجود هدف أو مجموعة من الأهداف.

ب- اختيار مجموعة من الأفعال تحقق هذه الأهداف.

ج- إعلان هذه السياسات.

د- تنفيذ السياسات.

وإجمالاً فإن هذه الدراسة اعتمدت على تعريف السياسة العامة وفقاً لكل من التعريف الذي يركز على علاقة المدخلات بالمخرجات التي تمثلها القرارات السلطوية مع التعريف الذي قدمته الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، وذلك على اعتبار أن هذه الدراسة ستتولى دراسة تنفيذ سياسة إيصال البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج والعوامل المؤثرة.

ثانياً / مداخل البحث في السياسات العامة :-

يتسم حقل السياسات العامة بتعدد المداخل التي استعملها الباحثون لتحليل السياسة العامة، فتتوزع هذه المداخل من حيث الظواهر المختلفة الناجمة عن أداء النظم السياسية في قطاعاتها المجتمعية أدى إلى تنوع استخدام تلك المفاهيم، فقد استعمل البعض مفهوم النماذج والبعض الآخر مفهوم النظريات ويلتزم البحث هنا بتسميتها بالمداخل. عليه فهناك نوعان من المداخل التفسيرية: مداخل تفسر عملية وضع وصنع السياسات العامة و مداخل تفسر المخرجات.

أ- مداخل وضع وصنع السياسات العامة:

إن دراسة صنع السياسة العامة باعتبارها عملية تتسم بالديناميكية والتعقيد وترتبط بشبكة من الاتصال والتغذية العكسية لا يمكن التنبؤ بنتائج التغيير فيها بدرجة عالية من اليقين، مما أدى إلى تبني مداخل تفسر عملية وضع وصنع السياسات العامة وهذه المداخل كالاتي:-<sup>(3)</sup>

1- أمامي قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 108.

2- المصدر السابق ، ص 109.

3- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره ، ص 147 – 163 و ص 244 -251.

- 1- المدخل العقلاني الرشيد.
- 2- المدخل المؤسساتي.
- 3- مدخل النخبوة.
- 4- مدخل الإضافة التدريجية.
- 5- المدخل النظامي.

## 1- المدخل العقلاني الرشيد:

يستند مفهوم الرشادة في محاولة تفسير عملية صنع السياسة العامة على التحليل العقلاني للأهداف التي وضعت من قبل صانع القرار، وتم تنفيذها من قبل النظام ومراجعتها من قبل السياسيين، كما يمكن لنا أن نميز بين نوعين من أنواع هذا المدخل، فقد جاء النوع الأول مركزاً على تحديد قيم وأهداف وبدائل صنع القرار، ويعتبر سايمون أول من استعمل هذا النوع بحيث حدد النشاطات الرئيسية لعملية صنع السياسة العامة العقلانية فيما يلي<sup>(1)</sup>:-

- جمع البيانات والمعلومات المتعددة.
- تحديد كافة البدائل والخيارات المقترحة.
- تقييم النتائج وربطها بقيم وأهداف النظام.
- اختيار أفضل البدائل المتاحة.

أما النوع الثاني فقد ركز على تحديد القيم، والأهداف في المرحلة الأولى ثم الانتقال إلى دراسة وفحص الخيارات والبدائل المختلفة لتحقيقها. وفي هذا الإطار قدم ليند بلوم خطوات رئيسية عند وضع وصنع السياسات وهي كالآتي<sup>(2)</sup>:-

- تحديد وترتيب القيم والتفصيلات بحيث تتطابق مع الأهداف.
- تحديد البدائل والخيارات لحساب النتائج والمقارنة بينها.
- اختيار أفضل البدائل والخيارات الأكثر أهمية.

وعلي صعيد آخر، اتفق كل من سايمون وليند بلوم على اختلاف الواقع الفعلي لعملية صنع السياسات عن المدخل العقلاني، وذلك بسبب مجموعة من القيود تمثلت في قيود نفسية - وقيود تنظيمية - وقيود التكاليف - وأخيراً قيود تعدد القيم.

1- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص. 244 - 245.

2- المصدر السابق، ص ص. 245 - 246.

## 2- المدخل المؤسساتاتي:

يعتبر المدخل المؤسساتاتي من أقدم المداخل الفكرية في دراسة العم لية السياسة، ويركز أصحاب هذا المدخل في دراستهم على طبيعة العلاقات السائدة بين المؤسسات السياسية، منطلقين من فكرة أساسها أن الحياة السياسية في المجتمع مرتبطة ارتباطاً مباشراً بسلوك الأجهزة والسلطات الحكومية المتمثلة بالمؤسسات (التشريعية - القضائية - التنفيذية) والأحزاب السياسية الأمر الذي جعل التركيز منصباً على مثل هذا النوع من السلطات في المدخل القديم أو التقليدي<sup>(1)</sup>.

ولكن اتجاه باحثي السياسة انتقل من التقليدية إلى الحداثة، وبرز التوجه الجديد الذي ينظر للدراسة والبحث في العملية الأساسية من خلال تحليل ما يجري داخل المؤسسات الحكومية من عمليات إدارية مع التركيز على السلوك الصادر من الفاعلين السياسيين حيث ينظر إلى المؤسسات على اعتبارها الإطار الموجه لسلوك الرسميين داخلها، فرغم هذا التوجه إلا أنه يبقى للهيكل والمؤسسات من خلال إجراءاتها وقواعدها الدور المهم في صنع السياسة العامة<sup>(2)</sup>.

وتكتمل المساهمة الحقيقية لهذا المدخل في محاوله تفسير العمليات التي تتم داخل النظام السياسي في كيفية صنع وتنفيذ السياسة العامة التي لم يوضحها المدخل النظامي، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة مستويات أساسية هي :- العلاقات بين الأبنية الحكومية ببعضها البعض، والعلاقات المركزية المحلية، وعلاقة المؤسسات بالبيئة<sup>(3)</sup>.

## 3- مدخل النخبة:

فقد جاء هذا المدخل ليركز على كيفية تحديد من يقوم بعملية صنع السياسة العامة، لا على كيفية صنع السياسة كالمداخل السالفة الذكر، ويصور هذا المدخل السياسة العامة على أنها تفضيل لقيم النخبة السياسية التي تعبر عن الأقلية الحاكمة مقابل الأغلبية المحكومة، وتمتاز هذه النخبة بما يلي<sup>(4)</sup>:-

أ- أن مشاكل وقضايا السياسة العامة لا يتم إقرارها عن طريق الشعب أو عن طريق الأحزاب السياسية أو الانتخابات، بسبب نظر النخبة إلى الجماهير على إنها سلبية وأقل دراية.

1- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

2- المصدر السابق ، ص39 .

3- السيد عبد المطلب غانم ، الاقترايات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 78-79.

4- السيد عبد المطلب غانم ، " الاقترايات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة " ، في علي الدين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988) ، ص ص. 83 - 84.

- ب- هناك مجموعة من الأفراد شبه ثابتة تستمر في ممارسة نفوذها وتأثيرها على صنع السياسات العامة رغم تغير القيادات السياسية في السلطة التشريعية والتنفيذية بسبب سيطرتها على المؤسسات التجارية والمالية الكبرى.
- ج- رغم اختلاف النخبة في بعض الأحيان حول بعض القضايا إلا أنها تمتاز بالتماسك واتساع النفوذ، حيث يقع تحت سيطرتها عدد كبير وواسع من السياسات الداخلية والخارجية.
- د- تضع النخبة الأهداف والاتجاهات الرئيسية للسياسة العامة، وتترك للأجهزة الإدارية والحكومية مهمة إتخاذ القرار حول تفصيلات تلك السياسة.
- وبالتالي فقد تسعى النخبة لرفاه الجماهير ولكن وفقاً للنظرة التي تراها، ويلاءم هذا المدخل دراسة وتحليل السياسة العامة في نظم ومجتمعات الدول النامية أو المتحيزة إلى الشيوعية أكثر مما يلاءم النظم التعددية كما في الدول الرأسمالية أو الغربية<sup>(1)</sup>.

#### 4- مدخل الإضافة التدريجية:

- نتيجة لتعرض المدخل العقلاني الرشيد لانتقادات عديدة منها استحالة وضع وتنفيذ برنامج شامل للرشادة وكذلك صعوبة الاتفاق بين أعضاء المجتمع على القيم التي يجب أن تبلورها السياسات العامة<sup>(2)</sup>.
- فقد قدم **ليند بلوم** مدخلاً للرشادة عرف باسم مدخل الإضافة التدريجية، ويتضمن هذا المدخل الخصائص التالية<sup>(3)</sup>:-
- أ- أن صانعي القرار غالباً ما يتجنبون توضيح أهداف سياساتهم خوفاً من الصراع بدلاً من الاتفاق، حتى وإن فشلت تلك السياسات في حل المشاكل أو تحقيق الأهداف المنشودة.
- ب- أن واضعي السياسة العامة يدركون أن عدداً قليلاً جداً من القضايا يتم حلها بصورة فورية ونهائية، إذا ما احتاج الأمر إلى تعديل تدريجي أو تغيير جذري من جديد للمشكلة أو القضايا المطروحة.
- ج- إن معظم الديمقراطيات الليبرالية التعددية، تأخذ فيها السياسات العامة أنماطاً مختلفة من حيث الربط بين السياسات التي يتم وضعها من قبل الأفراد أو من قبل المنظمات أو الفاعلين السياسيين في الأجهزة الحكومية. وبالتالي فإن السياسات التي يتم إقرارها قد لا تكون بالضرورة هي الأفضل ولكنها عادة ما تعبر عن حل وسط يمكن أن يتفق عليه كل الأطراف المؤثرة والمشاركة ويستمد هذا المدخل أساساً من تجربة الديمقراطيات الغربية التي تركز على تعددية وتنافس مراكز ونخب صنع القرار.

1- جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-37.

2- أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 121.

3- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص 246-247.

## 5- المدخل النظامي:

قدمه ديفيد ايستون وهو أحد مداخل تفسير صنع السياسة العامة، حيث ارتكز على فكرة النظام، على أساس أن السياسات العامة هي بمثابة مخرجات أو استجابات النظام السياسي للمدخلات الصادرة إليه من البيئة، وذلك على اعتبار أن هذه السياسات قد تحدث تغييراً في البيئة المحيطة الداخلية والخارجية للنظام السياسي ذاته<sup>(1)</sup>، وتنتهي حدود هذا النظام عند أي عمل لا يتوفر فيه عنصر الإلزام<sup>(2)</sup>، فتحليل ايستون للنظام السياسي يعتمد على مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان محور الاتجاه الذي ينادى به، مفهوم التغذية العكسية.

### أ- المدخلات:

وهو اللفظ الذي يطلقه ديفيد ايستون على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومن أبرز هذه المدخلات مدخل المطالب والذي يعبر عن حاجات وتفضيلات الأفراد والمجتمع حيث توجد في كل مجتمع بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وعدد المطالب، وتتمثل في قادة الرأي وجماعات الضغط ووسائل الإعلام وغيرها، حيث تعمل هذه البنى على تعديل وتحديد حجم ونوع تلك المطالب التي تأتي من البيئة المحيطة بالنظام السياسي<sup>(3)</sup>، التأييد ويتمثل في نوعين: تأييد محدد (خاص) وهو ناتج عن تلبية مطالب محددة وتكون في شكل مادي كالضرائب – الخدمة الوطنية، أو تأييد غير محدد (عام) وهو ناتج عن عملية التنشئة السياسية كالالتزام بالقانون والولاء الإداري والسياسي<sup>(4)</sup>.

### ب- المخرجات :

تعني السياسات والقرارات التي يصدرها النظام<sup>(5)</sup>، فبعد تلقي المطالب عن طريق البنى المختلفة في المجتمع، يقوم النظام السياسي بالاستجابة لهذه المطالب والتعرف عليها من خلال القرارات والأفعال التي تصدر عن السلطات العامة<sup>(6)</sup>، وقد تكون تلك المخرجات إما إيجابية من خلال الاستجابة للمطالب، وإما تكون سلبية كاستعمال القوة والإرهاب لاستمرار وديمومة النظام.

### ج- التغذية العكسية:

وهي تمثل الآثار التي أحدثتها القرارات والسياسات، فهي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية متواصلة في إطار بيئة النظام السياسي<sup>(7)</sup>، فكل استجابة للمطالب رد فعل

1- مصطفى عبدالله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 67.  
 2- محمد زاهي بشير المغربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد الخامس عشر العددان الأول والثاني، 1979، ص 12.  
 3- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 150 – 152.  
 4- محمد زاهي بشير المغربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، مصدر سبق ذكره ص 15.  
 5- أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 120.  
 6- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 152.  
 7- المصدر السابق، ص 148.

من قبل المواطنين سواء بالرضى أو عدم الرضى ووجود نظام فعال لاسترجاع المعلومات تعد خطوه أساسية لديمومة النظام السياسي.

وتأسيساً على ما سبق ينظر هذا المدخل النظامي للسياسة العامة على أنها رد فعل النظام السياسي لقوى قادمة من البيئة، ومن هنا قام ديفيد ايستون بتعريف النظام السياسي "بأنه مركب يضم مؤسسات وأنشطة مترابطة ومحددة في المجتمع تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع، وتمثل المطالب والدعم والمدخلات المقدمة إلى النظام من البيئة"<sup>(1)</sup>، إلا أن اكتشاف العلاقات بين ظروف البيئة وسمات النظام السياسي والسياسات العامة خطوة ضرورية لتطوير دراسة هذه السياسات.

## ب- مداخل تفسير المخرجات :

بعد عرض مداخل تفسير عملية وضع وصنع السياسات، والمتمثلة في المدخل النظامي – والمدخل العقلاني الرشيد – ومدخل الإضافة التدريجية – ومدخل النخبة – المدخل المؤسسي – هنا كمدخل تساهم أيضاً في عملية تفسير المخرجات والاختلاف والتنوع فيما بينها منها:

### 1- المدخل البيئي :-

إن نقطة الانطلاق بالنسبة لأصحاب هذا المدخل هي مدى تأثير الإطار الجغرافي والديموغرافي والتكنولوجي، حيث يستند أنصار هذا المدخل على فرضية مفادها أن السياسات العامة تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة ( السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية)، رغم أن التغيرات البيئية قد تعطي غالباً قيمة محدودة للتفسير، وهي تخدم الباحث كنقطة بداية من خلال طرح تساؤلات حول تأثير البيئة في تنوع واختلاف السياسات العامة<sup>(2)</sup>.

### 2- المدخل الأيديولوجي :

يحتاج الباحث السياسي عند دراسته لل سياسات العامة استخدام المدخل الأيديولوجي، فهو ينظر للسياسة العامة على أنها توظيف لأفكار ونظريات ومعتقدات وقيم مستمدة من الثقافة السياسية السائدة بالمجتمع، ويميز المدخل بين قيم جماعات الضغط أو المصالح وقيم الشعب ودور المواطن إن كان متقرباً أم مشاركاً، إلا أن أهميته تكمن في فهم الانتقالات، والتحويلات الكبرى في السياسات العامة وأنماطها واختلافها بين النظم السياسية. فعدم وضوح الأيديولوجية تجاه بعض

1- جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص 33.

4- لمزيد من التفاصيل أنظر كل من: أماني قنديل، " تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية"، مصدر سبق ذكره، ص 123... ومصطفى عبدالله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 70.

القضايا قد يجعل معتنقيها عاجزين عن الدفاع عن معتقداتهم الأيديولوجية، لاسيما إذا كان الحوار علمياً وموضوعياً<sup>(1)</sup>.

### 3- المدخل القانوني:

فهو من أقدم المداخل المتبعة في دراسة الظواهر السياسية على مستوى النظام السياسي والدولة، حيث يفترض أصحاب المدخل القانوني أن الظواهر السياسية تعكس في واقع الأمر طبيعة قانونية، سواء تعلق الأمر بعملية اختيار قادة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو الإجراءات القانونية التي يلجأ إليها المواطنون أو النظام نفسه<sup>(2)</sup>.

ويري ويلسون أن الصعوبة تكمن في كيفية تنفيذ القانون وليس في عملية صنع القانون، كما دعا أيضاً إلى ضرورة أن تتوفر للمؤسسات الإدارية والأجهزة البيروقراطية موارد مالية لازمة لتنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية<sup>(3)</sup>، وهذا المدخل سيفيد في جانب تحليل القوانين والقرارات واللوائح الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة فيما يخص قرارات إيفاد البعثات الدراسية العليا بالخارج.

**خلاصة القول:** أن تعدد أدوات الأداء العملي في السياسة العامة، يقضي الاعتماد على عدة مداخل مختلفة، فتعدد المداخل التي تفسر وضع وصنع السياسات العامة أو التي تفسر المخرجات لا تعني وجود خلافات حول مضمونها، فهذه الخلافات المضمرة والخفية بين الباحثين ينبغي النظر إليها بأنه تفضي إلى أفضل نوعية من بحوث السياسة العامة.

ووفقاً لما تم بيانه في مقدمة الدراسة سيتم الاستعانة بـ المدخل القانوني في تفسير السياسة العامة لإيفاد البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج.

### ثالثاً / أنواع السياسات العامة :

لقد حاول علماء الاجتماع بصفة عامة وعلماء السياسة بصفة خاصة، وضع وتطوير الأسس التي تصنف بموجبها السياسات العامة، فهناك سياسات عامة تصنف بأنها جوهرية يعني ما ستقوم به الحكومة من بناء للطرق أو دفع لمنافع الرفاهية، وأخرى تصنف بأنها إجرائية توضح من سيقوم بالعمل وكيفية أدائه، وتدخل ضمن إطار السياسات الإجرائية كل المسائل التنظيمية المألوفة وقد تكون للسياسات الجوهرية أسس ومطالب إجرائية<sup>(4)</sup>.

1- أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص124.  
2- مصطفى عبدالله خشيم ، مناهج وأساليب البحث السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.  
3- مصطفى عبدالله خشيم ، مبادئ علم الإدارة العامة (بنغازي : مركز البحوث والعلوم الاقتصادية ، 1993) ، ص62.  
4- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 161 - 162.



أيضاً صنف لوى السياسات العامة إلى سياسات توزيعية تهتم بكيفية توزيع الخدمات أو المنافع لفئات وشرائح المجتمع، وسياسات ضابطة من حرية التصرف بالنسبة للمتأثرين أو المتعاملين معها كالبنوك والشركات العقارية، وبذلك تصبح مختلفة عن سياسات ذاتية الضبط أو التنظيم فوجه الاختلاف بينهما بأن ذاتية التنظيم تكون مقبولة ومقنعة للجهات المنظمة كتلك السياسات المتعلقة بتراخيص ممارسة المهنة والاختصاص<sup>(1)</sup>.

ورغم اهتمام لوى بوجود عناصر متنوعة في عملية صنع السياسات، إلا أنه لا يمكننا الاعتماد على هذا التصنيف واستخدام نماذجه، وذلك لأن معظم السياسات العامة غالباً ما تتضمن هذه الأبعاد وبذلك يصبح من الصعوبة وضع حدود فاصلة فيما بينها خاصة في حالة التوزيع وإعادة التوزيع<sup>(2)</sup>.

كما صنفت السياسات إلى سياسات مادية تنجم عنها منافع نقدية ملموسة للمتفعين بها أو أنها تفرض قيوداً أو أضراراً للمعارضين، وسياسات رمزية فبمقارنتها تكون منافعها على المستفيدين وأضرارها على الطرف الآخر معنوية غالباً، وأثارها المادية ضعيفة لحد كبير، أيضاً يجب ملاحظة أن السياسات التي تعد مادية بطبيعتها وبصياغتها القانونية قد تصبح رمزية بفعل الإدارة أو بسبب عجز السلطة التشريعية في توفير الموارد المادية المطلوبة لتنفيذها فالتمييز بين السياسات الرمزية والمادية يظل مفيداً عند تحليل آثار السياسة لفهم ما خلف العبارات والمقولات الرسمية ومدى انعكاس ذلك على السلوك السياسي أو السلطوي<sup>(3)</sup>.

ويأتي الموند هنا لي طرح فكرة إمكانية حصر أشكال وأنماط أنواع السياسات العامة للأنظمة السياسية ومقارنتها وفقاً للمخرجات. أي وفقاً لأنواع الأعمال والأفعال التي يقوم بها النظام من أجل تحقيق أهدافه وبرامجه، حيث خلص إلى تقسيم تلك المخرجات إلى أربعة أنماط رئيسية كالآتي<sup>(4)</sup>:-

#### أ- الأداء الاستخراجي :

يقصد به الوظيفة أو الدور الذي تقوم به مختلف الأنظمة السياسية، وتتمثل في توجهات الحكومة ونظامها السياسي نحو تعبئة الموارد البشرية والمادية واستخراجها بعد توظيفها واستغلالها لبيئتها الداخلية والخارجية، واستخراج الموارد قد يكون مباشراً كالخدمة العسكرية أو العمل الإلزامي المفروض على المسجونين المحكومين بجرائم، وقد يكون غير مباشر عادة عن

1- المصدر السابق ، ص ص. 162 – 165.

2- أماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 116.

3- لمزيد من التفاصيل انظر كل من: جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 166 – 169 ... ، وأماني قنديل ، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص 117.

4- جبرائيل الموند(وأخرون) ، السياسة المقارنة : أطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي (بنغازي : منشورات جامعة قاروينس ، 1996) ص ص. 282 – 301.

طريق فرض الضرائب والرسوم الجمركية كما تعتبر الضرائب من أهم الأشكال الاستخراجية للموارد، ويمكن تقدير الأداء الاستخراجي من خلال تقدير الحجم الكلي للموارد، ومعدل الناتج القومي الإجمالي و يهدف هذا النوع من الأداء إلى استمرارية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وعجز ميزان المدفوعات وحماية المنتجات الوطنية وإعادة ترتيب توزيع الدخل<sup>(1)</sup>.

### ب- الأداء التوزيعي :

فالأداء التوزيعي للنظام السياسي يعنى تخصيص الوكالات الحكومية والإدارات البيروقراطية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والامتيازات والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات داخل المجتمع، كما ركز **الموند** على جانب الإنفاق المالي العام للدولة وللقطاعات المجتمعية المختلفة، ويمكن قياسها ومقارنتها عن طريق المعايير والمؤشرات الآتية<sup>(2)</sup>:-

- 1- حساب كمية ما وزع.
- 2- القطاعات البشرية التي طالتها تلك المنافع.
- 3- شرائح السكان التي تلقت تلك المنافع.
- 4- العلاقة بين الاحتياجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات.

ومع ذلك فإن **الموند** يؤكد على أن الإنفاق الحكومي لا يقيس كل الجهد التوزيعي للنظام السياسي وذلك بسبب قلة الثقة في المعلومات الصادرة لكنها تعطينا مقياساً كمياً لهذا الجهد.

### ج- الأداء التنظيمي :

هي سيطرة ورقابة النظام السياسي على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، والمتعلقة بضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن عمل أعضاء المجتمع أو عدم عملهم. وقد تزايد الاهتمام بالأداء التنظيمي في النظم السياسية الحديثة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتصنيع والتحضر، والتي شملت قضايا الصحة، تلوث البيئة، التمييز العنصري، الجندر وعندما نحاول تقييم الأداء التنظيمي للنظام السياسي فإننا نقوم بذلك عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية<sup>(3)</sup>:-

س<sup>1</sup>:- ما أوجه السلوك البشري والمعاملات التي تنظمه وما مدى هذا التنظيم ؟ هل تنظم الحكومة أموراً مثل النشاطات السياسية، النشاطات الدينية، النشاطات الاقتصادية ؟

1- فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 73 - 74 .  
 2- جبرائيل الموند ، جي.بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية ، ترجمة: هشام عبدالله ، (عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998) ، ص ص. 192 - 197 .  
 3- جبرائيل الموند وآخرون ، السياسة المقارنة : إطار نظري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 247 - 248 .

س<sup>2</sup>:- ما الوسائل المستخدمة لحض المواطنين، أو إجبارهم، على الانصياع ؟ هل تستخدم الحكومة النصح والإقناع والجوائز المالية أو الفراغات ؟

س<sup>3</sup>:- أي مجموعات المجتمع يجرى تنظيمها ؟ وما الإجراءات التي تعتبر حدود فرض تلك النظم بالقوة، وما الإجراءات التي تحمي الحقوق ؟ هل حق الاستئناف موجود ؟ وهل تطبق تلك القوانين على الجميع بالتساوي، أم تتأثر بها جماعات ومناطق دون أخرى ؟

## د- الأداء الرمزي :

والفئة الرابعة من نتائج الأنظمة السياسية هي الأداء الرمزي، ويتمثل بشكل أساسي في شخصية الزعيم أو الرمز السياسي الذي يستخدم أساليب وأفعال عديدة مناشدة للقيم الأيديولوجي- مناشدة البطولات - الحس الوطني وتعبئة الجماهير لتكون حلقة الوصل بينه وبين الشعب، وتختلف أساليب وأفعال المناشدات والندوات وفقاً للظروف والمتغيرات من فترة لفترة خاصة في الأزمات القومية للدولة، فعلى سبيل المثال تهدف المخرجات الرمزية إلى تعزيز الأداء الآخر كدفع الضرائب بأمانة، والالتزام بالقانون وقبول التضحيات والأعياد والنصب التذكارية، كلها أمور تساهم في إشعار الأفراد بالشرعية الحكومية واستعدادهم للامتثال والقبول بالسياسة العامة<sup>(1)</sup>.

وهذه الأنواع من الأداء التي تقيم الإنجاز السياسي استناداً عليها، ينبغي أن ينظر إليها في إطار معقد من التشابك والترابط فيما بينها ومدى التأثير الذي تمارسه كل منها على الأخرى، فالسياسة التعليمية مثلاً لا تستند على القدرة الاستخراجية للنظام فقط، ولكنها تستند أيضاً على قدرات مختلفة من أنواع الأداء السالفة الذكر كان تعتمد مثلاً على الأداء التوزيعي في كيفية تقسيم أو توزيع الخريجين على المؤسسات الحكومية والأداء التنظيمي في معالجة قضية الخريجين وسوق العمل<sup>(2)</sup>.

## رابعاً : الاهتمام الأكاديمي بالسياسات العامة في ليبيا:

وفي إطار عرض الدراسات التطبيقية للسياسات العامة واهتمام الأنظمة السياسية بها، تتسم الأدبيات الغربية بغزارة هذا الاهتمام وتطورها خاصة فيما يتعلق بالبعد المقارن في التحليل ودراسة الحالة وهذا بعكس الاهتمام العربي الذي يتسم بالمحدودية وضآلة الاهتمام بمثل هذه الأدبيات خاصة إذ ما تعلق الموضوع بدراسة عملية وضع وصنع السياسات، لوقوعها في قلب

1- جيراني الموند وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، مصدر سبق ذكره، ص302.  
2- أماني قنديل، "معايير التقييم في علم السياسة"، في السيد عبد المطلب غانم (محرر) تقويم السياسات العامة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)، ص ص. 101 - 102.

العملية السياسية للنظام السياسي وهذا مالا يسمح به هامش الحرية المتوفر للباحث الأكاديمي في معظم الدول العربية، فضلاً عن عدم توافر البيانات والمعلومات بأكثر قدر ممكن من المصادقية والوضوح، وحداثة دراسة مثل هذه السياسات<sup>(1)</sup>. إلا أن ذلك لا يعني بأي حال ضآلة الدراسات التي تمت في إطار تحليل السياسات العامة وخاصة فيما يتعلق بالبحث في العامل السياسي والاقتصادي وطبيعة تأثيرهما على هذه السياسات سواءً كان ذلك في الدول ذات التوجهات الاشتراكية أو في الدول ذات التوجهات الرأسمالية.

وتأتي ليبيا من بين تلك الدول التي تحاول الاهتمام بمثل هذه السياسات، فأغلب دراسات تحليل السياسة العامة التي تمت حتى الآن لم تعدو كونها دراسات بحثية وأكاديمية بالدرجة الأولى بالرغم من قلتها وندرته إلا أنها كانت ذات فائدة كبيرة في التصدي لظواهر واضحة تتعلق بإبراز تأثير خصائص النظام السياسي على فاعلية ونوعية السياسات العامة. ومن أبرزها الدراسات التي قدمتها مراكز البحوث الاستشارية بالجامعات وبرامج الدراسات العليا عن طريق المؤتمرات والندوات العلمية التي ركزت من خلالها على مشاكل وقضايا البيئية الداخلية وتحليل السياسة العامة لها.

وكان من أبرز تلك الدراسات دراسة تناولت "أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا، على امتداد فترتي الثمانينيات والتسعينيات"<sup>(2)</sup>، حيث قامت بتتبع أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية على عملية وضع وتنفيذ السياسة العامة في ليبيا من خلال استعراض التغيرات المختلفة في هيكلية البلديات، وجهاز اللجنة الشعبية العامة، واللجان الشعبية النوعية، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب المشاكل والاختلاف تتمثل في عدم الاستقرار الإداري، وفي عدم وجود رؤية واضحة وثابتة حول اتجاه السياسة العامة في ليبيا.

وتناولت دراسة محلية أخرى "أثر التوجهات الأيديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978-1995"<sup>(3)</sup>، وتبحث هذه الدراسة في وجود علاقة بين التوجهات الأيديولوجية والسياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا مع إبراز تأثير التطورات الأيديولوجية عليها في مرحلتين من مراحل تطور النظام السياسي الليبي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انعكاساً لتأثير

1- أماني قنديل، وآخرون (تحرير)، "دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر"، في تحليل السياسات العامة في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص 8-12.

2- محمد زاهي بشير المغيربي، التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا، بحث مقدم لمؤتمر الإدارة العامة في ليبيا: الواقع والطموحات المنعقد في الفترة من 11-12/10/2003، برعاية مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي.

3- نعيمة خليفة الجهاني، "أثر التغيرات الأيديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978-1995"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قارون، 1996)، ص 73.

التوجهات الأيديولوجية على البنى والمؤسسات السياسية وإدارية المختصة بتنفيذ السياسات الاقتصادية في ليبيا.

وركزت دراسة أخرى على " أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969-1999"<sup>(1)</sup>، حيث تناولت الدراسة مشكلة السكن في ليبيا وكيفية مواجهة النظام السياسي لها والتعامل معها، وتوصلت الدراسة إلى أن الخطط والأهداف المعلنة للسياسات الإسكانية في ليبيا لم يتم تنفيذها بالشكل المطلوب ووفقاً للخطط المعلنة نظراً للاعتماد على القطاع العام في تنفيذها.

وقامت دراسة أكاديمية أخرى بالتركيز على " تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا، دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار خلال الفترة 1969 – 2003"<sup>(2)</sup>، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح السياسات النفطية في ليبيا ومدى تحقيقها لأهدافها من خلال سياستي الإنتاج والأسعار. وتوصلت الدراسة بالنهاية إلى وجود علاقة اقتران بين الفترات التي حققت فيها السياسات النفطية نجاحات و الفترات التي وفرت فيها المتغيرات البيئية المحيطة ظروفًا وفرصًا ملائمة لتنفيذ هذه السياسات.

وفي دراسة أخرى حملت عنوان " السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا – دراسة تحليلية"<sup>(3)</sup>، وتم التركيز فيها على المعوقات التي تحد من وضوح هذه السياسة وتطورها ومن مدى ملاءمتها للواقع التطبيقي في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى افتقاد الحكومة الليبية لعدم وجود كيان تنسيقي لهذه المعلومات بفعل عدم وجود استقرار إداري ومؤسسي، وبفعل عدم وجود استقرار تشريعي.

وتناولت دراسة أخرى " انعكاسات التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي الليبي على سياسات الضمان الاجتماعي خلال الفترة 1951-1999"<sup>(4)</sup>، حيث بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي الليبي وبين سياسات الضمان الاجتماعي المطبقة في المرحلتين (1951-1969) (1969-1999). ومن خلال التحليل تم التوصل

1- عبد الحميد عبدالله المقيرحي، " أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969 – 1999"، مصدر سبق ذكره، ص 1.

2- فادي محمد نوري المغيربي، "تقويم تنفيذ السياسات النفطية : دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار خلال الفترة 1969 – 2003"، (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2004)، ص 1.

3- يوسف صالح القويضي، "السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا : دراسة تحليلية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2004)، ص ب.

4- إدريس محمد علي فناوي، "انعكاسات التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي الليبي على سياسات الضمان الاجتماعي خلال الفترة 1951-1999"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2001)، ص ص. 318-321.

إلى أن مضمون سياسات الضمان الاجتماعي في المرحلتين جاءت مواكبة للتوجهات الإصلاحية التي اتسمت بها الأيديولوجية الاجتماعية للنظام السياسي الليبي في كلا المرحلتين.

واهتمت دراسة أخرى بظاهرة أخرى في قطاع مختلف من قطاعات النظام السياسي، وهي دراسة بعنوان "التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا دراسة حالة سياسات تنظيم سوق العمل الليبي في الفترة 1977-2001"<sup>(1)</sup>، وتنطلق هذه الدراسة في هدفها البحثي من إشكالية خصت قطاع القوى العاملة في النظام السياسي وفي علاقتها بتنظيم وإدارة سوق العمل الليبي، من خلال ما طرأ على الاقتصاد الليبي من تحولات ومتغيرات خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات، ومن خلال التحليل تم التوصل إلى أن القرارات والتشريعات الليبية لتنظيم سوق العمل لم تحقق أهدافها بالشكل المطلوب والمرجو منها نظراً لعدم الاستقرار الإداري لها.

وتناولت دراسة محلية أخرى "الجمعيات الأهلية في ليبيا ودورها في السياسة العامة: دراسة حالة الجمعيات الأهلية بشعبية طرابلس"<sup>(2)</sup>، وتبحث هذه الدراسة في تتبع مناشط هذه الجمعيات وفي الصعوبات التي تعوقها وتحد من تنفيذها بشعبية طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد لوائح وتشريعات تساند عمل هذه الجمعيات ودعم الدولة لها.

وأخيراً المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، والذي عقده مركز البحوث والاستشارات بجامعة قار يونس في الفترة من 12-14/6/2007، برعاية مجلس التخطيط الوطني<sup>(3)</sup>، والذي هدف إلى إحداث قدر من التعارف العلمي حول السياسات العامة بليبيا وواقع وطموح وظيفة محلل تلك السياسات، وتناول هذا المؤتمر العديد من المواضيع أهمها:-

دور نظرية السياسة العامة في المعرفة الاجتماعية والإنسانية. ودور القانون في تنفيذ السياسات العامة وعلاقاته بالدولة، ودور السياسات العامة في التنمية الإدارية والسياسة والاقتصادية، وبنادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا، وأخيراً تقويم السياسات الصحية.

1- انس ابوبكر بعيرة، "التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا : دراسة حالة سياسات تنظيم سوق العمل الليبي 1977-2001"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2005)، ص.ص - ظ.  
2- عبد الحكيم الزغداني، "الجمعيات الأهلية في ليبيا ودورها في السياسة العامة: دراسة حالة الجمعيات الأهلية بشعبية طرابلس"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2007).  
3- محمد زاهي بشير المغربي وآخرون، "السياسات العامة في ليبيا"، مصدر سبق ذكره، ص.ص 5-10.

## المبحث الثاني ( مستويات تحليل السياسة العامة والدراسات التطبيقية للسياسة التعليمية )

تمهيد :

احتلت علوم تحليل السياسات مكانتها بين التخصصات العلمية منذ بداية الخمسينيات وبالتحديد بعد صدور كتاب " لاسويل وليرنر بعنوان: علوم السياسات و التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب". إلا أن تطبيق هذه العلوم على ميدان التعليم قد تأخر إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي<sup>(1)</sup>. إلى حين تصديق الكونجرس الأمريكي على قانون تقييم نظام السياسة التعليمية عام 1965، و الذي بموجبه أعيد تعديل هيكلية السياسة التعليمية وإعادة أهدافها، و الذي تزايد الاهتمام بها مع صدور تقرير " أمة في خطر " عام 1983 بالولايات المتحدة الأمريكية وظهرت نتائجه ومقترحاته في مشروع (2000)، مشروع الرئيس كلينتون لتقييم التعليم الذي من خلاله تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من أمة في خطر إلى أمة على الطريق، أما على صعيد الاهتمام العربي فقد تأخر الاهتمام بهذه السياسة ( السياسة التعليمية) حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد حتى صدور تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية عام 1982<sup>(2)</sup>.

الأمر الذي أعطى هذه السياسة أهمية كبرى بين الدول وجعلها ترتقي لمرتبة قضايا الأمن القومي لدى بعض الأنظمة وخاصة المتقدمة<sup>(3)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تعريف السياسة التعليمية على أنها ترتبط بالمفهوم العام للسياسة، وهي جزء من السياسة العامة للمجتمع، إلا أنها تختص بجانب مجتمعي محدد وهو التعليم، لذلك يمكن اعتبارها " بأنها مجموعة من المبادئ والقرارات تستمد من نظام محدد للتعليم بمستوياتها المختلفة، وقد تصدر على هيئة وثيقة رسمية منشورة أو قد تكون غير مكتوبة"<sup>(4)</sup>.

كما عرفت بـ أنها " مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية معينة، وهي تمثل رؤية المجتمع"<sup>(5)</sup>. وتدرج مستويات التحليل في السياسات العامة إلى ثلاثة مستويات تحليلية تتمثل في عملية صنع السياسة وعملية تنفيذها وتقييم الآثار الناجمة عنها وسوف يتم في هذا الجزء التعريف بكل مستوى تحليلي وإبراز أهميته في دراسة السياسة التعليمية.

1- ضياء الدين زاهر، نحو نموذج جديد لتحليل السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد العشرين، 2001، ص 169.  
2- نادية يوسف كمال، اتجاهات حديثة في صنع السياسات التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد العشرين، 2001، ص 196.  
3- المصدر السابق، ص 181.  
4- المصدر السابق، ص 182.  
5- <http://www.minbr.com/alsiash.php>، "مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها" سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية 2008/10/15.

## أولاً/ تحليل السياسات العامة ومستويات تطبيقها في السياسة التعليمية :- أ- مستوى صنع السياسة التعليمية في السياسات العامة :

يمثل هذا المستوى المحور الأول الذي تهتم به الدراسات الخاصة بتحليل السياسات، حيث تعرف عملية صنع السياسات بأنها " تشير إلى مجمل النشاطات الحكومية في جميع مستوياتها السياسية والإدارية، وتشمل كل مراحل صنع السياسة العامة بدءاً من تعريف المشكلة، تنفيذها، تقييمها، والتغيرات والتعديلات التي تحدث في السياسات أثناء مراحلها المختلفة"<sup>(1)</sup>، كما تعتبر عملية صنع السياسة التعليمية" بأنها عملية ديناميكية شديدة التعقيد، وترتبط بشبكة من الاتصالات والتغذية المرتدة حيث تتحول فيها المدخلات وهي المطالب والاحتياجات التربوية من مطالب وتأييد إلى مخرجات السياسة التعليمية، وهي القرارات والقوانين التي يتم تنفيذها بواسطة السلطة التنفيذية وتتسم القرارات والقوانين بالتوجه نحو المستقبل وبمراعاتها للصالح العام"<sup>(2)</sup>.

وتعرف أيضاً" بأنها تحويل المدخلات السياسية أو المتطلبات الاجتماعية إلى نتائج وقرارات سياسية<sup>(3)</sup>، وتعتبر عملية صنع السياسة التعليمية من العمليات الأساسية التي تمثل جزءاً من السياسة العامة للدولة، حيث تشترك في القواعد والأسس والأساليب التي تتم في ضوءها عملية صنع السياسة العامة، وتكتسب عملية صنع السياسة التعليمية في الدول العربية أهمية كبيرة في ضوء كثير من الاعتبارات، أهمها عدم وضوح القواعد والإجراءات والأهداف التي تنظم هذه العملية، وعدم استقرار توزيع مسؤولياتها، كذلك محدودية مشاركة القوى الاجتماعية المختلفة في صنع السياسات العامة بشكل عام، والسياسة التعليمية بشكل خاص<sup>(4)</sup>.

ومن ناحية أخرى فإن التغيرات المتتالية على قمة مؤسسات التعليم تنعكس سلباً على استقرار السياسة التعليمية، فهناك مؤثرات تؤثر على مضمون هذه السياسة ومدى فاعليتها وتحدد في ضوء استقرار السياسة التعليمية بسبب ارتباطها بأشخاص على قمة المؤسسة التعليمية في شكل قوة بيروقراطية، تظهر حالياً في هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات خاصة التشريعية<sup>(5)</sup>.

1- منار بغدادي ، "صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين" ، (رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، 2005) ، ص 24.  
2- عزة محمد عفيفي ، "دور المجالس في صنع السياسة التعليمية : دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة" ، (رسالة دكتوراة غير منشورة ،معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة، 2001) ، ص ص. 28-29.  
3- نادية يوسف كمال ،"اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية"، مصدر سبق ذكره ، ص 182.  
4- أماني قنديل، "تحليل السياسات التعليمية" : المناهج والتطبيقات ، مصدر سبق ذكره، ص55.  
5- المصدر السابق ، ص56.



## ب- مستوى تنفيذ السياسة التعليمية في السياسات العامة:

يمثل التنفيذ المستوى الثاني لتحليل السياسات، فتحليل السياسات حين يركز على عملية تنفيذ السياسة التعليمية مثلاً يهتم بالتركيز على سؤاليين<sup>(1)</sup>:

**السؤال الأول:** هل توجهت السياسة التعليمية والبرامج التربوية نحو الأهداف المعلنة وللقطاعات ذات الصلة والتي ينبغي أن تتوجه إليها؟

**السؤال الثاني:** هل نبعث الممارسات المختلفة والجهود والتدخلات من السياسة التعليمية ذاتها والبرامج التي أعلنت عنها؟ أم أن هناك انحرافاً بالممارسات عن المبادئ المعلنة للسياسات؟

إن مثل هذه التساؤلات لها آثارها الهامة على تطوير العلاقة بين الأهداف والواقع المطلوب، فهي تدفع نحو بلورة فكرة إرساء أهداف واقعية لأي سياسة أو برنامج، فالفجوة الكبيرة بين ما تعلنه السياسة التعليمية من أهداف وبين إنجازها الفعلي يدفع بتحليل السياسات إلى محاولة فهم عملية التنفيذ بأسلوب أكثر واقعية وأقرب إلى تحقيق أهداف السياسات حيث تواجه هذه المرحلة بعض الصعوبات في كيفية تحديد الخيارات المتاحة لتحويل السياسات إلى عمليات مجدية، فقد تبدو هذه السياسات في البداية هادفة لتحقيق أهدافها المعلنة<sup>(2)</sup>، غير أن عملية التنفيذ تحتاج إلى مزيد من العمق في دراسة هذه العملية الجوهرية.

وفي نفس الإطار فإن الاقتراب من تحليل تنفيذ السياسات التعليمية هو اقتراب متعدد المحاور، فيطلق البعض عليه اقتراب أو مدخل ثقافي، وهو يقترح أربعة محاور أساسية يمكن الاستفادة منها في دراسة السياسة التعليمية وهي كالآتي<sup>(3)</sup>:

- المحور الذي يهتم بسلوك الفاعلين في المؤسسات التعليمية وهو محور العلاقات الإنسانية.
- محور يهتم وينظم العلاقات بين المنظمات بعضها البعض، وبينها وبين البيئة وسائر النظم الأخرى وهو محور النظم.
- محور هيكل يركز على المنظمة ذاتها كمجموعة من القواعد السلوكية المنظمة.
- محور سياسي اجتماعي ينظم التفاعل داخل كل جماعة وعلاقتها بالجماعات الأخرى (التكامل أو التعاون – أنماط الصراع).

1- أماني قنديل، "معايير التقييم في علم السياسة"، في السيد عبد المطلب غانم (محرر)، تقويم السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص107.

2- السيد عبد المطلب غانم "معايير التقويم في الإدارة العامة" في السيد عبد المطلب غانم (محرر) تقويم السياسات العامة (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)، ص ص. 168-169.

3- أماني قنديل، تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات، مصدر سبق ذكره، ص59.

وبالتالي فإن تحليل السياسات ينظر إلى التنفيذ كحلقة متصلة من السياسات وهو نمط متواصل من النشاطات يساهم في تقييم السياسات العامة ويكمل حلقات الصنع والمضمون.

### ج- مستوى تقويم السياسة التعليمية في السياسات العامة:

تعتبر عملية التقويم آخر المراحل التي تمر بها تحليل السياسات ولكي يتم تقويم أداء السياسات العامة لابد من أن يرتبط هذا التقويم بموضوع الاستقرار الإداري التنظيمي لقطاع معين من قطاعات النظام السياسي لأن ثبات واستقرار هذه المؤسسات يؤثر بشكل رئيسي في فاعلية أداء وتنفيذ السياسة العامة<sup>(1)</sup>، حيث يهدف التقويم للإجابة عن عدة أسئلة، مثل هل حققت السياسات أهدافها؟ من المستفيدين من تكلفة البرامج والسياسات؟ لماذا تفشل السياسات؟ وما كفاءة الوسائل المستخدمة في تنفيذ السياسات؟ ويمكننا الإجابة عن هذه الأسئلة من الحكم على السياسة العامة بالنجاح أو الفشل، ويشير مفهوم التقويم هنا وفقاً لتعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنه "نشاط بحثي يسعى إلى الموضوعية، ويتوجه نحو الفصل في البرامج والسياسات مستخدماً تقنيات العلوم الاجتماعية"<sup>(2)</sup>، ويحاول التعريف السابق إظهار المشاكل والصعوبات التي تواجه التقويم بصفة عامة والتقويم لسياسة التعليم بصفة خاصة في الآتي<sup>(3)</sup>:-

- 1- يتطلب التقويم نظام معلومات وقاعدة بيانات دقيقة.
  - 2- يتطلب تقويم السياسة التعليمية استقرار النظام السياسي، لذلك معظم السياسات التعليمية العربية تتميز بعدم الاستقرار والثبات وهو ما يجعل عملية التقويم أكثر صعوبة من فترة إلى أخرى.
  - 3- تتجه دراسات تقويم السياسات التعليمية نحو دراسة المتغيرات التابعة وليس المستقلة، وهي بذلك تعتمد على قرارات وسياسات التعليم كمعطيات، وتركز في تقديمها على المتغيرات المعتمدة.
  - 4- عدم إمكانية التعميم وذلك بسبب تداخل آثار السياسات والبرامج الماضية مع الحالية مما يعقد عملية التقويم.
- ويبقى أن نشير إلى إمكانية تحقيق التقويم في السياسة التعليمية من خلال مستويين<sup>(4)</sup>:-

**المستوى الكلي:** وهو يتجه إلى السياسة التعليمية ككل قدراتها وإنجازاتها وكفاءة أدائها وعلى سبيل المثال علاقة التعليم بخطة التنمية أو مدى مرونة السياسة التعليمية في الاستجابة للمتغيرات والضغوط الجديدة.

1- محمد زاهي المغربي، "التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا"، مصدر سبق ذكره، ص4.  
 2- أماني قنديل، معايير التقييم في علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص90.  
 3- أماني قنديل، تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات، مصدر سبق ذكره، ص59.  
 4- المصدر السابق، ص61.

أما التقويم علي المستوى الجزئي : فهو يتوجه نحو برنامج تعليمي أو تدريبي معين ومن ذلك مثلاً تقويم مؤشرات التقويم ذاتها(الاختبارات والامتحانات)، وفي إطار تقويم آثار السياسات التعليمية تشكل بحوث التقويم درجة عالية من الأهمية وذلك لاتسام هذه السياسات بالجمود والمحافظة الأمر الذي يترتب عليه صعوبة إجراء تغييرات متتالية وجوهرية، ومن هنا يأتي التأكيد على أهمية مواكبة التقويم لعملية التنفيذ.

وعند المحاولة للتغيير في أبعاد العملية التعليمية، تبدأ معها بحوث التقويم بطريقة تدريجية وفي مراحل متتابعة لتبحث في أبعاد هذا التغيير، ويمكن القول إن التقويم يلعب دوراً أساسياً في ترشيد السياسات والبرامج التعليمية وفي ترشيد تخصيص الموارد للقطاعات التعليمية المختلفة<sup>(1)</sup>.

ثانياً / الاهتمام الأكاديمي بالسياسات التعليمية في ليبيا:-

في نطاق استعراض أدبيات السياسة العامة في ليبيا تبرز السياسة التعليمية التي ظلت بعيدة عن اهتمام الباحث الليبي في مجال علم السياسة لسنوات قليلة مضت، نظراً للمحاذير التي يضعها النظام السياسي على عملية صنع وتقويم هذه السياسة، إلا أن هذا لا يعني على أي حال غياب الدراسات التطبيقية ذات الاتجاهات والأهداف المختلفة التي تناولت السياسة التعليمية من جوانب عدة ركز معظمها على البحث في البعد التاريخي، و البحث في المجال التربوي والإداري منها، واقتصر جزء يسير منها على البحث في الجانب الاقتصادي والسياسي لها<sup>(2)</sup>، عليه سيتم في هذا الجزء عرض لبعض الدراسات التي اهتمت بإبراز البعد السياسي للسياسة التعليمية في ليبيا.

ولاقتصر هذه الدراسة على سياسة البعثات الدراسية الليبية للخارج وبالتحديد سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا، ولعدم وجود دراسات محلية مطابقة أو مشابهة لمثل هذه الدراسة، فقد اقتصر عرض الدراسات التطبيقية للسياسة التعليمية على الدراسات التي أجريت داخل ليبيا وذات العلاقة بالموضوع، وهذا من منظورين (المنظور الأول) معرفة الدراسات البحثية التي أجريت داخل الدولة وتخص هذه السياسة، (المنظور الثاني) معرفة مدى اهتمام الدولة بمثل هذه السياسة (من خلال المؤتمرات والندوات التي قامت على تنظيمها)، عليه سنحاول تحليل هذه الدراسات وتوظيفها التوظيف المناسب من خلال استعراض أهم أهدافها ونتائجها، وذلك بتقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة محاور أساسية هي:-

- المحور الأول : دراسات تناولت التعليم العالي بصفة عامة.
- المحور الثاني : دراسات اهتمت بالدراسات العليا.
- المحور الثالث : دراسات ركزت على سياسة إيفاد البعثات.

1- أماني قنديل، "تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات"، مصدر سبق ذكره، ص ص. 60-61.  
 2- عبير إبراهيم أمينة، "أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي : دراسة تطبيقية على سياسات التنسيب بجامعة قاريونس 1980-1994"، مصدر سبق ذكره، ص ص. 66-67.

**المحور الأول: الدراسات التي تناولت السياسة التعليمية للتعليم العالي بوجه عام  
ومن أهمها الآتي:-**

#### **- الدراسة الأولى :-**

**" أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم علي أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي**  
- دراسة تطبيقية علي سياسات التنسيب بجامعة قاريونس 1980-1994"<sup>(1)</sup>، وتبحث هذه الدراسة في تأثير التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تعرض لها قطاع التعليم وفي مدى تأثيرها على استقرار الإدارات والأقسام والأمانات الموكلة إليها الجانب التنفيذي، وخلصت الدراسة إلى اتسام السياسة العامة للتنسيب بصفة عامة وسياسة التنسيب بجامعة قاريونس بصفة خاصة بعدم الوضوح والاستقرار.

#### **- الدراسة الثانية :-**

**" التعليم العالي في ليبيا: دراسة مقارنة" (1998)**<sup>(2)</sup>، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع التعليم العالي في ليبيا من حيث المشاكل والبنى الإدارية ومقارنتها بالواقع التعليمي لبعض الدول الأجنبية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها : ضرورة العمل على إيجاد أمانة عامة لمتابعة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وضرورة العمل على إيجاد مصادر تمويل متعددة لدعم على هذه المؤسسات والإنفاق عليها.

#### **- الدراسة الثالثة :-**

**ندوة" التعليم العالي: خمسون عاماً من العطاء" (2005)**<sup>(3)</sup>، هدفت الندوة للبحث في واقع التعليم العالي بليبيا خلال خمسين عاماً، مع التركيز: على فلسفة و أهداف التعليم العالي ودور المؤسسات الأهلية في تطور التعليم. وتوصل المشاركون بالندوة للعديد من التوصيات كان أهمها: العمل على إيجاد قيادات إدارية كفؤة لتسيير مؤسسات التعليم العالي بالدولة، وترشيد سياسة القبول بالجامعات والمعاهد وفقاً لمتطلبات التنمية وسوق العمل.

1- عبير إبراهيم أمينة، " أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم علي أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي : دراسة تطبيقية علي سياسات التنسيب بجامعة قاريونس 1980-1994"، مصدر سبق ذكره ، ص ص. 12-14.  
2- أحمد الفنيش (وأخرون) ، التعليم العالي في ليبيا : دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره.  
3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ندوة التعليم العالي : خمسون عاماً من العطاء، والمنعقدة بجامعة قاريونس ، برعاية النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في الفترة من : 10-12/4/2005 ، بنغازي.

#### الدراسة الرابعة :-

ندوة "التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية" (2006)<sup>(1)</sup>، وهدفت الندوة للعديد من المحاور كان أهمها : تقييم السياسات التعليمية بالجماهيرية وكيفية تنفيذها. وتوصل المشاركون بالندوة للعديد من التوصيات أهمها: رسم سياسات واضحة للتعليم العام واليورو فقيمة الموازنة المالية لهما.

#### الدراسة الخامسة :-

" بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى" (2007)<sup>(2)</sup>، هدفت الدراسة بشكل عام إلى التعريف بالتعليم والسياسات التعليمية و لما للأخيرة من آثار واضحة و متعددة على التعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التعليمية بليبيا لم تتطور لها سياسة واضحة ومحددة وفقاً لما تعكسه الفلسفة التعليمية الصادرة بموجب قانون التربية.

#### الدراسة السادسة :-

ندوة " التحصيل الدراسي لطلاب الجامعات الليبية: تقييم للواقع واستشراف للمستقبل" (2008)<sup>(3)</sup>، هدفت الندوة للتعريف بمستوى التحصيل الدراسي لطلاب الجامعات الليبية وإلى الفلسفة والأهداف المتبع تنفيذها داخل تلك المؤسسات، وخلصت الندوة إلى العديد من التوصيات كان أهمها: إمكانية إيجاد فلسفة وأهداف محددة للتعليم العام والجامعي وإمكانية خلق مجالس علمية لمتابعة الإدارة والجودة التعليمية بالجامعات.

اختلفت الدراسات التي تناولت السياسة التعليمية للتعليم العالي بوجه عام عن الدراسة الحالية، من حيث إن تلك الدراسات اهتمت بالتغيرات الهيكلية للتعليم وأثرها على سياسة التنسيب والقبول، وبفلسفة وأهداف التعليم العالي وعلاقتها بخطط التنمية والتطوير وسوق العمل واهتمت أيضاً بالمشاكل الإدارية للتعليم العالي وعلاقتها باليات النشاط الاقتصادي لهذا المستوى، وتشابهت الدراسة الحالية مع دراسات هذا المحور من حيث إنها تدور حول سياسات التعليم العالي بشكل عام وعلاقتها بالدولة.

- 1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، المنعقدة بجامعة الفاتح، برعاية المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في الفترة من: 26-28/4/2006، طرابلس.
- 2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ورقة بحثية بعنوان "مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى" مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا: نظرة تقديمية .... وروية مستقلة، المنعقدة بجامعة قارونس للفترة من 12-14-6/2007، بنغازي.
- 3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ندوة "التحصيل الدراسي لطلاب الجامعات الليبية: تقييم للواقع واستشراف للمستقبل" المنعقدة بجامعة قارونس، برعاية مركز البحوث والاستشارات الاقتصادية في الفترة: 17-19/3/2008، بنغازي.

## المحور الثاني: دراسات اهتمت بالدراسات العليا:-

على الرغم من ضآلة الدراسات التي اهتمت بهذا المحور، إلا أن هناك بعض الدراسات التي كان لها دور رياديو التي من أهمها:-

### الدراسة الأولى :-

"مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية"<sup>(1)</sup>، وهدف هذا المؤتمر لمعرفة واقع فلسفة وأهداف الدراسات العليا بالجامعات الليبية ول معرفة واقعها التعليمي، وتوصل المشاركون بالمؤتمر للعديد من التوصيات كان أهمها: تنظيم الدراسات العليا على أساس مركزي تقع مسؤولية إقراره وتنفيذه على عاتق اللجنة الشعبية العامة للتعليم، و تعميم برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية وربطها باحتياجات المجتمع.

### الدراسة الثانية :-

المؤتمر الثاني للدراسات العليا بالجامعات الليبية، تحت شعار الواقع والطموح (1992)"<sup>(2)</sup>، وهدف هذا المؤتمر للبحث في البناء التنظيمي للدراسات العليا بالجامعات الليبية وإلى العلاقة الواجب توافرها بهذه المستوى. وتوصل المشاركون ب المؤتمر للعديد من التوصيات كان أهمها ربط برامج الدراسات العليا بمشاريع التنمية، وبآلية جودة البحث العلمي.

### الدراسة الثالثة :-

" الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية " (2003)<sup>(3)</sup>، و هدفت الدراسة للتعرف على واقع الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية وبالتحديد (جامعة قاريونس -جامعة الفاتح -جامعة سبها)، وإلى المشاكل التي تواجهها، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها: عدم وضوح فلسفة وأهداف الدراسات العليا بالجامعات الليبية، وعدم استقلاليتها المالية.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، "مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية والمنعقد بجامعة قاريونس في الفترة من 16-17/5/1979"، بنغازي.  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، "المؤتمر الثاني للدراسات العليا بالجامعات الليبية تحت شعار الواقع والطموح المنعقد بجامعة الفاتح في الفترة من 12-14/5/1992"، طرابلس.  
3- عبد الرحيم محمد البدرى، "الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية"، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003).

### الدراسة الرابعة :-

ندوة " الدراسات العليا الايجابيات والسلبيات" (2006)<sup>(1)</sup>، بحثت هذه الندوة في واقع الدراسات العليا بالجامعات الليبية وفي السلبيات التي تحد من نشاطها و تطورها. وتوصل المشاركون بالندوة للعديد من التوصيات كان أهمها: التأكيد على منهجية البحث العلمي المتبعة في تنفيذ برامج الدراسات العليا بالداخل، و الالتزام بالمعايير العلمية للأعضاء القائمين على تدريسها، وتنظيمها وفقاً لقوانين وليس للوائح.

### الدراسة الخامسة :-

ندوة "الدراسات العليا بالداخل لخدمة التنمية والمجتمع" (2008)<sup>(2)</sup>، بحثت هذه الندوة في واقع الدراسات العليا بالداخل وفي الخدمات التي تقدمها للمجتمع، وتوصل المشاركون بالندوة للعديد من التوصيات كان أهمها: توثيق التعاون بين الجامعات الليبية والمراكز البحثية العربية منها والأجنبية، وتفريغ بعض الأساتذة للإشراف على هذه الدراسات وتدريسها.

لم تتفق الدراسة الحالية مع الأدبيات التي تناولت الدراسات العليا من حيث إن تلك الأدبيات اهتمت بسياسة القبول وبالمناهج التعليمية المستخدمة فيها وبالكفاءة الداخلية لإدارتها، كما اهتمت بفلسفة وأهداف هذا المستوى وبالبناء التنظيمي له وبالخدمات التي يقدمها للنظام السياسي والمجتمع نفسه، وتقاربه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها ركزت على برامج الدراسات العليا بشكل عام.

### المحور الثالث: الدراسات التي ركزت علي سياسة إيفاد البعثات :-

نظراً لعدم وجود دراسات محلية مشابهة أو مطابقة لمثل دراسات هذا المحور فقد تمت الاستعانة ببعض الدراسات العربية منها:

#### الدراسة الأولى :-

" دراسة تقويم سياسة البعثات في مصر من الفترة (1973- 1989)"<sup>(3)</sup>، وهدفت الدراسة لتقويم التكلفة الفعلية للبعثات، وإلى العوائد الاقتصادية المتوقعة منها، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بين المصاريف الفعلية للبعثات وبين العوائد المالية المتوقعة منها.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ندوة الدراسات العليا (الايجابيات والسلبيات)، والمنعقدة بجامعة قاريونس، برعاية كلية العلوم في الفترة من 16-17/5/2006، بنغازي.  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، "ندوة الدراسات العليا بالداخل تحت شعار الدراسات العليا لخدمة التنمية والمجتمع، والمنعقدة بجامعة السابع من أكتوبر، برعاية اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في الفترة من 16-17/4/2008، بمصراتة.  
3- سهير محمد شريف، دراسة تقويمية لسياسة البعثات في مصر من الفترة 1973 وحتى 1989"، (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1989).

## الدراسة الثانية :-

" البعثات الداخلية عامل منشط للدراسات العليا بالجامعات المصرية" (1979)<sup>(1)</sup>، وتهدف الدراسة لتنشيط برامج الدراسات العليا بالداخل وإلى عودة الكفاءات العلمية الموجودة بالخارج، مع إمكانية تحسين مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الملتحقين بهذا البرنامج ، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها: دعم البعثات الدراسية في التخصصات النادرة وغير المتوفرة بالداخل وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على قبول الرسائل العلمية والإشراف عليها، مع رفع المصاريف الدراسية لها.

## الدراسة الثالثة :-

" سياسة البعثات في مصر : دراسة تحليلية نقدية" (1991)<sup>(2)</sup>، هدفت الدراسة لمعرفة الملامح الرئيسية لسياسة البعثات وإلى القوى المجتمعية المسيطرة عليها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع ضمانات مقترحة لتطوير سياسة البعثات بمصر تتمثل (الأولى) في ضرورة إنشاء مدن علمية وإيفاد الحاصلين على درجة الماجستير لدرجة الدكتوراه، ويتمثل (الثاني) في قبول المنح الدراسية المقدمة من الدول الخارجية، مع تقويم هذه البرامج.

## الدراسة الرابعة :-

" نموذج تخطيط البعثات والدراسات العليا" (2004)<sup>(3)</sup>، تهدف هذه الدراسة إلى خفض أعداد الموفدين لدراسة العليا بالخارج، وإلى اقتصار البعثات الدراسية على التخصصات النادرة والدقيقة. وخلصت الدراسة إلى محاولة وضع سياسات تقويمية لاستبدال برامج البعثات الخارجية ببرامج ببعثات داخلية، مع مراجعة اللوائح التنظيمية لهذه البرامج بين الفترة والأخرى.

كان جانب الاختلاف حول الدراسات التي تناولت سياسة إيفاد البعثات عن الدراسة الآنية في أنها ركزت على الاهتمام بالتكلفة الفعلية للإيفاد وعلى القوى المجتمعية المسيطرة عليه وعلى ضرورة استبدال برامج البعثات الخارجية ببعثات داخلية، وتشابهت الدراسة الحالية مع دراسات هذا المحور في أنها اهتمت بسياسة الإيفاد للدراسة العليا بالخارج.

1- فتحي أحمد البديوي، "البعثات الداخلية عامل منشط للدراسات العليا بالجامعات المصرية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الخامس عشر، 1979، ص ص. 26 - 29.  
2- ضياء الدين زاهر، "سياسة البعثات في مصر : دراسة تحليلية نقدية"، في أماني قنديل (محرر)، سياسة التعليم الجامعي في مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991)، ص ص. 319 - 372.  
3- على صالح جوهر، التعليم .. تخطيطية واقتصادية، (القاهرة : درا المهندس، 2004)، ص ص. 177 - 190.



وبهذا العرض المحدد لمحاوَر الدراسات السابقة و التي تناوَل السياسة التعليمية لتعليم العالي بشكل عام والسياسة التعليمية لدراسات العليا بشكل خاص وسياسة الإيفاد علي وجه الخصوص، استنتج الباحث وجود اتفاق بين مضمون الدراسة الحالية ومضامين و أفكار الدراسات السابقة، من حيث ارتباطها بالنظم التعليمية للتعليم العالي وعلاقاته الـ متشابهة بالسياسة العامة للدولة لذا فإنه يمكننا القول، بأن جميع الدراسات السابقة قد أفادت الباحث إلى حد كبير في تكوين الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وفي وضع الأساس المنهجي و العلمي لها، مع وجود بعض الاختلافات.

وإجمالاً يمكننا القول، إن الدراسة الحالية تختلف عن المحاور الثلاثة السابقة في أن اقتصرت على سياسة إيفاد البعثات الدراسية الليبية العليا للخارج والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1969-2008، وحددته تلك العوامل في عوامل مؤثرة في اختيار الموفدين وعوامل مؤثرة في اختيار ساحات الإيفاد بحيث تمثل الأولى العوامل الداخلية وتمثل الثانية العوامل الخارجية، واختيار موفدي درجة الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قارونس كدراسة حالة لقياس هذا التأثير.

## المبحث الثالث (السياسة الوطنية للدراسات العليا في ليبيا)

تمهيد :-

لا يخفى على أحد أن العلم أضحى قوة تؤدي دوراً رئيسياً في حياة المجتمع لدرجة أن التمايز بين الحكومات في عالمنا المعاصر في ميدان التقدم الاقتصادي والسياسي أصبح يعود إلى مدى تنشيط حركة البحث العلمي وإلى كيفية استخدامه.

والدراسات العليا هي إحدى آليات ذلك التنشيط، حيث يقاس عليها تقدم المجتمع وتطوره، ذلك لأنها تمثل الريادة في تبني التطور العلمي والمحافظة على مستواه بكل ما هو نافع ومفيد، كما أنها تسهم في وضع الحلول على أسس تطبيقية ناتجة عن تفاعل قضايا المجتمع ومشكلاته<sup>(1)</sup>.

والدراسات العليا سواء نظرنا إليها نظرة عامة على مستوى الوطن العربي ككل، أو نظرنا إليها نظرة خاصة على مستوى السياسة الوطنية للتعليم الليبي، نجد لها عناصرها ومكوناتها، التي من أهمها وأبرزها فلسفتها وأهدافها وكذلك لوائحها<sup>(2)</sup>.

وقبل التعرف على هذه الفلسفة والأهداف واللوائح، نود التعرف على هذا المفهوم (الدراسات العليا)، الذي طالما ظل بعيداً عن اهتمامات الباحث الليبي في مجال تحليل السياسة التعليمية لسنوات قليلة مضت نظراً لعدم الاهتمام بمثل هذا الدراسات ومناهجها من قبل الدولة ومؤسساتها الجامعية، حيث تعرف هذه الدراسات على أنها "كل تعليم يقع بعد حصول الطالب على إحدى الدرجات الجامعية الأولى (بكالوريوس – ليسانس أو ما يعادلها من الشهادات)، وفيها يبدأ الطالب بتلقي معلومات معمقة في اختصاص محدد، تتزايد تدريجياً وتتطابق تحديداً كلما تقدم في الدراسة والبحث، مع اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام الأساليب العلمية الدقيقة بالتعلم والإفادة من طرق البحث واستقاء المعلومات من مصادرها وهذا طبعاً بإشراف أستاذ متخصص وتحت توجيهاته التي تتناقص تدريجياً حتى يبلغ مرحلة النضج والاكتمال فيتحرر بذلك الطالب من هذه الوصاية وينطلق معتمداً على ذاته متحصلاً بذلك على إحدى الدرجات العلمية ( الماجستير والدكتوراه)<sup>(3)</sup>.

1- عبد الحسين رزقي الجبوري، " أسباب أحجام المؤسسات الحكومية عن تم ويل الباحثين الملتحقين في برامج الدراسات العليا في العراق" (جامعة بغداد – كلية التربية ابن راشد)، ورقة بحثية مقدمة في ندوة الدراسات العليا بالداخل المقامة بجامعة السابع من أكتوبر في الفترة من 16-17/04/2008، مصراته.  
2- أحمد الفنيش، (آخرون)، التعليم العالي في ليبيا: دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 81.  
3- مصطفى حداد، التعليم العالي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً: واقع وتطلعات"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ( مستقبل التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي)، المنعقد في الفترة من 23-26/11/1991، جامعة العرب الطبية، بنغازي .

وفي ظل ارتباط النظام التعليمي الليبي بالفلسفة الأيديولوجية للنظام السياسي وتوجهاته والمتمثلة في اتجاهات الثورة الثقافية وإعلان سلطة الشعب والنظرية العالمية الثالثة، فضلاً عن ارتباطها بجملة من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر عنها في مستهدفات خطط التحول التي كان آخرها سنة 1981 لتغطي الفترة ما بين 1981-1985، والتي أدت في مجملها إلى استحداث إضافات وأبعاد جديدة على السياسة العامة للتعليم والنظام السياسي نفسه. تستند الدراسات العليا بصفة خاصة والتعليم العالي بصفة عامة على مجموعة من المبادئ والتشريعات ترسم معالمه وتحدد أهدافه وتنظم مراحلها وتعين إدارته، ومن أهمها (1):

- 1- مبادئ الثورة (الحرية - الاشتراكية - الوحدة).
- 2- الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 1969/12/11.
- 3- النظرية العالمية الثالثة بأركانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- 4- قانون رقم 34 لسنة 1970 " قانون التربية" الذي أصدره مجلس قيادة الثورة بتاريخ 1970/10/29.
- 5- إعلان سلطة الشعب 1977.
- 6- القانون رقم 37 لسنة 1977 والخاص بتنظيم الجامعات.

فبواسطة تلك المبادئ والتشريعات أمكن للدولة تحدي فلسفة وأهداف الدراسات العليا بالتعليم العالي:-  
أولاً: الفلسفة:-

تتحدد فلسفة الدراسات العليا في التعليم العالي الليبي في تشريعات اللوائح والقوانين التي تصدرها اللجنة الشعبية العامة والتي هي في الأساس مرتبطة بأيديولوجيات النظام وتوجهات السياسية، لذا فإن فلسفة الدراسات العليا تتحدد وفقاً لآتي (2):-

- 1- مجانية التعليم العالي لحاملي الجنسية الليبية وهذا طبعاً ينعكس على الدراسات العليا (3).
- 2- حرية التعليم، واعتبار المعرفة حق طبيعى لكل إنسان، ولا يحق لأي جهة التدخل في هذا الحق، إلا إذا امتنع الإنسان نفسه عن الرغبة في حصوله على ذلك الحق، وهذا يؤكد مبدأ ديمقراطية التعليم في البلاد.

---

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي: " تطور التعليم في السنوات 92-94، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى"، مقدم إلى مؤتمر التربية الدولي جنيف 1994، ص 7.

2- عبد الرحيم محمد البدري، " الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية" مصدر سبق ذكره، ص 349 - 350.

3- معمر القذافي، الركن الاجتماعي للكتاب الأخضر (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، دت، ص 186-187.

- 3- بالتعلم يزداد وعي الفرد ويعرف حقوقه وواجباته و يدرك أهمية القيم الروحية والقومية التي ينتمي إليها .
- 4- يعتبر التعليم بصفة عامة و الدراسات العليا بصفة خاصة أحد الوسائل الهامة لمحافظة على التراث الحضاري والثقافي للمجتمع العربي الإسلامي والمجتمع الليبي .
- 5- تقوم الدراسات العليا بالمساهمة مع المرحلة التعليمية السابقة بتزويد المجتمع بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة تأهيلاً عالياً .
- 6- التعليم هو الأداة الهامة والفعالة للقضاء على التخلف، الذي كان يعيشه المجتمع كنتاج لعصور الاستعمار.

### ثانياً: الأهداف:-

تشتمل الدراسات العليا أهدافها في أي مجتمع من المجتمعات متقدماً كان أو متأخراً من طبيعة النظام السياسي ومن فلسفته التربوية والتي هي في الأساس معتمدة على الفلسفة الاجتماعية والثقافية للمجتمع وللنظام، لذا تتحدد أهداف الدراسات العليا في التعليم الليبي في الآتي<sup>(1)</sup>:-

- 1- تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة والملتزمة بواجبها الوطني والقومي وتهيتها للمساهمة في النهوض بالحضارة العربية والإسلامية .
- 2- تطوير وترسيخ قاعدة المعرفة والعلم بما يخدم تنمية وتطوير المجتمع الليبي ويسهم في تقدم وازدهار الحضارة .
- 3- التأكيد على الطرح الحضاري للنظرية العالمية الثالثة .
- 4- مساعدة المؤسسات التعليمية والأكاديمية وغيرها من مؤسسات المجتمع في تحقيق الاكتفاء من العناصر البشرية الوطنية المؤهلة .
- 5- توثيق التفاعل والتواصل بين المؤسسات الأكاديمية والتعليمية من جهة والمجتمع ومؤسسات البحث والتطوير وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة من جهة أخرى .
- 6- المساهمة في دراسة القضايا العلمية والتقنية المتعلقة بالجوانب التنموية للمجتمع في كافة المجالات واقتراح الحلول للمشاكل التي تواجه خطط ومشاريع التنمية وتعيق تنفيذها وتحقيق مستهدفاتها، وتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية لأخرى المحلية ومنها القومية والعالمية .

### 1- للمزيد انظر :

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1) لسنة 1992، بشأن تنظيم التعليم العالي، المادة الثانية، صادر في سرت، قرار مطبوع بأمانة اللجنة الشعبية العامة للتوثيق والمعلومات، بنغازي.
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(119) لسنة 2006، بشأن لائحة الدراسات العليا بالداخل، قرار مطبوع بإدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قارونس، بنغازي.

7- تنمية روح البحث العلمي والدراسة لدى طلاب الدراسات العليا وتدريبهم على أساليب ومنهجية البحث العلمي في كافة المجالات العلمية المختلفة<sup>(1)</sup>.

8- تفعيل حركة البحث العلمي والتطور التقني (التكنولوجي) وتوسيع القاعدة الوطنية للاستشارات وبيوت الخبرة في كافة التخصصات العلمية والتقنية والإنسانية .

وتنقسم الدراسات العليا في التعليم العالي إلى شكلين :-

**الشكل الأول:** (دراسات عليا بالداخل)، وهي ليست من اختصاص دراساتنا.

**الشكل الثاني:** (دراسات عليا بالخارج)، وهي صلب اهتمام موضوع هذه الدراسة، فلقد بدأ الاهتمام بهذا النوع منذ بداية الخمسينيات وبالتحديد منذ تأسيس الجامعة (الجامعة الليبية)، وذلك بإيفاد العديد من الطلاب والموظفين للدراسة العليا بالخارج على نفقة الدولة، حيث بلغ عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترة 1960 – 1969 حوالي (111) موفداً<sup>(2)</sup>. وبلغ عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترة من 1970 – 1980 حوالي (5000) موفداً وموفدة لدرجتي ( الماجستير – الدكتوراه)<sup>(3)</sup>، وبلغ عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترة من 1985 – 1989 حوالي (1650) موفداً وموفدة في الدرجتين<sup>(4)</sup>، كما بلغ عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال العام 1994 حوالي (695) موفداً وموفدة<sup>(5)</sup>، وبلغ أيضاً عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال العام 1993 – 1994 حوالي (1189) موفداً وموفدة، هذا وبلغ أيضاً عدد الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترة 1980 – 2004 حوالي (7287) موفداً وموفدة من تخصصات العلوم الإنسانية والتطبيقية والطبية<sup>(6)</sup>، علماً بأن هذه الأعداد تخص موفدي الجامعات فقط.

**ثالثاً: اللوائح :-**

تستند الحكومة في تنظيمها للإيفاد على مجموعة من اللوائح ولتعدد هذه اللوائح وتنوعها فقد تم التركيز على اللوائح الخاصة بالفترة الممتدة من 1969-2008، وبالأخص على المواد المتعلقة بتحديد مفهوم الإيفاد ودرجاته والجهات المسؤولة عنه، وعلى المواد المتعلقة أيضاً بتحديد شروطه ومدته الدراسية والمعاملة المالية له، وهذا على اعتبار أن مثل هذه المواد تمت للدراسة بصفة أكثر من غيرها من المواد الأخرى، وقبل البدء في دراسة هذه المواد وتحليلها، سنقوم بإعطاء نبذة

- 1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1987، بشأن لائحة الدراسات العليا، قرار مطبوع بإدارة الدراسات العليا والتدريب، بجامعة قاريونس، بنغازي.
- 2- الجماهيرية العربية الليبية، دليل الجامعة الليبية، لسنة 1971 - 1972، منشورات جامعة قاريونس.
- 3- عبد الرحيم محمد البدري، "الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية"، مصدر سبق ذكره، ص 243.
- 4- علي الحوات، وآخرون، "مسيرة التعليم العالي في ليبيا : إنجازات وطموحات" النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، 2004، ص 238 .
- 5- عبد الرحيم محمد البدري، "الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية"، مصدر سبق ذكره، ص 342-345.
- 6- مصطفى عبد العظيم الطبيب، "المعايير الأكاديمية لضمان جودة الدراسات بمؤسسات التعليم العالي"، ندوة الدراسات العليا بالداخل (الدراسات العليا بالداخل لخدمة التنمية والمجتمع)، مصدر سبق ذكره .

مختصرة عنها قبل هذه الفترة (1969-2008)، وهذا ليس للمقارنة وإنما للربط والمتابعة بين مواد هذه الفترة ومواد الفترة والتي سبقتها، التي كان فيها النظام السياسي ملكياً.

بدأ الأخذ بنظم الإيفاد للدراسة العليا بالخارج من قبل الدولة بعد عام 1952 وبالتحديد بعد صدور قانون التعليم<sup>(1)</sup>، القانون الذي لم يكن كافياً بشأن تنظيم هذه العملية، خاصة بعد استثناء بعض المستويات التعليمية من الإيفاد، الأمر الذي دفع بالحكومة لضرورة استصدار قرار ينظم هذه العملية ويرتبها، فصدر القرار الخاص "بإيفاد البعثات الجامعية للعام 1954"<sup>(2)</sup>، الذي تم إلغاؤه بعد إصدار لائحة "إيفاد البعثات الجامعية والإجازات الدراسية"<sup>(3)</sup>، التي جاءت نتيجة لاستصدار قانون تأسيس (الجامعة الليبية)<sup>(4)</sup>، اللائحة التي تم إلغاؤها أيضاً واستبدالها بلائحة 1965 وتعديلها<sup>(5)</sup>. ومن خلال هذه اللائحة (1965) سنقوم بشرح المواد المحدد دراستها التي تخص فترة ما قبل عام 1969، على اعتبار أن هذه اللائحة هي اللائحة النهائية لحكومة المملكة التي عملت بها كافة الوزارات والمصالح حتى قيام الثورة.

فقد جاءت هذه اللائحة متضمنة لثلاث وعشرين مادة، كان أهمها حسب ما حددته الدراسة الآتي<sup>(6)</sup> :-

المواد (1-2-3) وجاءت هذه المواد بخصوص تحديد الغرض من الإيفاد (القيام بدراسات علمية أو فنية لا يتسنى إنجازها أو الحصول عليها داخل الدولة)، وأشكالها (إيفاد علمي للقيام بدراسات علمية أو فنية أو لإعداد بحوث تقتضيها درجة التقدم العلمي العليا). وجاءت المواد (4-5-6-7-8) بـ خصوص تحديد الجهة المسؤولة عن تنظيم الإيفاد وعن تحديد مهامه واختصاصاته، التي حددتها في ما يسمى "باللجنة العليا للإيفاد" والمقامة بوزارة التربية والتعليم<sup>(7)</sup> و من أهم مهام واختصاصات هذه اللجنة رسم سياسة الإيفاد وتحديد شروطه (الشروط الواجب توفرها في الموفدين)، ويوضح الشكل (1-1) الهيكل التنظيمي لهذه اللجنة وأعضائها.

- 1- المملكة الليبية المتحدة، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 5، المجلد 2، 1952 .
- 2- المملكة الليبية المتحدة، موسوعة التشريعات الليبية، قرار البعثات الجامعية الصادر في 1954/5/7، الجزء الثاني أ-ب (بيروت: دار الثقافة، بدون تاريخ نشر)، ص ص 1-2.
- 3- نفس المصدر السابق، ص ص 3-6.
- 4- المملكة الليبية المتحدة، موسوعة التشريعات الليبية، قرار المرسوم الملكي الخاص بشأن تأسيس الجامعة الليبية، الجزء الرابع، ج - خ، (بيروت: دار الثقافة، بدون تاريخ نشر) ص ص 1-6.
- 5- للمزيد أنظر كلا من :
  - المملكة الليبية، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 4، 1965، ص ص 14-18 .
  - المملكة الليبية، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1966، ص ص 9-10 .
- 6- المملكة الليبية، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 4، 1965، مصدر سبق ذكره، ص ص 14-18.
- 7- المملكة الليبية، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1966، مصدر سبق ذكره، ص ص 9.

كما جاءت المادة (10) لتحديد الشروط الواجب توافرها في الموفد التي حددتها في :-

- أن يكون الموفد لبيبي الجنسية ومقيماً بها إقامة دائمة .
- حسن السيرة والسلوك ولائقاً صحياً .
- أن لا يكون متزوجاً بغير العربية، خاصة بعد صدور مرسوم عام 1965.
- أن يكون متحصلاً على أحد المؤهلات العلمية التي تقرها اللجنة، والأولوية لذوى الدخل المحدود.

أما بخصوص المدة الدراسية والمعاملة المالية، فلم تحدد هذه اللائحة أي مدة زمنية أو أي معاملة مالية، وجعلت هذه المهمة من اختصاص لجنة الإيفاد ووزارة التربية والتعليم، على اعتبار أنهما أعلى سلطتين تنفيذيتين للإيفاد في تلك الفترة. وبهذه المواد وغيرها استطاعت الدولة الليبية وبالتحديد الحكومة الملكية تنظيم الإيفاد حتى قيام الثورة.

وبهذا العرض المحدد لمواد ما قبل عام 1969، سنقوم الآن بدراسة هذه المواد ولكن بعد هذا التاريخ وهذا ليس للمقارنة طبعاً كما ذكرنا سلفاً وإنما للمتابعة والربط ولمعرفة التعديلات التي أجريت على هذه المواد وعلى طبيعتها، ونتيجة لصدور العديد من اللوائح التنظيمية لهذه المواد، فقد تم التركيز على ست لوائح رئيسية وهي: لائحة 1979 - لائحة 1992 - لائحة 1993 - لائحة 2004 - لائحة 2005 - لائحة 2007، على اعتبار أنها اللوائح الرئيسية التي نظمت الإيفاد طوال تسعة وثلاثين عاماً.

ولتقسيم الدراسة لثلاث فترات دراسية متقارنة، فقد تم أيضاً تقسيم تلك اللوائح على هذه الفترات، بحيث تبين كل لائحة طبيعة المواد التي كانت تنص عليها والتي كان وفقاً لها ينظم الإيفاد، وهذا طبعاً يمكننا من أمرين "الأمر الأول" ملاحظة التغيرات التي تطرأ على هذه المواد عقب صدور كل لائحة جديدة، "الأمر الثاني" ملاحظة استقرار التشريعات الخاصة بهذه السياسة طوال تسعة وثلاثين عاماً، وسيتم التقسيم كالاتي :-

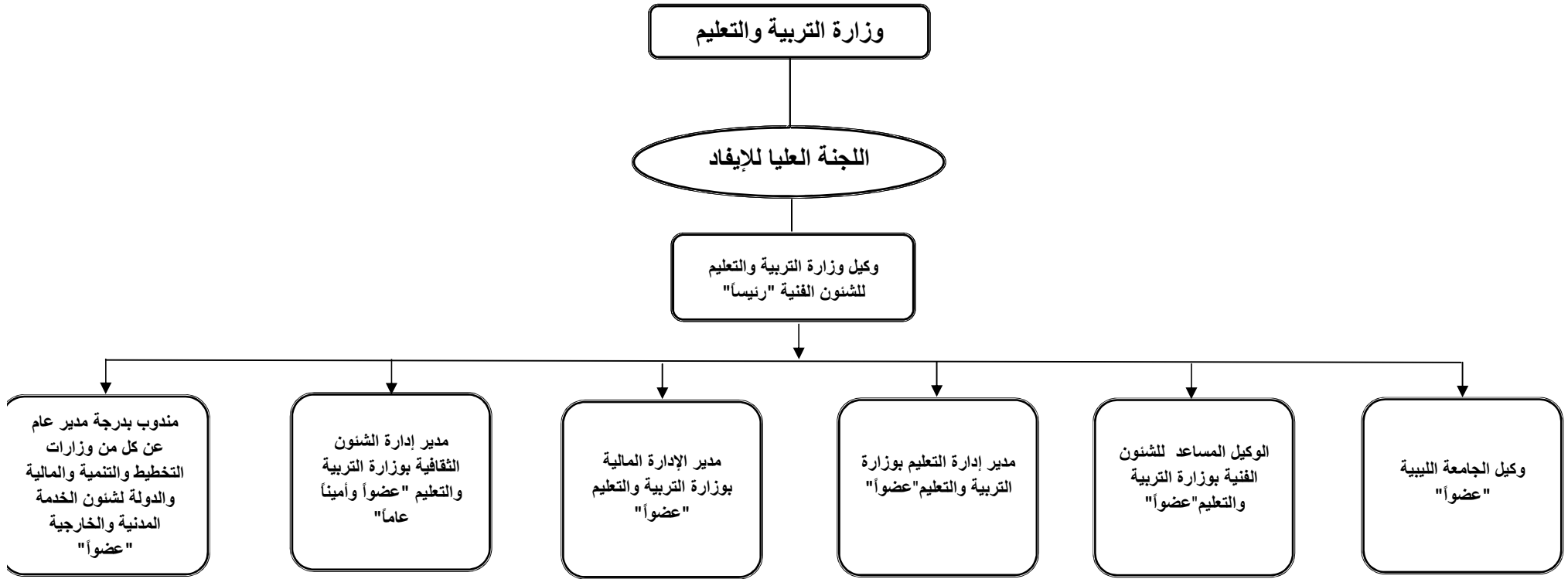
أ- اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 1969-1983.

ب- اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 1984-1999.

ج- اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 2000-2008.

## الشكل رقم (1-1)

## الهيكل التنظيمي للجنة للإيفاد للعام 1966



\* المصدر: الشكل من إعداد الباحث واعتماداً على :  
- المملكة الليبية، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1966، مصدر سبق ذكره .



## أ - اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 1969-1983 :

استمرت ثورة الفاتح بالعمل بالقوانين واللوائح التي شرعتها حكومة المملكة، حتى صدور قانون (37) " قانون تنظيم الجامعات"، وانتقال الصلاحيات التنفيذية لصالح " الأمانة العامة (باللجنة الشعبية العامة)" التي بدورها قامت بإعادة صياغة كافة اللوائح التنفيذية للسياسة التعليمية والتي على رأسها لوائح تنظيم الإيفاد، لتصدر بذلك أول لائحة تنفيذية لها بهذا الخصوص التي عرفت باللائحة (1)1979، والتي تعتبر أول لائحة تنظيمية تصدر عن حكومة الثورة بعد عام 1969، باستثناء بعض التعديلات التي تمت على لائحة 1965. ولاعتبار هذه اللائحة أول لائحة رسمية تصدر عن حكومة الثورة بعد عام 1969 فقد استخدمها الباحث كقاعدة وكأساس قانوني لدراسة المواد المحددة، وذلك بحيث يتم شرح نصوص المواد المحددة دراستها بشكل كامل في هذه اللائحة، ومن ثم يشار للتعديلات والإضافات التي أبدتها اللوائح الصادرة بعد هذه اللائحة على تلك المواد. وهذا من منطلقين، " المنطلق الأول" تجنب التكرار لأن كما هو معروف أن صدور أي لائحة أو قانون يلغي سابقها أو يعدلها، و" المنطلق الثاني" المقارنة بين المواد، ومعرفة التعديلات التي طرأت على نصوص هذه المواد.

وبالاطلاع على مواد هذه اللائحة (1979) والمتضمنة لأربعين مادة، وبالتحديد المواد المحدد دراستها تبين الآتي :-

بشأن مفهوم الإيفاد ودرجاته جاءت المادتان (1-2)، اللتان حددتا مفهوم الإيفاد في القيام بدراسات وبحوث علمية أو فنية لا يتسنى إنجازها أو تنفيذها داخل الدولة وحصرها في موظفي الدولة وفي موفدي درجتي الماجستير والدكتوراه أو ما في مستواهم من درجات .

أما بخصوص الجهة المسؤولة عن تنظيم الإيفاد، و التي حددتها المادتان (5-6) فيما يسمى "باللجنة العليا للإيفاد" والمقامة بأمانة التعليم، التي من أهم مهامها واختصاصاتها إعداد التقارير السنوية للموفدين (من حيث أعدادهم وأعداد من أنهموا دراستهم وأعداد من فصلوا بسبب فشلهم أو لغير ذلك من الأسباب) وتحديد المقترح إيفادهم والمعاملة المالية لهم، ويوضح الشكل (1-2) الهيكل التنظيمي لهذه اللجنة وأعضائها .

أما فيما يخص الجهاز التنفيذي للإيفاد والتي حددته المادتان (8-9) من هذه اللائحة، فيما يسمى " بالإدارة العامة للعلاقات الثقافية، والتي من أهم مهامها واختصاصاتها التأكد من الشروط الواجب توفرها في الموفدين والاتصال بالملحقين الثقافيين، وإعداد الملفات الإحصائية الخاصة بهم

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، قرار اللجنة الشعبية العامة، بشأن لائحة البعثات الدراسية الصادر في : 1979/10/28، قرار مطبوع بالإدارة العامة للبعثات الدراسية، طرابلس .

وتخصصاتهم والجهات التابعين لها، وكذلك دراسة الخطط المقدمة من الأمانات والمؤسسات العامة بشأن إيفاد موظفيها.

وبخصوص الشروط الواجب توافرها في الموفد التي حددتها المادة (10) من هذه اللائحة في الآتي:

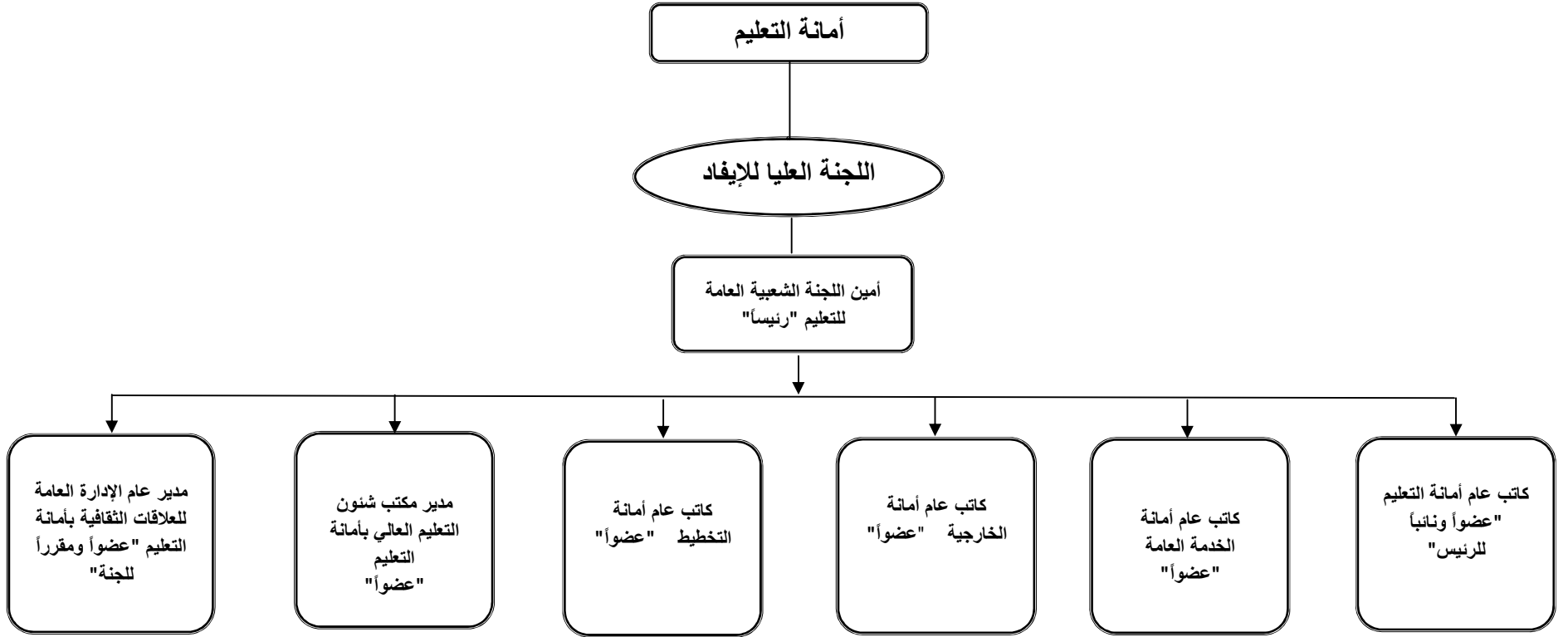
- تمتع الموفد بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وإقامته بها .
- التزامه وإيمانه بمبادئ وأفكار ثورة الفاتح (ثورة سبتمبر) وتبشيره بها .
- حسن سيرته وسلوكه .
- لياقته الصحية وعدم زواجه بغير العربية.
- تحصله على أحد المؤهلات العلمية التي تؤهله للإيفاد، وبتقدير عام "جيد" على الأقل.
- عدم إعادته للدراسة في أي سنة من سنوات الدراسة الجامعية.
- عدم صدور أي حكم تأديبي ضده طيلة مدة عمله.
- لا تقل درجة كفاءته في الخدمة عن تقدير جيد جداً .
- قضاء مدة (3) ثلاث سنوات في خدمة الجهة التي أوصت بترشيحه للماجستير، وقضاء مدة (5) خمس سنوات في خدمة الجهة التي أوصت أو ستوصي بترشيحه للدكتوراه، ويجوز الاستثناء في ذلك بقرار من لجنة للإيفاد .
- لا يزيد عمره عن (35) خمسة وثلاثين عاماً عند ترشيحه لدرجة الماجستير، وعن (45) وخمسة وأربعين عاماً عند ترشيحه لدرجة الدكتوراه .
- اجتياز له لدورة اللغة، وعدم إيفاده في بعثة دراسية سابقة.

أما بشأن المدة الدراسية، والتي حددتها المواد (11-13-21) فقد تم تحديد مدة الإيفاد بالنسبة لموفدي الماجستير أو ما يعادله من درجات بثلاثين (30) شهراً، وتحديد مدة الإيفاد بالنسبة لموفدي الدكتوراه أما ما يعادلها من درجات بأربعين (40) شهراً، وتحديد مدة الإيفاد بالنسبة لموفدي الدكتوراه ما بعد الجامعة (بكالوريوس - ليسانس)، بستين (60) شهراً، على أن يمدد للماجستير بستة (6) أشهر وللدكتوراه بثمانية (8) أشهر، وللدكتوراه ما بعد الجامعة بأثني عشر (12) شهراً، في حالة عدم الإنهاء في الوقت المحددة، على أن يكون الالتحاق ببلد الدراسة بأقل من خمسة عشر يوماً من الحصول على القبول الأكاديمي.

أما فيما يخص المعاملة المالية والتي حددتها المواد (19 - 20 - 25) من هذه اللائحة، فلم تظهر هذه المواد أي بيانات محددة بشأن قيمة المكافآت المالية وقيمة المنح العلمية وجعلت مهمة هذا التحديد من ضمن اختصاصات أمانة التعليم ولجنة الإيفاد، وأظهرت قيمة الصرف لراتب بالداخل والذي حددته بما قيمته (50%) خمسون بالمائة من قيمة الراتب الأساسي وبعض المصاريف الأخرى (كتذاكر السفر والعلاج).

## الشكل رقم (2-1)

## الهيكل التنظيمي للجنة للإيفاد للعام 1979



\* المصدر: الشكل من إعداد الباحث واعتماداً على :  
 -الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن لائحة البعثات الدراسية الصادرة في 1979، مصدر سبق ذكره.

## ب - اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 1984 – 1999:

استمرت الدولة بالعمل بلائحة 1979 في تنظيم الإيفاد حتى نهاية الألفية الثانية وبالتحديد حتى صدور القرار "963"، (والخاص بتحديد برامج وأهداف الدراسات العليا بالجامعات الليبية)<sup>(1)</sup>، والقانون رقم "1" لسنة 1992، (والخاص بتنظيم التعليم العالي وإمكانية إجازته المؤسسات التعليمية العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه)<sup>(2)</sup>، لتصدر بذلك اللجنة الشعبية العامة لائحتها التنفيذية الثانية رقم (758) للعام 1992<sup>(3)</sup>، والخاصة بتنظيم الإيفاد للدراسة بالخارج. وبالاطلاع على مواد هذه اللائحة و بالتحديد المواد المحدد دراستها، تبيننا أنها نفس مواد لائحة 1979، مع وجود بعض التعديلات، (وتفادياً للتكرار والإعادة، فقد تقرر الإشارة للمواد التي تم التعديل فيها مع ثبات المواد التي لم يعدل فيها على حالة السابقة وفقاً لما شرعته لائحة 1979).

فمن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص التعديل الذي طرأ على تبعية لجنة الإيفاد وعلى أحد مهامها واختصاصاتها الذي حددته المادتان (4-6) من هذه اللائحة، والذي بموجبه تم نقل تبعية لجنة الإيفاد من أمانة "التعليم" والتي تم إلغاؤها "لأمانة الجديدة" (أمانة التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني)، والتي ما هي إلا نتاج لدمج أمانة البحث العلمي – وأمانة التعليم العام – أمانة الشباب والرياضة الجماهيرية – أمانة التكوين والتدريب المهني)، هذا وتم بموجب هذا التعديل أيضاً تعديل مهمة عرض التقارير الخاصة بالموفدين، وذلك بحيث تعرض التقارير على الأمانة الجديدة أولاً، ومن ثم اللجنة الشعبية العامة ثانياً، وهذا طبعاً يلغي ما ورد بأحكام المادتين (4-5) من لائحة 1979، التي نصت على أن تبعية هذه اللجنة (لجنة الإيفاد) لصالح "أمانة التعليم"، وحقيقة عرض التقارير لصالح اللجنة الشعبية العامة فقط.

ومن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة أيضاً وكانت بالخصوص، التعديل الذي طرأ على الجهاز التنفيذي للإيفاد (الإدارة العامة للعلاقات الثقافية) الذي حددته المادة (18) في نقل تبعية هذا الجهاز من أمانة التعليم لصالح الأمانة الجديدة "مع ثبات المهام والاختصاصات التي أسندت إليه في لائحة 1979.

أما بخصوص الشروط الواجب توافرها في الموفد والتي حددتها المادة (10) من هذا القرار فلم يطرأ عليها أي تعديل، سوى السماح للمتزوجين بغير العربية من الإيفاد وإعطاء الأولوية في الإيفاد لذوي التقادير العالية وضرورة إتمام الوضع العسكري، وهذا طبعاً يلغي ما وردة بأحكام

<sup>1</sup> - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (963) بشأن لائحة الدراسات العليا بجامعات الجماهيرية، قرار مطبوع بأمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي لسنة 1991، طرابلس.

<sup>2</sup> - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (1) لسنة 1992، بشأن تنظيم التعليم العالي صادر في سرت، مصدر سبق ذكره.

<sup>3</sup> - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (758)، لسنة 1992، والخاص بلائحة إيفاد البعثات الدراسية، قرار مطبوع بإدارة البعثات الدراسية، طرابلس.

المادة (10) من لائحة 1979 والتي نصت على إعطاء الأولوية في الإيفاد لذوي الدخل المحدود، وعدم السماح لغير المتزوجين من العربيات من الإيفاد، وعدم المطالبة بالوضع العسكري .

أما بخصوص المدة الدراسية للموفد، التي سبق وأن حددتها لائحة 1979 في المواد (21-11-13) فلم يطرأ عليها أي تغيير، سوى عدم احتساب (تأخر جهة الإيفاد في سداد النفقات، ونقل الموفد من دولة إلى أخرى، واستدعائه من قبل دولته) من ضمن مدة الدراسة، وسوى إلغاء بند إيقاف صرف الرواتب بالداخل عند التمديد، وتعديل مدة الالتحاق ببلد الدراسة الذي حددته بسنة من تاريخ صدور القرار، وهذا يلغي ما وردة بالمادة (13) من لائحة 1979 التي نصت على ضرورة الالتحاق ببلد الدراسة بأقل من خمسة عشر يوماً، وإيقاف صرف الراتب بالداخل عند التمديد.

ومن أهم المواد التي تم الاستحداث والتعديل فيها بالخصوص، المواد المتعلقة بتحديد المعاملة المالية، فقد جاءت المادتان (19-20) لتحديد ذلك، حيث جاءت المادة الأولى (19) لتعديل قيمة المكافآت والتي لم تحدها لائحة 1979 تحديدها وإنما حددتها لائحة التعديلات الصادرة في عام 1980، ويوضح الجدول (1-1) قيمة هذه المكافآت<sup>(1)</sup>.

وبمقارنة قيمة هذه المكافآت، بقيمة المكافآت الموجودة بالجدول (1-2) التي حددتها هذه اللائحة، نجد أن هناك اختلاف في مستوى ترتيب الساحات وفي كيفية توزيعها، فمثلاً انخفاض مستوى الساحات الدراسية من سبعة مستويات إلى ستة، الانخفاض الذي بسببه أدمجت الساحات العربية مع الساحات الأجنبية عدا الساحتين الأمريكية واليابانية، ويتضح هذا في المستويات الثلاثة الآتية (الثالث والرابع والخامس)، كما نجد أن هناك ارتفاعاً في قيمة المكافآت الشهرية بالنسبة للعزاب وللمتزوجين، وللمتزوجين المصحوبين بأطفالهم، كما نجد أيضاً ارتفاعاً في قيمة المكافآت الخاصة ببذل الكتب والأدوات العلمية للتخصصين الأدبي والعلمي التي كانت ثابتة في كافة المستويات الخاصة بالجدول (1-1) عدا المستوى الأول. وهذا ما لم تستطع لائحة 1979 تحديده وتوضيحه.

أما المادة الثانية من هذا القرار (20)، فقد شرعت للموفد حق استمرار صرف جزء من راتبه داخل الجماهيرية الذي حددته بما قيمته (25 %) من قيمة الراتب الأساسي، على أن تتحمل الأمانة الجديدة كافة المصاريف، وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادة (20) من لائحة 1979 التي نصت على صرف ما قيمة (50%) من قيمة الراتب الأساسي وتحمل أمانة التعليم كافة المصاريف .

<sup>1</sup> الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 9، 1980، ص 437-439.

### الجدول رقم (1-1)

الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية

لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1980

مكافأة بدل الكتب والأدوات العلمية		قيمة المكافأة الشهرية	الدول ( الساعات )	المستويات
التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية			
339	169.500	130	البلدان العربية ( بدون تحديد ) .	أولاً
282.500	169.500	170 - 150	دول أوروبا الغربية ( إيطاليا - أسبانيا - البرتغال - اليونان ) وباقي الدول .	ثانياً
282.500	169.500	140	دول أوروبا الشرقية ( الاتحاد السوفييتي ) وباقي الدول .	ثالثاً
282.500	169.500	190- 120	الدول الآسيوية ( تركيا - اليابان ) وباقي الدول الآسيوية .	رابعاً
282.500	169.500	120	الدول الأفريقية ( نيجيريا - أوغندا - رواندا ) وباقي الدول الأفريقية .	خامساً
282.500	169.500	180-170	الأمريكتين ( الولايات المتحدة الأمريكية - كندا ) وباقي الدول الأمريكية .	سادساً
282.500	169.500	170	استراليا	سابعاً

المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على :

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 9، 1980، مصدر سبق ذكره .

## الجدول رقم (1-2)

الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية

لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1992

مكافأة بدل الكتب والأدوات العلمية		المكافأة الشهرية			الدول (الساحات)	المستويات
التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المتزوج المصحوب بطفل فما فوق	المتزوج	الأعزب		
450-400	350-300	550-450	400	340	لم ترد أي دول	أولاً
450-400	350-300	600-550	450	385	لم ترد أي دول	ثانياً
450-400	350-300	650-550	500	430	بعض الدول العربية إضافة إلى الباكستان - الهند - تشيكوسلوفاكيا - رومانيا - بلغاريا - بولندا - مالطا - قبرص - تركيا - البرتغال - الفلبين - المكسيك - ألبانيا	ثالثاً
450-400	350-300	700-600	550	470	لبنان - عمان - الإمارات العربية المتحدة - كوريا الشمالية - الصين - المجر - أسبانيا - أستراليا - ماليزيا - فنلندا - أوكرانيا - مقدونيا - البوسنة.	رابعاً
450-400	350-300	750-650	600	520	السعودية - اليمن - الكويت - البحرين - قطر - فرنسا - كوريا الجنوبية - فنزويلا - إيطاليا - بلجيكا - فرنسا - بريطانيا - ألمانيا - سويسرا - تشاد - النيجر - غامبيا - الصومال - إيران - نيجيريا - ساحل العاج ... الخ .	خامساً
450-400	350-300	800-700	650	570	الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان	سادساً

المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على :

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (758) لسنة 1992، مصدر سبق ذكره.  
ملاحظة: عدم تحديد الساحات في المستوى الأول والمستوى الثاني من الجدول يخص المهمات والدورات العلمية القصيرة، ويخص: الساحات والدول غير المحددة بالجدول.

ومع مرور عام، وبالتحديد بعد صدور القرار "27" و(الخاص بإعادة تنظيم أمانة التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني وإداراتها وتحديداً الإدارتين"الإدارة العامة لشئون الجامعات والمعاهد العليا" والخاصة بشئون الجامعات والمعيديين وأعضاء هيئة التدريس الموفدين،"والإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الفني" والمختصة بشئون إيفاد البعثات الدراسية والدورات التدريبية للخارج)<sup>(1)</sup>، أصدرت اللجنة الشعبية العامة لائحتها التنفيذية الثالثة رقم (588) للعام 1993<sup>(2)</sup>، والخاصة بتنظيم الإيفاد، ومن خلال دراسته مواد هذه اللائحة، وبالتحديد المواد المحدد دراستها تبين أنها نفس مواد لائحة 1992، مع وجود بعض التعديلات التي سيتم الإشارة إليها تماشياً مع المنهج المقارن المتبع في دراسة هذه المواد .

فمن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص التعديل الذي جاء بالمادة (6)، والخاص بأحد مهام واختصاصات لجنة الإيفاد، الذي ينص على أن تعرض التقارير الخاصة بالموفدين على اللجنة الشعبية العامة دون سواها من اللجان، وهذا طبعاً يعتبر لاغياً لما ورد بالمادة (6) من لائحة 1992، التي نصت على عرض تلك التقارير على الأمانة الجديدة أولاً ومن ثم اللجنة الشعبية العامة ثانياً .

أما بخصوص الجهاز التنفيذي للإيفاد الذي حددته المادة (8) من هذه اللائحة، فلم يطرأ عليها أي تعديل سواء التعديل الخاص بالمسمى الرسمي لهذا الجهاز ليصبح باسم "الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الفني"، بدلاً عن الإدارة "العامة للعلاقات الثقافية" مع بقاء كافة المهام والاختصاصات التي كانت منطقتاً به في لائحة 1992 .

وفيما يخص الشروط الواجب توافرها في الموفد التي حددتها المادة (10) من هذه اللائحة، فلم يطرأ عليها أي تغيير سوى السماح للحاصلين على درجة الماجستير من الإيفاد لدرجة الدكتوراه بعد مرور سنتين من تحصيلهم على الدرجة الأولى ؛ وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادة (10) من لائحة 1992 التي نصت على أنه لا يجوز الإيفاد لدرجة الدكتوراه إلا بعد مرور خمس سنوات من الإيفاد للماجستير .

أما بخصوص المعاملة المالية، التي حددتها المادتان (20-26) من هذه اللائحة، والت يتم توضيحها في الجدول (3-1):-

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 5، 1993، ص ص. 252- 258 .  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 20، 1993، ص ص. 734- 755.



## الجدول رقم (3-1)

الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية

لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 1993

مكافأة بدل الكتب والأدوات العلمية		المكافأة الشهرية			الدول (الساحات)	المستويات
التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المتزوج المصحوب بطفل فما فوق	المتزوج	الأعزب		
450-400	350-300	380 – 360	320	270	تونس - المغرب - الجزائر - سوريا - العراق الأردن - تركيا - الفلبين - الهند - مصر	أولاً
450-400	350-300	410-390	350	300	لبنان - كوريا الشمالية - الصين - المجر - ماليزيا - روسيا - أوكرانيا - بولندا - مالطا - رومانيا - البوسنة والهرسك - كمبوديا - فيتنام - يوغسلافيا الجديدة - كرواتيا - ألبانيا	ثانياً
450-400	350-300	440 – 420	380	330	السعودية - الكويت - قطر - الإمارات العربية المتحدة - اليمن - عمان - إيران - السودان - اليونان - قبرص - البرتغال - كينيا - غانا - نيجيريا - المكسيك - كولومبيا - كوبا - السنغال .	ثالثاً
450-400	350-300	470 - 450	410	360	الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - فرنسا - بريطانيا - أستراليا - كندا - السويد - ألمانيا - فنلندا - النمسا - إيطاليا - أسبانيا - سويسرا - الأرجنتين - أيرلندا - بلجيكا - كوريا الجنوبية .	رابعاً

المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على :

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية العدد 20، 1993،  
مصدر سبق ذكره.

وبمقارنة الجدول السابق (3-1)، بالجدول (2-1)، نجد هناك اختلافاً في مستوى تقسيم الساحات وفي مستوى توزيعها، فمثلاً انخفض مستوى الساحات الدراسية من ستة مستويات لأربعة، والذي بسببه أصبحت الساحة الأمريكية والساحة اليابانية من ضمن ساحات المستوى الرابع، ومن ضمن الساحات الأوروبية بينما كانت في الجدول (2-1) مستقلة ومن ضمن ساحات المستوى السادس، كما نجد انخفاضاً في قيمة المكافأة الشهرية بالنسبة للعزاب وللمتزوجين وللمتزوجين المصحوبين بأطفالهم. فمثلاً كانت قيمة المكافأة الشهرية للمتزوج في الساحة الفرنسية حسب الجدول (2-1) 600 دولار وقيمة المكافأة الشهرية للمتزوج في الساحة الفرنسية حسب ما جاء بالجدول (3-1) 410 دولار يعني هنالك حوالي ما قيمته 190 دولاراً فاقد بين الجدولين.

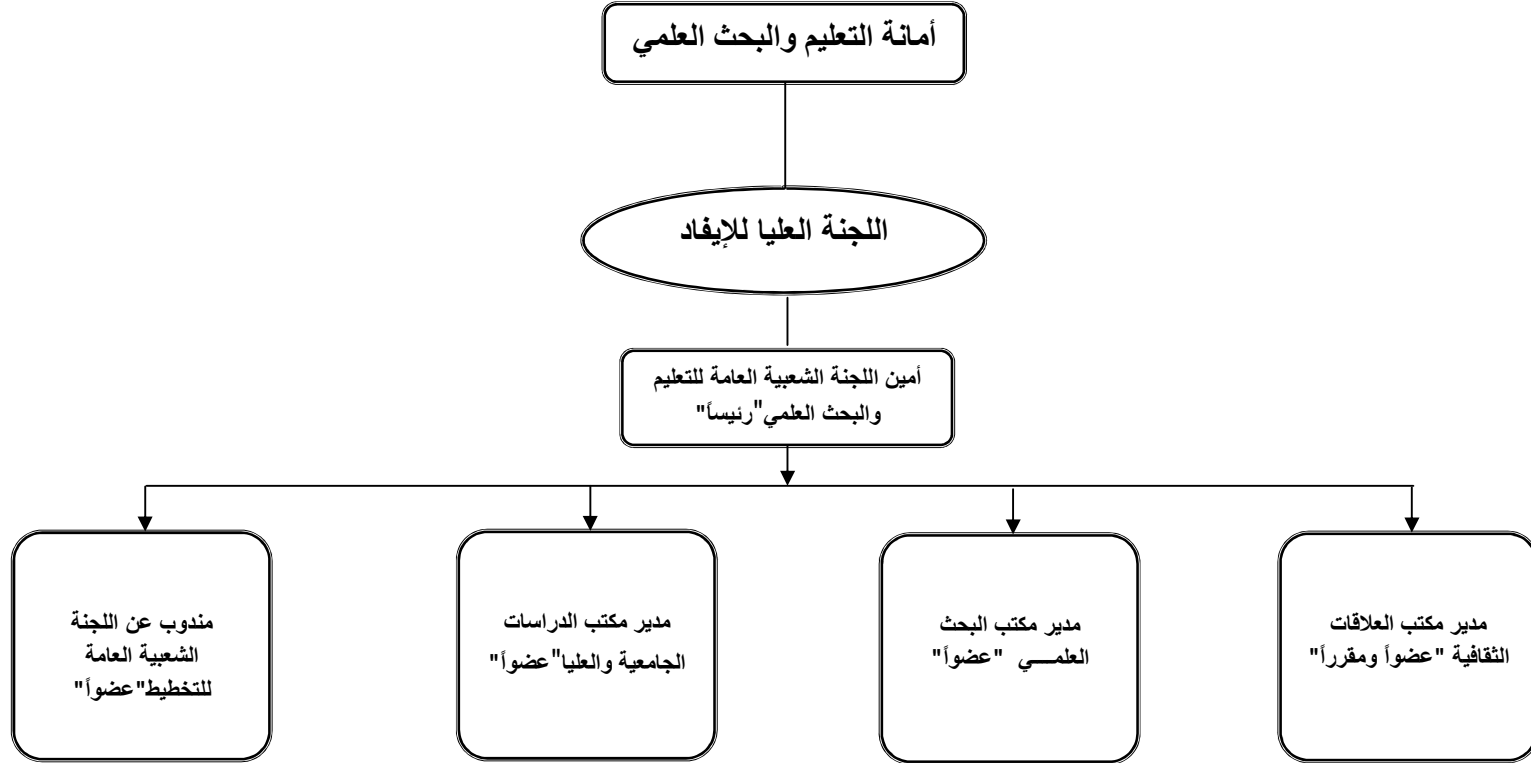
وبالرغم من صدور هاتين اللائحتين المتتاليتين إلا أنه لم يتم الإشارة إلى أي تعديل بشأن الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد وأعضائها، الهيكل الذي لم يعاد تشكيله منذ العام 1986 وبالتحديد منذ صدور القرار (336)، الذي يوضحه الشكل (3-1)<sup>(1)</sup>، وبمقارنة هذا الهيكل، بالهيكل الصادر عن اللجنة الشعبية العامة والمسجل تحت قرار رقم (614) للعام 1993 والذي يوضحه الشكل (4-1)<sup>(2)</sup>.

نجد ارتفاعاً في أعداد أعضاء اللجنة وفي صفاتهم، فلقد ارتفع عدد الأعضاء اللجنتية من خمسة إلى سبعة أعضاء، وذلك بإضافة عضو عن كل من اللجنة الشعبية العامة للصحة، وعضو عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 17، 1986.  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 23، 1993، ص ص. 832- 833 .

### الشكل رقم (3-1)

#### الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1986

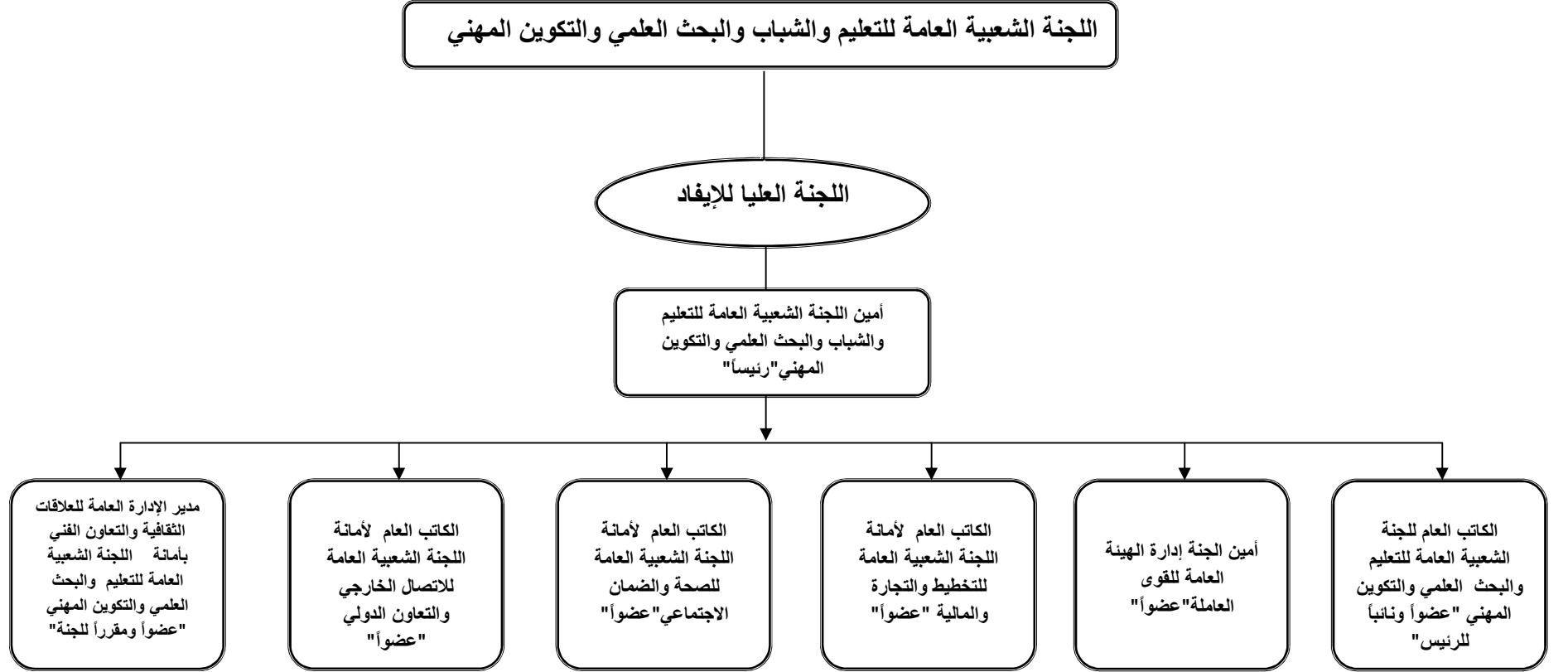


\* المصدر: الشكل من تصميم الباحث اعتماداً على: -

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة العدل ، الجريدة الرسمية، العدد 17، مصدر سبق ذكره.

### الشكل رقم (4-1)

#### الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 1993



\*المصدر: الشكل من تصميم الباحث واعتماداً على:

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 23، 1993، مصدر سبق ذكره.

## ج - اللوائح المنظمة للإيفاد خلال الفترة 2000- 2008 :-

استمرت إدارة البعثات بالعمل بلائحة 1993 في تنظيم الإيفاد حتى بداية الألفية الثالثة وبالتحديد حتى صدور كلاً من القرار "207" ) والخاص بإعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للجامعات<sup>(1)</sup>، وتوصيات المركز الوطني لتخطيط التعليم والخاصة بإعادة تنظيم برامج الدراسات العليا بالداخل والخارج<sup>(2)</sup>، لتصدر بذلك اللجنة الشعبية العامة لائحتها التنفيذية الرابعة رقم (97) للعام 2004<sup>(3)</sup>، والخاصة بتنظيم برامج الإيفاد للدراسة بالخارج، التي لم تختلف عن لائحة 1993، لا بوجود بعض التعديلات والإضافات التي سيتم الإشارة إليها حفاظاً على تطبيق المنهج المقارن.

فمن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة، التعديلات التي جاءت بالمادتين (1-4) من هذه اللائحة، والتي بموجبها استبدال المسمى الرسمي للجنة الإيفاد من "اللجنة العليا للإيفاد" للجنة الإيفاد للدراسة بالداخل أو الخارج"، والتي تقوم بنفس المهام والاختصاصات التي أسندته إليها في لائحة 1993، مع إضافة مهمة إعداد الموازنة ومهمة إعداد الخطط الإستراتيجية، وأيضاً مهمة تحديد الجامعات الدراسية بالخارج، على أن تتولى إدارة الدراسات العليا المقامة بالمركز الوطني لتخطيط التعليم مهمة هذا التنفيذ.

ومن التعديلات التي أضافتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص، التعديل الذي جاءت به المادتان (9-10) واللذان تؤكدان على أن إجراءات الترشح للإيفاد تتم عن طريق الجامعات، وتحديد الجامعات المبينة بالجدول (1-4) والتي تقوم بالآتي :

- 1- استلام قوائم المرشحين الواردة من أي جامعة أو جهة عامة واقعة في نطاق تلك الجامعات.
  - 2- التأكد من الشروط الواجب توفرها في المرشحين .
  - 3- إتمام إجراءات المرشحين وإحالة ملفاتهم للمركز الوطني للتخطيط التعليم .
- وهذا طبعاً يلغي ما وأوردته بالمادة (6) من لائحة 1993، التي تنص على أن هذه المهام من اختصاص لجنة الإيفاد ولا يحق لأي جهة التدخل فيها .

---

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة مؤتمر الشعب العام، مدونة الإجراءات ، نشرت بأمر من الشئون القانونية، وحقوق الإنسان، العدد2، لسنة 2002، ص ص. 116-157.

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(37) لسنة 2004 بشأن المركز الوطني للتخطيط التعليم، قرار مطبوع بمركز التوثيق والمعلومات، بنغازي.

3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 2004 بشأن لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل أو الخارج، قرار مطبوع بإدارة الدراسات العليا والتدريب مكتب البعثات بجامعة قاريونس، بنغازي .

### الجدول رقم (1-4)

الجامعات المسنولة عن تلقي إجراءات الترشيح الواردة  
من كل شعبية أو جامعة أو جهة عامة واقعة في نطاق تلك الجامعات

الجامعات	الشعبيات التابعة لتلك الجامعات
قاريونس	شعبية بنغازي- شعبية المرج- شعبية الحزام الأخضر - شعبية الواحات- شعبية الكفرة- منطقة مرادة .
عمر المختار	شعبية البيضاء- شعبية القبة- شعبية درنة- شعبية البطنان- منطقة الجغبوب
التحدي	شعبية سرت- شعبية الكفرة-شعبية مصراتة - شعبية اجدابيا.
المرقب	شعبية المرقب- شعبية ترهونة- شعبية خالد بن الوليد .
سبها	شعبية سبها- شعبية وادي الحياة- شعبية مرزق- شعبية وادي الشاطئ- شعبية غات- منطقة القطرون .
الفتاح	شعبية طرابلس- شعبية تاجوراء - شعبية النواحي الأربعة- شعبية الجفرة
السابع من أبريل	شعبية الزاوية-شعبية صبراتة وصرمان- شعبية النقاط الخمس-شعبية مزدة- شعبية غريان- شعبية يفرن- شعبية نالوت-شعبية غدامس

المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على:  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 2004، بشأن لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل أو الخارج، مصدر سبق ذكره .

أما بخصوص الشروط الواجب توافرها في الموفد التي حددتها المادة (12) من هذا اللائحة، فلم يطرأ عليها أي تغيير، سوى تعديل الشرط الخاص بمعدل التقدير وتعديل الشرط الخاص بمعدل العمر، وذلك بحيث لا يتم إيفاد الموفدين الذين تقاديرهم العلمية أقل من "جيد جداً"، وأعمارهم فوق الثلاثين (30) عاماً بالنسبة للماجستير، وفوق الخمسة وثلاثين (35) عاماً بالنسبة للدكتوراه، شريطة أن يكون هؤلاء المرشحون من أعضاء هيئة التدريس والمعيرين بالجامعات أو المعاهد. وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادة (10) من لائحة 1993، التي نصت على أن أقل تقدير للإيفاد "جيد"، وأقل عمر للإيفاد خمسة وثلاثون (35) عاماً بالنسبة للماجستير، وخمسة وأربعون (45) عاماً بالنسبة للدكتوراه .

ومن التعديلات التي أضافتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص، التعديل الذي جاء بالمادة (15) والخاص بالمدة الدراسية، الذي بموجبه أصبحت مدة الدراسة بالنسبة لموفدي الماجستير (24) شهراً، ومدة الدراسة بالنسبة لموفدين الدكتوراه (36) شهراً، مع ثبات مدة الدراسة بالنسبة لموفدي الدكتوراه بعد الجامعة بستين (60) شهراً، وتعميم مدة التمديد بستة (6) أشهر لجميع الدرجات السابقة في حالة عدم الإنهاء. وهذا يلغي ما ورد بالمادة (12) من أحكام لائحة 1993 والتي نصت على أن مدة الدراسة بالنسبة لموفدي درجة الماجستير (30) شهراً، ومدة الدراسة بالنسبة لموفدي درجة الدكتوراه (40) شهراً، ومدة التمديد للماجستير (6) أشهر ومدة التمديد للدكتوراه (8) أشهر.

أما بخصوص الجهاز التنفيذي للإيفاد ( الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الفني) والذي جاءت بخصوصها المادتان (20-21) من هذه اللائحة، فقد تم نقل تبعية هذا الجهاز من "الأمانة الجديدة" "إدارة الدراسات العليا"، وهذا يلغي ما ورد بالمادة (8) من لائحة 1993 والتي نصت على أن تبعية هذا الجهاز من صالح الأمانة الجديدة، والتي تم استبدالها فيما بعد باللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي .

ومن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة وكانت بخصوص، التعديل الذي جاء بالمادة (8) والخاص بتحديد المعاملة المالية، و الذي بموجبه أصبحت إدارة الدراسات العليا هي الجهة المسؤولة عن دفع وتحمل كافة المصاريف الدراسية، ويوضح الجدول (1-5) قيمة تلك المعاملات، وهذا يلغي ما ورد بالمادتين (20-26) من لائحة 1993، والتي نصت على أن الأمانة الجديدة هي الجهة المسؤولة عن تحمل كافة المصاريف.

### الجدول رقم (5-1)

الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات

العلمية لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 2004

المستويات	الدول (الساحات)	المكافأة الشهرية			مكافأة بدل الكتب والأدوات العلمية	
		الأعزب	المتزوج	المتزوج والمصحوب بطفل فما فوق	التخصصات الأدبية	التخصصات العلمية
أولاً	تونس-مصر-سوريا-الأردن- الجزائر-العراق-المغرب- الهند-باكستان-رومانيا- بلغاري-بولندا-مالطا- قبرص-تركيا	270	320	360-380	300-350	400-450
ثانياً	لبنان-عمان-الإمارات العربية المتحدة-الصين-المجر- أسبانيا-أستراليا-ماليزيا- روسيا الاتحادية-فيينا	300	350	390-410	300-350	400-450
ثالثاً	السعودية-اليمن-الكويت- البحرين-قطر-السودان- موريتانيا-الصومال-جزر القمر-غانا-إيطاليا	330	380	420-440	300-350	400-450
رابعاً	الولايات المتحدة الأمريكية- كندا-اليابان	360	410	450-470	300-350	400-450

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على:

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى . قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ( 97 ) لسنة 2004، مصدر سبق ذكره .



ومن خلال ملاحظتنا للجدول السابق (1-5)، ومقارنته بجدول (1-3) الخاص هو الآخر بتحديد قيمة المعاملات المالية للائحة 1993، نجد أن هناك اختلافاً في مستوى تصنيف الساعات وفي مستوى توزيعها و خاصة في المستوى الرابع للجدولين، فلقد انفردت كل من الساعات الأمريكية والكندية واليابانية بمستوى واحد من الساعات هو المستوى الرابع، بينما كانت في الجدول (1-3) مدمجة مع بقية الساعات الأوروبية الأخرى، ونلاحظ أيضاً في هذا الجدول دمج الساعات العربية والساعات الأوروبية والساعات الآسيوية وكذلك الأفريقية مع بعضها البعض، ويتضح هذا في المستويات الثلاثة الأولى، مع ثبات قيمة المكافآت المالية على حالها السابق وفق تشريعات لائحة 1993.

وبعد حوالي العام، وبالتحديد بعد صدور القرار رقم (11)، والقرار (111) (الأول) بشأن استحداث أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، و(الثاني) تكوين اللجنة الشعبية العامة للتعليم وأمانتها<sup>(1)</sup>، أصدرت اللجنة الشعبية العامة لائحته التنفيذية الخاصة رقم (43) لسنة 2005<sup>(2)</sup> والخاصة بتنظيم الإيفاد للدراسة بالخارج، والتي لم تختلف عن لائحة 2004، إلا بوجود بعض التعديلات والإضافات .

فمن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص، التعديل الذي جاء بالمادة (4) من هذه اللائحة، الذي بموجبه تم تعديل المسماة الرسمي " للجنة الإيفاد" لتصبح باسم "لجنة الإيفاد للدراسة العليا"، بدلاً من " لجنة الإيفاد للدراسة بالداخل أو الخارج" ، والمشكلة من أمانة اللجان الشعبية للجامعات، و تم بموجب هذه التعديلات أيضاً إلغاء مهمة لجنة الإيفاد بخصوص إعداد الاستراتيجيات وإعداد الموازنة لتصبح مهمة الاقتراح فقط، وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادتين (1-4) من لائحة 2004، والتي لم تعط لهذه اللجنة هذه المهام فقط، بل أعطتها أيضاً مهمة تحديد الجامعات بالخارج، كما تم بموجب هذا التعديل نقل مهمة قبول إجراءات المرشحين من صالح الجامعات، لصالح إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني المقامة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادة (9) من لائحة 2004، والتي نصت على أن مهمة قبول إجراءات المرشحين من صالح واختصاص الجامعات المبينة بالجدول (1-4) .

أما بخصوص الشروط الواجب توافرها في الموفد والتي حددتها المادة (9) من هذه اللائحة فلم يطرأ عليها أي تغيير، سوى تعديل الشرط الخاص بمعدل الإيفاد و تعديل الشرط الخاص بمدة

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار مؤتمر الشعب العام بشأن استخدام أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي وأماناتها، قرار مطبوع باللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، طرابلس .

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 2005، مصدر سبق ذكره.

الإيفاد وتعديل الشرط الخاص أيضاً بعمر الموفد ، ليصبح معدل الإيفاد المطلوب بالنسبة لموفدي العلوم الطبية "جيداً وبنسبة (65%)"، ومعدل الإيفاد المطلوب بالنسبة لموفدي العلوم التطبيقية "جيداً فما فوق وبنسبة (70%)"، ومعدل الإيفاد المطلوب بالنسبة لموفدي العلوم الاجتماعية (الإنسانية) "جيد جيداً فما فوق وبنسبة (75%)"، وهذا طبعاً يلغي ما ورد بالمادة (12) من لائحة 2004، التي نصت على أن معدل الإيفاد المطلوب "جيد جداً" فما فوق في جميع التخصصات ودون أي نسبة.

أما بخصوص مدة الإيفاد فقد تم السماح للمعيدين والموظفين من الإيفاد بعد مباشرتهم للعمل تماماً، كما تم السماح للحاصلين على درجة الماجستير وقضوا مدة سنة في خدمة الجهة التي أفادتهم من الإيفاد لدرجة الدكتوراه، وتم تحديد عمر الموفد بالنسبة لموفدي درجة الماجستير بأقل من (35) عاماً، وعمر الموفد بالنسبة لموفدي درجة الدكتوراه بأقل من (40) عاماً، باستثناء (10%) من السن المقررة لأعضاء هيئة التدريس بقرار من اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي. وهذا طبعاً يلغي ما ورد بأحكام المادة (12) من لائحة 2004 التي نصت على أنه لا يحق للموفد من الإيفاد لدرجة الدكتوراه إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل من الإيفاد لدرجة الماجستير، وعلى ألا يزيد عمر الموفد عن ثلاثين (30) عاماً عند الإيفاد لدرجة الماجستير، وأن لا يزيد عمره عن خمسة وثلاثين (35) عاماً عند الإيفاد لدرجة الدكتوراه.

ومن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص التعديل الخاص بالمدة الدراسية الذي حددته المادة (12) من هذه اللائحة، في أن مدة الإيفاد بالنسبة لموفدي الماجستير ثلاثون (30) شهراً، ومدة الإيفاد بالنسبة لموفدي الدكتوراه ثمانية وأربعون (48) شهراً، على أن يتم التمديد بالنسبة لموفدي الدرجة الأولى ستة (6) أشهر، وسيتم التمديد بالنسبة لموفدي الدرجة الثانية ثمانية (8) أشهر، مع ثبات مدة الإيفاد والتحديد لدرجة الدكتوراه بعد الجامعة مباشرة (بستين (60) شهراً)؛ وهذا طبعاً يلغي ما ورد بأحكام المادة (15) من اللائحة 2004 ، التي حددت مدة الإيفاد بالنسبة لموفدي درجة الماجستير بأربعة وعشرين (24) شهراً ومدة الإيفاد بالنسبة لموفدي درجة الدكتوراه بستة وثلاثين (36) شهراً ومدة التمديد بستة (6) أشهر في جميع الدرجات، على أن لا يكون ذلك بقرار من لجنة الإيفاد كما وردت باللائحة 2004 وإنما يكون بقرار من أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي.

ومن التعديلات التي استحدثتها هذه اللائحة أيضاً وكانت بالخصوص التعديل الخاص بقيمة المعاملة المالية، الذي حددته المواد (23-24-28) في الجدول (1-6). وبمقارنة هذا الجدول، بالجدول (1-5)، نجد هناك اختلافاً في مستوى تصنيف الساحات وفي مستوى توزيعها فلقد ارتفع مستوى تصنيف الساحات من أربعة مستويات لخمسة، كما ارتفعت قيمة المكافأة المالية وبدل الكتب

والأدوات العلمية لموفدي التخصصين العلمي والأدبي و ارتفعت أيضاً قيمة المكافآت الشهرية في بعض الساحات كالساحة (التشادية – السودانية – الرواندية)، وانخفضت في بعض الساحات الأوروبية كالساحة (البريطانية – الألمانية) وهذا طبعاً يضعنا أمام سؤال و هو هل يعقل أن المصاريف الدراسية في الساحة البريطانية والساحة الألمانية أقل من المصاريف الدراسية في الساحة التشادية والساحة الرواندية؟ وهذا ربما راجع لتوجهات القيادة السياسية بالدولة والتي تطمح من خلال مثل هذا التعاون لتعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها وبين هذه الدول، وبالتحديد الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي.

## جدول (6-1)

الساحات الدراسية والمكافأة الشهرية وبدل الكتب والأدوات العلمية

لموفدي الدراسة العليا بالخارج خلال العام 2005

مكافأة بدل الكتب والأدوات العلمية		المكافأة الشهرية			الدول (الساحات)	المستويات
التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المتزوج والمصحوب بطفل فما فوق	المتزوج	الأعزب		
660-600	550-500	1640-1560	1400	1200	تونس- مصر- المغرب- سوريا- الجزائر-الباكستان- التشيك- رومانيا- بلغاري- البانيا- مالطا- قبرص- البرتغال- العراق .	الأولى
660-600	550-500	1760-1680	1520	1320	لبنان-عمان- كمبوديا- الصين-ماليزيا- المجر- بولندا- اسبانيا- استراليا- أوكرانيا- البوسنة و الهرسك- كوريا الشمالية .	الثانية
660-600	550-500	1880-1800	1640	1440	السعودية-اليمن-الكويت- الإمارات المتحدة- قطر- سوريا- فنزويلا - هولندا- ايطاليا-السويد- بلجيكا - فرنسا- بريطانيا-ألمانيا- النمسا- فلندا- الأردن	الثالثة
660-600	550-500	2000-1920	1760	1560	السودان-غينا- ساحل العاج- جنوب أفريقيا-تشاد- البحرين-كوريا الديمقراطية-الدنمرك- الأرجنتين-إيران-نيجيريا- أوغندا- رواندا	الرابعة
660-600	550-500	2120-2040	1880	1680	الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان-سويسرا-صربيا	الخامسة

الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على:

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 2005، مصدر سبق ذكره.

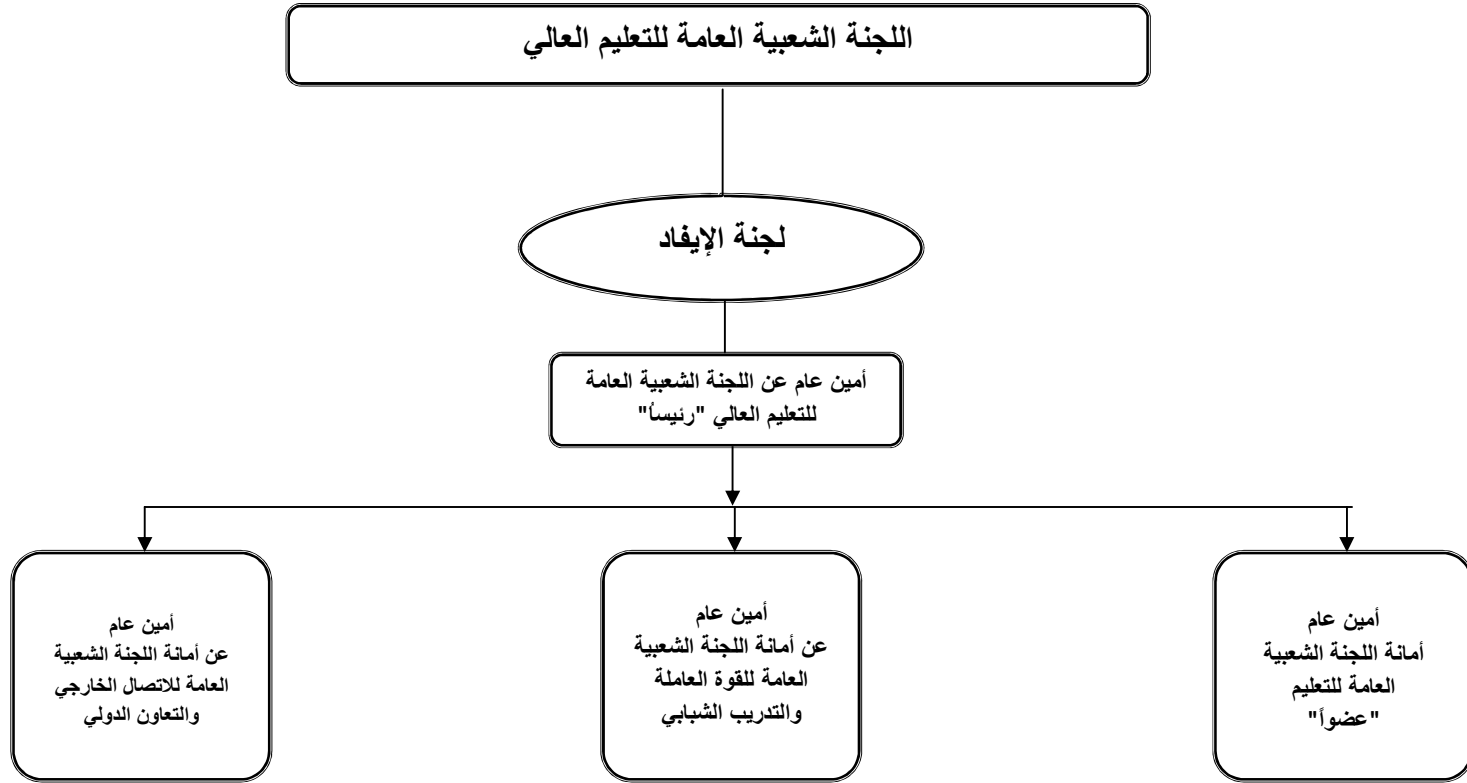
و بعد حوالي العامين وبالتحديد بعد صدور القرار "207"، (والخاص بشأن تشكيل لجنة لاختيار المرشحين للإيفاد وطلب المُنح الدراسية. اللجنة التي لم يعاد تشكيلها منذ صدور لائحة 1993 والتي يوضحها الشكل رقم (1-5)<sup>(1)</sup>، أصدرت اللجنة الشعبية العامة لائحتها التنفيذية السادسة رقم (703) للعام 2007<sup>(2)</sup>، والخاصة بتنظيم بعض أحكام لائحة (43) للعام 2005. فمن المواد التي تم التعديل فيها والاستحداث وتخص مواد الدراسة المادة (1)، والتي جاءت لتعديل المسمى الرسمي "لائحة الإيفاد"، لتعدل من لائحة الإيفاد للدراسة العليا بالداخل والخارج" لللائحة الإيفاد للدراسة العليا بالخارج"، ولتعديل أيضاً المسماة الرسمي " لإدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني" لتصبح باسم "إدارة البعثات الدراسية".

ومن التعديلات التي أضافتها هذه اللائحة وكانت بالخصوص التعديل الذي جاءت بها المادة (2)، الذي بموجبه أصبح التقدير المطلوب للإيفاد "جيداً" ودون أي نسبة في كافة التخصصات، وأيضاً التعديل الذي جاءت به المادة (12) الذي بموجبه أصبحت مدة الدراسة بالنسبة لمؤيدي درجة الماجستير ستة وثلاثين (36) شهراً بدلاً من ثلاثين (30) شهراً، مع ثبات مدة لدراسة بالنسبة لمؤيدي درجة الدكتوراه بثمانية وأربعين (48) شهراً وهذا طبعاً يلغي ما وردة بالمادة (9) من لائحة 2005 التي حددت فيها التقادير والمعدلات وفقاً للتخصصات\*، ومن مستجدات هذه اللائحة إلغاء البند الخاصة بتحديد قيمة المكافأة الشهرية للمؤيد الذي سبق وأن حددته لائحة 2005 في الجدول (1-6)، وجعل قيمة هذا التحديد من اختصاص اللجنة الشعبية العامة، مع عدم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية أو في أي لائحة تنفيذية.

\* للمزيد انظر ص ص. 72-73.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 2006، والخاص بتشكيل لجنة وتحديد مهامها، قرار مطبوع بأمانة اللجنة الشعبية العام للتفتيش والمتابعة، إدارة الشؤون القانونية - بنغازي.  
2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (703) لسنة 2007، والخاص بتعديل بعض أحكام لائحة لإيفاد للدراسة العليا بالداخل والخارج، قرار مطبوع بإدارة البعثات الدراسية، إدارة الشؤون القانونية، طرابلس.

الشكل رقم (5-1)  
الهيكل التنظيمي للجنة الإيفاد للعام 2006



المصدر: الشكل من تصميم الباحث واعتماداً على:  
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 2006، مصدر سبق ذكره.

بهذا العرض المقارن لبعض مواد تنظيم الإيفاد في ليبيا طوال تسعة وثلاثين عاماً لوحظ الآتي:-

- 1- عدم ثبات واستقرار الجهة المسؤولة عن صنع ورسم سياسة الإيفاد في جهة محددة دون الأخرى، فأحياناً تصبح الجهة المختصة هي لجنة الإيفاد وأحياناً إدارة الدراسات العليا وأحياناً اللجنة الشعبية العامة وأحياناً أخرى تصبح اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي أو إدارة البعثات الدراسية، ولعل ذلك يعود للتغيرات الهيكلية والإدارية التي تسببت في فصل ودمج بعض الأمانات والوزارات وخاصة أمانة التعليم العالي.
- 2- تحمل قطاع التعليم كافة المصاريف الدراسية للإيفاد طوال تسعة وثلاثين عاماً .
- 3- عدم الثبات والاستقرار في تحديد شروط ومعايير الإيفاد، وخاصة الشروط والمعايير الخاصة بمعدل العمر ومعدل التقدير والمدة الدراسية.
- 4- عدم الثبات في تحديد مدة الإيفاد بين درجتي (الماجستير والدكتوراه) فأحياناً حددته اللوائح بخمس سنوات وأحياناً حددته بثلاث سنوات وأخيراً حددته بسنة، وهذا طبعاً يؤثر على عملية التواصل العلمي بين أعضاء هيئة التدريس.
- 5- التقارب الشديد والابتعاد الواضح في فترات صدور اللوائح، فمثلاً : (لائحة 1979- لائحة 1992- لائحة 1993- لائحة 2004- لائحة 2005- ولائحة 2007)، وخاصة في لوائح الفترة الثانية (1984-1999)، وفي لوائح الفترة الثالثة والأخيرة (2000-2008)، وهذا قد يقودنا إلى نتيجة مفادها عدم الاستقرار والثبات في تشريعات وأحكام هذه اللوائح من قبل الدولة.
- 6- الفصل والدمج المتكرر في عملية ترتيب وتصنيف الساحات الدراسية، فأحياناً تدمج الساحات العربية مع الساحات الأوروبية، وأحياناً تدمج الساحات الأفريقية مع الساحات الأوروبية والعكس صحيح..
- 7- كثرة التعديلات، وعدم الدقة والوضوح في صياغة المواد الأمر الذي أوجد لبس وغموض في تفسيرها وتطبيقها.
- 8- ارتفاع قيمة المكافأة المالية في بعض الساحات وانخفاضها في البعض الآخر، مثلاً: ارتفاع قيمة المكافآت في الساحات الأفريقية وانخفاضها في الساحات الأوروبية، وهذا ربما يعود لتوجيه الدولة نحو الاستثمار وتعزيز التبادل الاقتصادي والسياسي مع دول أفريقيا.

## خلاصة :

تم التعرض في هذا الفصل للإطار النظري للدراسة، ففي المبحث الأول تناولنا مفهوم السياسة العامة الذي تم تناوله من خلال ثلاثة تعريفات، ركز الأول على مفهوم السياسة العامة من حيث منظور الحكومة وركز الثاني على مفهوم السياسة العامة من حيث منظور صنع القرار، ويركز الثالث على مفهوم السياسة العامة من حيث منظور أهداف النظام السياسي، وتناول أيضاً أنواع السياسات العامة المختلفة سواء الاستخراجية أم التوزيعية أم التنظيمية أم الرمزية، وبعد ذلك تمت دراسة أهم المداخل البحثية في السياسة العامة وقسمت إلى نوعين مداخل تفسير وضع وصنع السياسات العامة ومداخل خاصة بتفسير مخرجات السياسة العامة، هذا وتم أيضاً في هذا المبحث دراسة لأهم الدراسات التطبيقية للسياسة العامة في ليبيا من حيث أهدافها ونتائجها، وتناول المبحث الثاني مستويات تحليل السياسة العامة في السياسة التعليمية والدراسات التطبيقية للسياسة التعليمية بليبيا بشكل عام والدراسات العليا بشكل خاص.

أما المبحث الثالث فكان عن الدراسات العليا بليبيا وبالتحديد فلسفتها وأهدافها واللوائح التنظيمية لها وبالتحديد اللوائح التنظيمية للإيفاد للدراسة العليا بالخارج مع التركيز على بعض المواد ومقارنتها ببعضها البعض كالمواد الخاصة مثلاً بمدة الدراسة وشروط الإيفاد والمعاملة المالية.



## الفصل الثاني

سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا الليبية للخارج  
والعوامل المؤثرة فيها للفترة من 1969 - 2008

## الفصل الثاني

### سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج والعوامل المؤثرة فيها

مقدمة:

تتأثر السياسة العامة للإيفاد التي تتبناها معظم الدول النامية وخاصة العربية بالعديد من العوامل البيئية، وتختلف درجات هذا التأثير باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم من دولة لأخرى ومن حكومة لأخرى، ومن أكثر هذه العوامل تأثيراً وثباتاً في تحديد هذه السياسة العوامل (السياسية – القانونية – العلمية – الاجتماعية). لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى استكشاف تأثير هذه العوامل على مبعوثي الحكومة الليبية وبالتحديد موفدي درجتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة تدريس جامعة قاريونس خلال الفترة 1969 – 2008، ولصعوبة قياس تأثير هذه العوامل جميعاً، فقد تم تحديدها في عوامل مؤثرة في اختيار الموفدين وعوامل مؤثرة في اختيار جهة الإيفاد بحيث تمثل الأولى العوامل الداخلية وتمثل الثانية العوامل الخارجية.

عليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: تناول الأول دراسة سياسة الإيفاد والعوامل المؤثرة خلال الفترة 1969 – 1983، واقتصر الثاني على نفس السياسة وعلى نفس العوامل المؤثرة خلال الفترة 1984 – 1999، أما الثالث فأختص بنفس اختصاصات المبحث الأول والثاني ولكن خلال الفترة 2000 – 2008.

## المبحث الأول

( سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج خلال الفترة 1969 – 1983 )

تمهيد:

يعتبر هذا المبحث بداية لدراسة الفترات المحددة، التي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات زمنية مختلفة ومتقاربة، أولها تمتد من عام 1969-1983، وثانية تمتد من عام 1984-1999، وثالثة تمتد من عام 2000-2008 .

وتأتي هذه الفترة 1969-1983 كمرحلة أولى من عمر تلك الفترات، حيث شهدت فيها السياسة التعليمية بصفة عامة وسياسة الإيفاد بصفة خاصة العديد من التغيرات بسبب تأثير بعض العوامل البيئية المحيطة.

لذا سيهتم هذا المبحث والمبحثان (الثاني والثالث) من هذا الفصل، بدراسة سياسات اختيار الموفدين وسياسات اختيار الساحات الدراسية والعوامل المؤثرة فيهما. وذلك بتعريض موفدي درجة الماجستير أولاً، ومن ثم موفدي درجة الدكتوراه ثانياً لمجموعة معايير مختلفة، على أساسها قسمت العوامل إلى:

- أولاً: عوامل مؤثرة في اختيار الموفدين.
- ثانياً: عوامل مؤثرة في اختيار ساحات الإيفاد.

أولاً / العوامل المؤثرة في اختيار الموفدين خلال الفترة 1969-1983:-

أ- موفدو الماجستير :

1- البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة: ويحدد الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة (1969-1983):-

**جدول رقم (1-2)**  
**البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير**  
**خلال الفترة 1969 – 1983**

جهة الترشيح		صفة العضو		الأعمار	التقدير العام بالنسبة المئوية	أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
جامعة	أخرى	معين	معيد				
71	28	37	62	32-19	99 - 54	99	الآداب
12	6	7	11	29-20	97 - 66	18	القانون
37	9	15	31	30-21	99 - 61	46	الاقتصاد والعلوم السياسية
20	8	9	19	29-20	98 - 59	28	الهندسة
38	20	23	35	31-23	98 - 65	58	العلوم
<b>178</b>	<b>71</b>	<b>91</b>	<b>158</b>			<b>249</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (99) عضواً<sup>I</sup>، (71) أوفدوا بترشيح من الجامعات<sup>II</sup>، و(28) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى<sup>III</sup>، (62) منهم بدرجة معيد و(37) بدرجة معين<sup>IV</sup>، معدلات إيفادهم لهذه الدرجة<sup>V</sup>، ما بين (54-99)%، ومستويات أعمارهم<sup>VI</sup> ما بين (19-32) عاماً، كما نجد أن كلية القانون والتي بها (18) عضواً، (12) أوفدوا بترشيح من الجامعة و(6) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (11) منهم بدرجة معيد و(7) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (66-97)% ومستويات أعمارهم ما بين (20-29) عاماً. ونجد أن كلية الاقتصاد

I. استخدام مصطلح عضو (أعضاء) بدلاً عن مصطلح موفد (موفدين)، في هذا الفصل لعدة أسباب:- أولاً: لأن هذه الدراسة خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ثانياً: خشية أن يعتقد القارئ أن هذه الأعداد هي الأعداد التي تم إيفادها فقط خلال تلك الفترات، ثالثاً: لإمكانية استخدام مفهوم موفد (موفدين) في الفصل المقارن، رابعاً والأهم: لأن هذه الدراسة أجريت بعد حصول مجتمع الدراسة على أحد الدرجتين (ماجستير – دكتوراه) أو الدرجتين معاً، لذا فإن البيانات الموجودة داخل الجداول والأشكال طول مدة الدراسة هي بيانات تخص أعضاء هيئة تدريس الماجستير والدكتوراه قبل إيفادهم، يعني البيانات التي مكنتهم من الإيفاد للدراسة العليا بالخارج وتم الحصول عليها من داخل وخارج الجامعة وفقاً لإحصائيات وتقارير وقرارات صادرة عن جهات الاختصاص، مثلاً: فعندما نقول أن كلية الآداب بها (99) عضو، خلال الفترة من 1969-1983 نقصد أن كلية الآداب كان بها (99) عضو هيئة تدريس حاصلون على درجة الماجستير من الخارج خلال هذه الفترة.

II. مرشحين الجامعة /" من تم إيفادهم بترشيح من الجامعات (قاريون أو غيرها من الجامعة اللبية)".  
III. مرشحين الجهات الأخرى /" من تم إيفادهم بترشيح من جهات حكومية أخرى غير الجامعات"، فمثلاً: النفط – الزراعة – الأمن – الطاقة ... وغيرها.

IV. المعين / " هو من تم تعيينه عضو هيئة تدريس بعد حصوله على أحد الدرجتين (الماجستير – الدكتوراه)".

V. معدلات إيفادهم/ المعدل العلمي (الجامعي – أو ما يعادلها)، والذي أهل هؤلاء الأعضاء من الإيفاد لدرجة الماجستير.

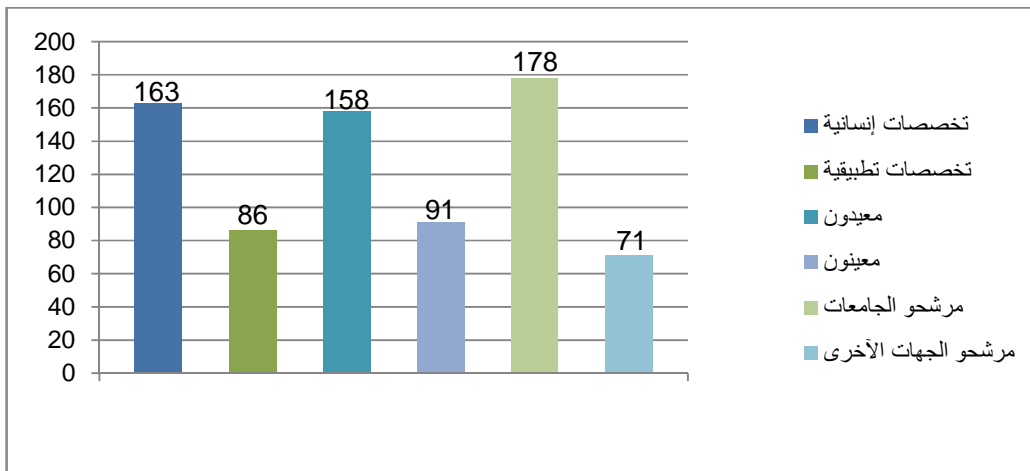
VI. مستويات أعمارهم / الأعمار التي أهلتهم للإيفاد لأحد الدرجتين.

والعلوم السياسية بها (46) عضواً، (37) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(9) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (31) منهم بدرجة معيد و(15) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (61-99)%، ومستويات أعمارهم ما بين (21-30) عاماً، هذا ونجد كلية الهندسة والتي بها (28) عضواً، (20) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(8) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (19) منهم بدرجة معيد و(9) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (59-99)% ومستويات أعمارهم ما بين (22-29) عاماً، وأخيراً نجد أن كلية العلوم والتي بها (58) عضواً، (38) أوفدوا بترشيح من الجامعات و (20) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (35) منهم بدرجة معيد و(23) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (65-98)% ومستويات أعمارهم ما بين (23-31) عام .

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال الفترة الممتدة من 1969-1983، كان بها (249) عضو ماجستير حاصلون على هذه الدرجة من الخارج بكلياتها الخمس السابقة، (163) حاصلون عليها في التخصصات الإنسانية و(86) حاصلون عليها في التخصصات التطبيقية، (158) منهم بدرجة معيد و(91) بدرجة معين، (178) رشحوا من قبل الجامعات و(71) رشحوا من قبل جهات أخرى، ويوضح الشكل (1-2) ذلك. كما يمكننا القول إن معدلات إيفادهم تتراوح ما بين (54%) كأقل معدل و(99%) كأعلى معدل، ومستويات أعمارهم تتراوح ما بين (19) عاماً كأدنى عمر و(32) عاماً كأعلى عمر، ويوضح الشكلين الشكل (2-2) والشكل (3-2)، متوسط أعمارهم ومتوسط معدلاتهم على الترتيب حسب كل كلية .

### الشكل رقم (1-2)

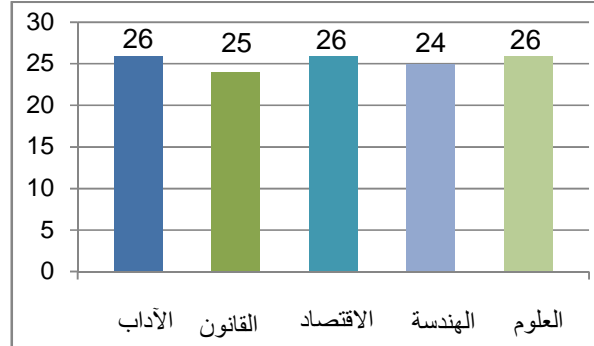
الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشحون من الجامعات وغير الجامعات  
وتخصصاتهم (إنساني - تطبيقي) خلال الفترة 1969 - 1983



ويبين الشكل السابق، أن أعضاء التخصصات الإنسانية أكثر من أعضاء التخصصات التطبيقية، والأعضاء المعيّدين أكثر من أعضاء المعيّنين، والأعضاء المرشحين من الجامعات أكثر من الأعضاء المرشحين من غير الجامعات (الجهات الأخرى).

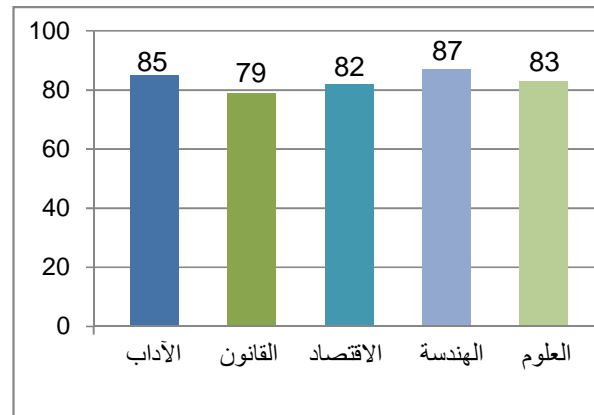
### الشكل رقم (2-2)

متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة 1969 – 1983



### الشكل رقم (3-2)

متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة 1969 – 1983



ويتضح من الشكلين السابقين، الشكل (2-2) والشكل (3-2)، أن متوسط أعمار أعضاء الماجستير بالكليات الخمس السابقة على الترتيب كالتالي: الآداب (26) – القانون (25) – الاقتصاد (26) – الهندسة (24) – العلوم (26)، وأن متوسط معدلاتهم على الترتيب أيضاً كالتالي: (الأداب) 85% – (القانون) 79% – (الاقتصاد) 82% – (الهندسة) 83% – (العلوم).

## 2- المعايير الأيديولوجية " معيار عضوية اللجان الثورية " :

يحاول الجدول الآتي قياس هذا المعيار لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 1969-1983:-

جدول رقم (2-2)  
أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية  
خلال الفترة 1969 – 1983

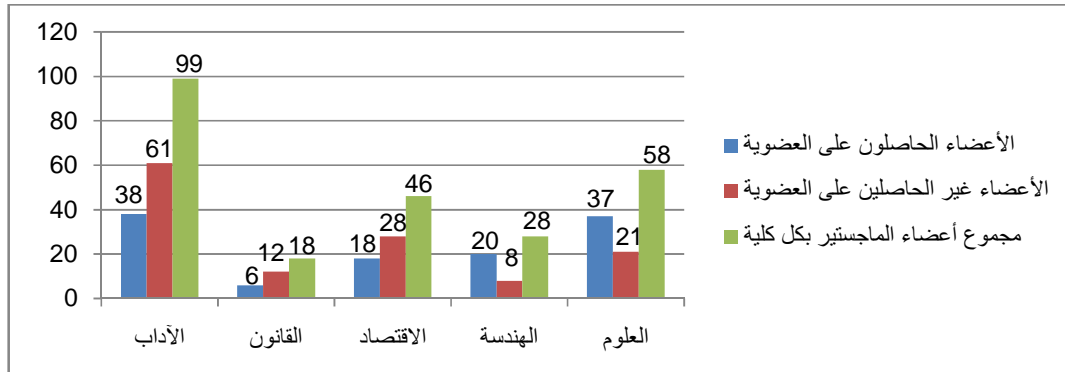
البيانات الكليات (التخصصات)	أعضاء الماجستير بكل كلية	أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية
الآداب	99	38
القانون	18	6
الاقتصاد والعلوم السياسية	46	18
الهندسة	28	20
العلوم	58	37
<b>المجموع</b>	<b>249</b>	<b>119</b>

المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظتنا للجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (38) عضواً من أصل (99) حاصلين على هذه العضوية (عضوية حركة اللجان الثورية)، ونجد أن كلية القانون بها (6) أعضاء من أصل (18) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (18) عضواً من أصل (46) حاصلين على هذه العضوية، ونجد كلية الهندسة بها (20) عضواً من أصل (28) حاصلين على هذه العضوية، وأخيراً نجد كلية العلوم بها (37) عضواً من أصل (58) حاصلين على هذه العضوية، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### الشكل رقم (4-2)

أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية خلال الفترة 1969 - 1983



من الشكل السابق، نجد أن هناك (130) عضواً من أصل (249) غير حاصلين على العضوية (اللجان الثورية) عند إيفادهم لدرجة الماجستير، كما نجد أن أكثر الحاصلين على العضوية هم من أعضاء التخصصات التطبيعية، ويتضح ذلك عند مقارنة أعضاء التخصصات الإنسانية، فمثلاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (46) عضواً، (18) عضواً فقط حاصلون على العضوية (عضوية اللجان الثورية)، و(28) غير حاصلين، بينما كلية الهندسة بها (28) عضواً (8) منهم فقط غير حاصلين و(20) حاصلون.

### 3- المعايير الأخرى:

يوضح الجدول الآتي هذه المعايير ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة

1983-1969:-

#### جدول رقم (2-3)

نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير

خلال الفترة 1969 – 1983

الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
متزوجون	عزاب	إناث	ذكور		
60	39	11	88	99	الأدب
13	5	1	17	18	القانون
26	20	---	46	46	الاقتصاد والعلوم السياسية
15	13	---	28	28	الهندسة
34	24	10	48	58	العلوم
148	101	22	227	249	المجموع

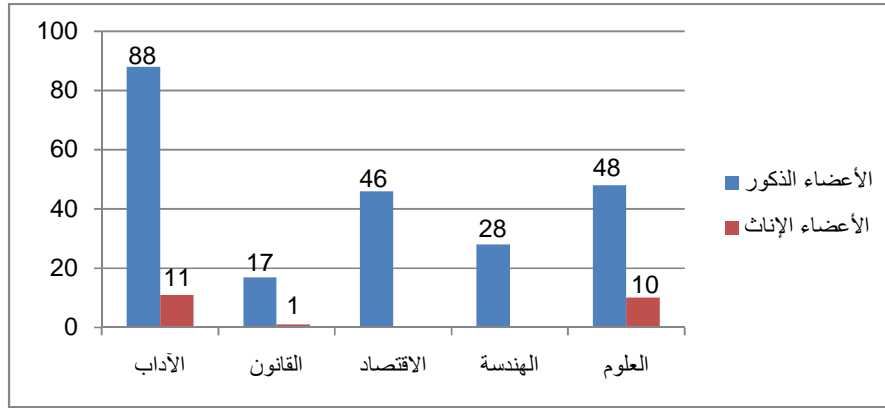
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (88) عضواً من الذكور و(11) من الإناث، (60) منهم متزوجون و(39) عزاب، ونجد أن كلية القانون بها (17) عضواً من الذكر وأنثى واحدة، (13) منهم متزوجون و(5) عزاب، كما نجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (46) عضواً جميعهم من الذكور، منهم (26) متزوجون و(20) عزاب، ونجد أن كلية الهندسة بها (28) عضواً جميعهم من الذكور، (15) منهم متزوجون و(13) عزاب، ونجد أخيراً كلية العلوم بها (58) عضواً (10) منهم إناث و(48) ذكور، (34) منهم متزوجون و(24) عزاب، ويوضح الشكلين، (2-5) و(2-6) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث)، و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب):-



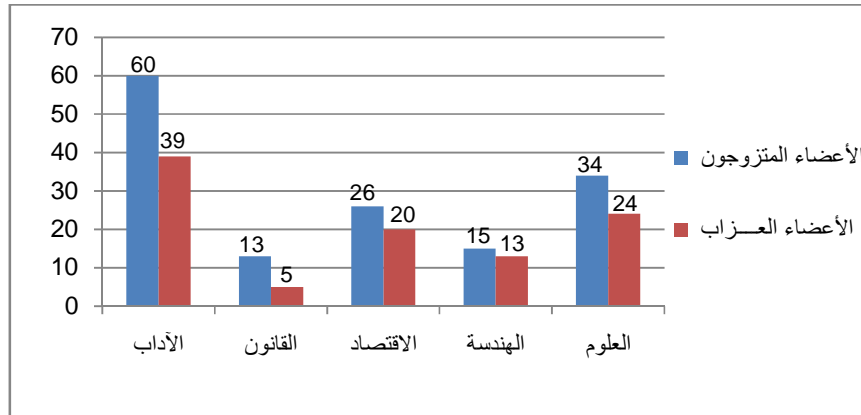
### الشكل رقم (5-2)

#### الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 1969 - 1983



### الشكل رقم (6-2)

#### الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة 1969 - 1983



من بيانات الشكلين السابقين، الشكل (5-2) والشكل (6-2)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ عددهم (227)، أكثر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهم (22)، باستثناء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الهندسة التي لا تحتوي على أي إناث خلال هذه الفترة، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ عددهم (249)، أكثر من الأعضاء غير المتزوجين (العزاب) والبالغ عددهم (101) في كافة الكليات .

ويبين الجدول (2-4) المجموع الكلي لأعضاء الماجستير بجامعة قاريونس خلال الفترة 1969-1983 وبالتحديد الأعضاء الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل:-

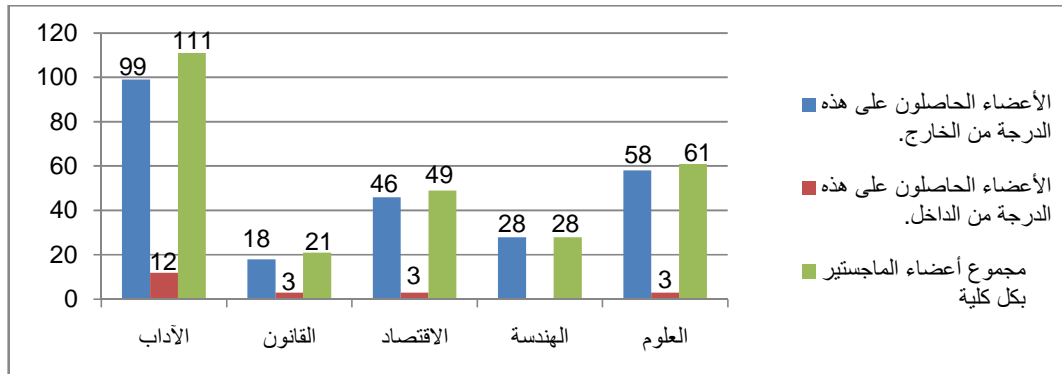
**جدول رقم (2-4)**  
**الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية)**  
**خلال الفترة 1969 – 1983**

أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	مجموع أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
12	99	111	الأداب
3	18	21	القانون
3	46	49	الاقتصاد والعلوم السياسية
---	28	28	الهندسة
3	58	61	العلوم
<b>21</b>	<b>249</b>	<b>270</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (12) عضو، من أصل (111) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أن كلية القانون بها (3) أعضاء من أصل (21) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (3) أعضاء من أصل (49) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أيضاً أن كلية العلوم بها (3) أعضاء من أصل (61)، حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، لنجد أخيراً أن كلية الهندسة ليس بها أي عضو متحصل على هذه الدرجة من الداخل، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

**شكل رقم (2-7)**  
**الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج**  
**خلال الفترة 1969 – 1983**



ومن الشكل السابق، يتضح أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل والبالغ عددهم (20) عضواً، أقل من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (249) عضواً.

ثانياً/ موفدو الدكتوراه:-

**1- البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة:** ويوضح الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة (1969-1983)، ومع استبعاد معيار صفة الموفد (معيد - معين)، ومعيار المعدل أو التقدير، وذلك على اعتبار أنها معايير لا يطالب بها في الإيفاد لدرجة الدكتوراه.

**جدول رقم (2-5)**  
**البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه**  
**خلال الفترة 1969 - 1983**

الأعمار	جهة الترشيح		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
	جهة أخرى	جامعة		
41-25	9	51	60	الأداب
38-26	2	10	12	القانون
36-25	2	36	38	الاقتصاد والعلوم السياسية
36-27	3	13	16	الهندسة
37-27	3	22	25	العلوم
	<b>19</b>	<b>132</b>	<b>151</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

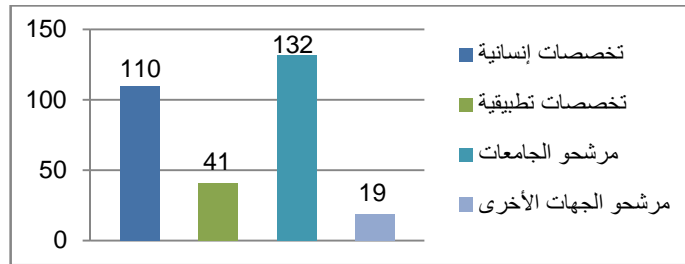
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (60) عضواً، (51) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(9) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (41-25) عاماً، ونجد أن كلية القانون بها (12) عضواً، (10) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(2) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (38-26) عاماً، كما نجد أيضاً أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (38) عضواً، (36) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(2) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (36-25) عاماً .

لنجد أيضاً أن كلية الهندسة بها (16) عضواً، (13) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(3) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (36-27) عاماً، وأخيراً نجد كلية العلوم بها (25) عضواً، (22) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(3) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (37-27) عاماً .

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال الفترة 1969- 1983 كان بها (151) عضو دكتوراه بكلياتها الخمس السابقة حاصلون على هذه الدرجة من الخارج، منهم (110) تحصلوا عليها في التخصصات الإنسانية و(41) تحصلوا عليها في التخصصات التطبيقية، (132) رشحوا من قبل الجامعات، و(19) رشحوا من قبل جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (25) عاماً كأقل عمر و(41) عاماً كأقصى عمر، ويوضح الشكل (2-8) اختصاصاتهم والجهات المرشحة لهم، ويوضح الشكل (2-9) متوسط أعمارهم .

### الشكل رقم (2-8)

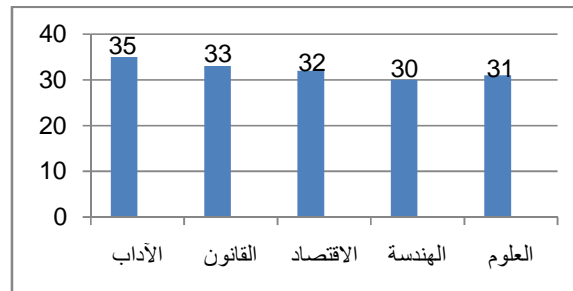
الأعضاء المرشحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصصاتهم  
(إنساني - تطبيقي) خلال الفترة 1969 – 1983



ويبين الشكل السابق، أن أعضاء التخصصات الإنسانية أكثر من أعضاء التخصصات التطبيقية، والأعضاء المرشحين من الجامعات أكثر من الأعضاء المرشحين من غير الجامعات (الجهات الأخرى).

### الشكل رقم (2-9)

متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال هذه الفترة 1969 – 1983



ويتضح من الشكل السابق، أن متوسط أعمار أعضاء الكليات الخمسة على الترتيب كالاتي:  
الأدب (35) – القانون (33) – الاقتصاد (32) – الهندسة (30) – العلوم (31).

## 2- المعايير الأيديولوجية "معياري عضوية اللجان الثورية":

ويحاول الجدول الآتي قياس هذه المعيار بالنسبة لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة

1969-1983:-

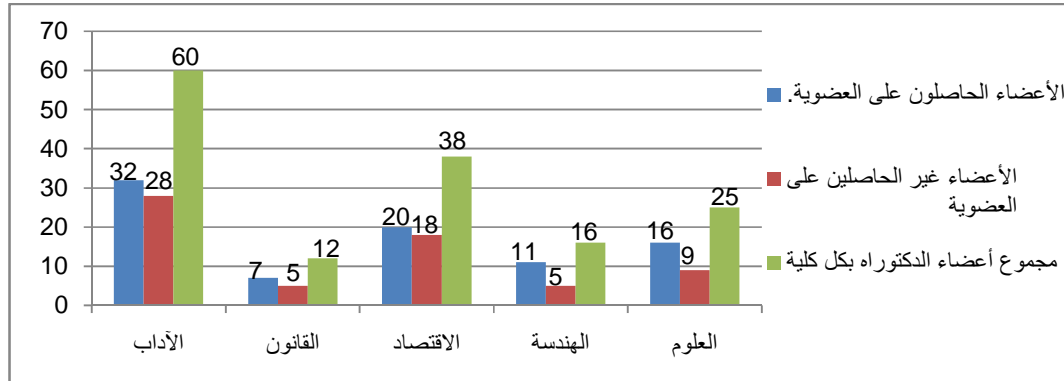
جدول رقم (2-6)  
أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية  
خلال الفترة 1969 – 1983

أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية	أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
32	60	الأداب
7	12	القانون
20	38	الاقتصاد والعلوم السياسية
11	16	الهندسة
16	25	العلوم
<b>86</b>	<b>151</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (32) عضواً من أصل (60) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أن كلية القانون بها (7) أعضاء من أصل (12) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (20) عضواً من أصل (38) حاصلين على هذه العضوية، أما كلية الهندسة فنجد بها (11) عضواً من أصل (16) حاصلين على هذه العضوية وأخيراً نجد كلية العلوم بها (16) عضواً من أصل (25) حاصلين على هذا العضوية، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

الشكل رقم (2-10)  
أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترة 1969 – 1983



ومن الشكل السابق نجد أن هناك (65) عضواً من أصل (151) غير حاصلين على العضوية (اللجان الثورية) عند إيفادهم لدرجة الدكتوراه، كما نجد تقارباً بين الأعضاء الحاصلين على العضوية (عضوية حركة اللجنة الثورية) والأعضاء المتواجدين بكل كلية، فمثلاً كلية الهندسة بها (16) عضواً، (5) فقط منهم غير حاصلين و(11) حاصلون.

### 3- المعايير الأخرى:

يوضح الجدول الآتي هذه المعايير ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة

1983-1969:-

جدول رقم (2-7)  
نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه  
خلال الفترة 1969 – 1983

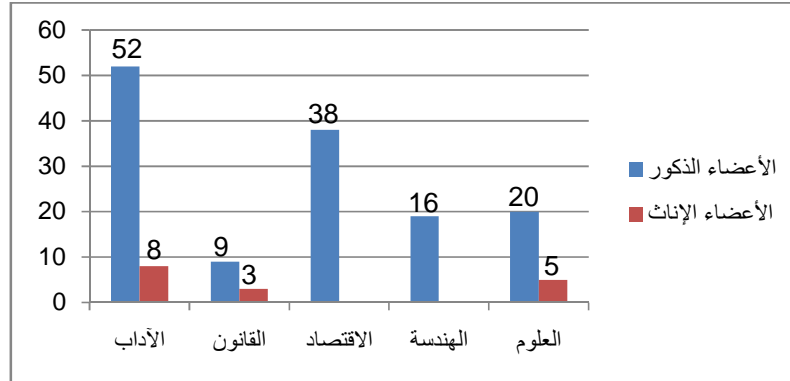
الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
عزاب	متزوجون	إناث	ذكور		
15	45	8	52	60	الأداب
1	11	3	9	12	القانون
8	30	---	38	38	الاقتصاد والعلوم السياسية
4	12	---	16	16	الهندسة
4	21	5	20	25	العلوم
<b>32</b>	<b>119</b>	<b>16</b>	<b>135</b>	<b>151</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (52) عضواً من الذكور و(8) من الإناث، (45) منهم متزوجون و(15) عزاب، وكلية القانون بها (9) أعضاء من الذكور و(3) من الإناث (11) منهم متزوجون وواحد عزاب، كما نجد كلية الاقتصاد بها (38) عضواً جميعهم ذكور (30) منهم متزوجون و(8) عزاب، لنجد بكلية الهندسة (16) عضواً جميعهم من الذكور، (12) منهم متزوجون و(4) عزاب، ونجد أخيراً كلية العلوم بها (20) عضواً من ذكور و(5) من الإناث، (21) متزوجون و(4) عزاب، ويوضح الشكلان (2-11) و(2-12) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث) و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب):-

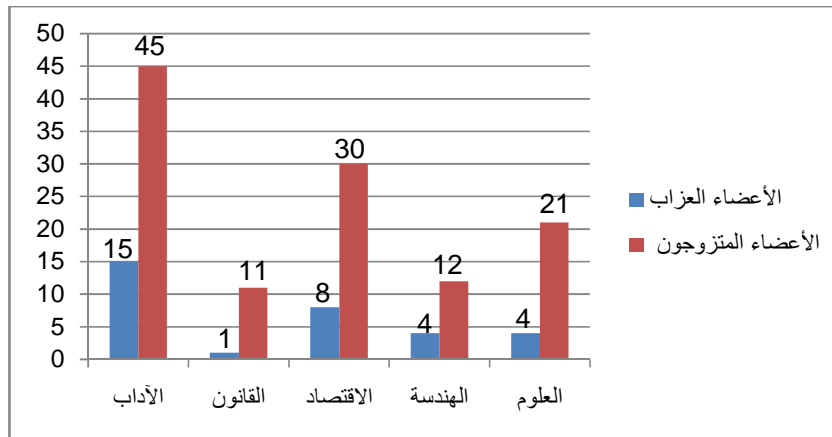
### الشكل رقم (2-11)

الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 1969 – 1983



### الشكل رقم (2-12)

الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة 1969 – 1983



من بيانات الشكلين السابقين، الشكل (2-11) والشكل (2-12)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ عددهم (135)، أكبر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهم (16)، باستثناء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والهندسة التي لا تحوي على أي إناث خلال هذه الفترة، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ عددهم (119) أكبر من الأعضاء العزاب والبالغ عددهم (32) في كافة الكليات.

ويبين الجدول (8-2) المجموع الكلي لأعضاء الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال الفترة 1969-1983 وبالتحديد الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل:-

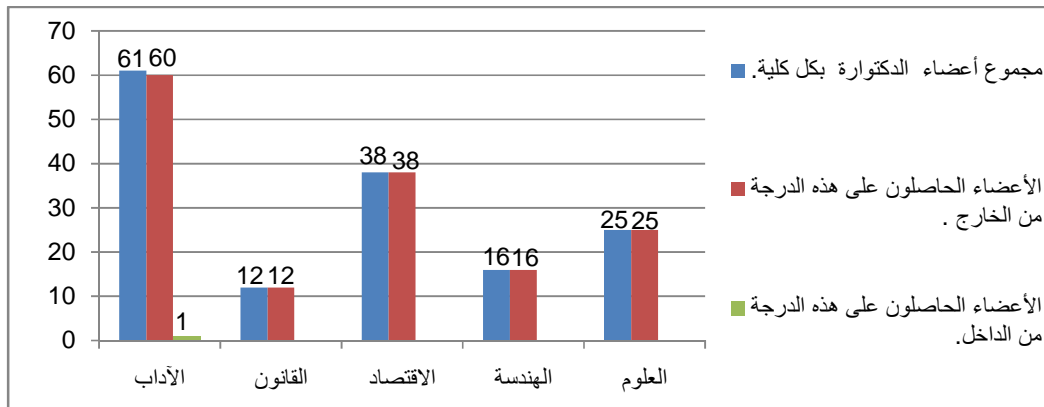
**جدول رقم (8-2)**  
**الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية)**  
**خلال الفترة 1969 – 1983**

البيانات الكليات (التخصصات)	مجموع أعضاء الدكتوراه بكل كلية	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)
الأدب	61	60	1
القانون	12	12	---
الاقتصاد والعلوم السياسية	38	38	---
الهندسة	16	16	---
العلوم	25	25	---
<b>المجموعة</b>	<b>152</b>	<b>151</b>	<b>1</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أنه ليس هناك أعضاء حاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل، سوى عضو واحد بكلية الآداب، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

**شكل رقم (13-2)**  
**الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج**  
**خلال الفترة 1969 – 1983**



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن عضواً واحداً فقط تحصل على هذه الدرجة من الداخل وفي التخصصات الإنسانية وبالتحديد، أما (151) عضواً فقد حصلوا على هذه الدرجة من الخارج.



ثانياً/ العوامل المؤثرة في اختيار جهة الإفاد خلال الفترة 1969 – 1983:-

أ/ ساحات إفاد أعضاء الماجستير خلال الفترة 1969 – 1983 :-

يوضح الجدول الآتي الساحات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة خلال

هذه الفترة، وبالتحديد الساحة (الأمريكية – البريطانية – المصرية):-

### جدول رقم (2-9)

ساحات الإفاد لأعضاء الماجستير خلال الفترة 1969- 1983

الساحات (الدول)				أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
دول أخرى	أمريكا	بريطانيا	مصر		
25	32	22	20	99	الآداب
9	2	2	5	18	القانون
8	25	11	2	46	الاقتصاد والعلوم السياسية
6	13	8	1	28	الهندسة
20	15	20	3	58	العلوم
<b>68</b>	<b>87</b>	<b>63</b>	<b>31</b>	<b>249</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب والتي بها (99) عضواً،

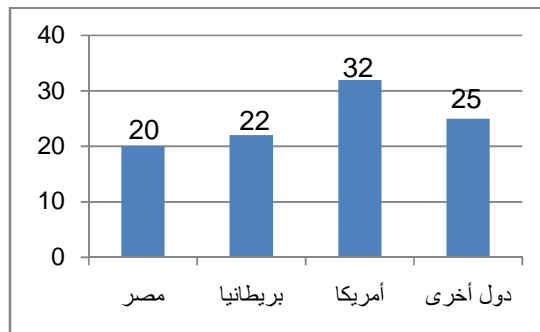
(20) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(22) تحصلوا عليها من الساحة

البريطانية، و(32) حصلون عليها من الساحة الأمريكية، و(25) تحصلوا عليها من ساحات

أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-14)

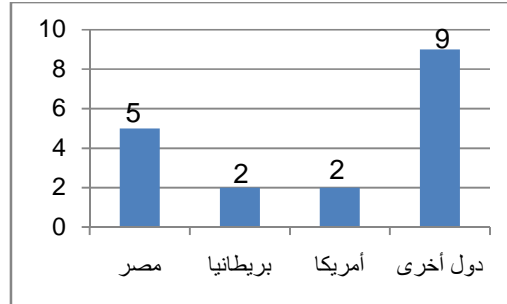
ساحات إفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 1969 – 1983



وبالنظر لكلية القانون والتي بها (18) عضواً، نجد أن (5) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(4) تحصلوا عليها من الساحتين البريطانية والأمريكية، و(9) متحصلون عليها من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك:-

### شكل رقم (2-15)

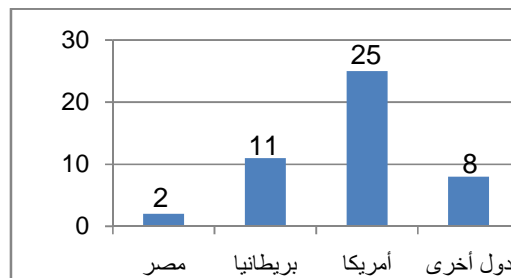
ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 1969 – 1983



وبالاطلاع على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نجد بها (46) عضواً، (2) تحصل عليها من الساحة المصرية، و (11) حاصلون عليها من الساحة البريطانية، و(25) حاصلون عليها من الساحة الأمريكية، و(8) تحصلوا عليها من ساحات أخرى (دول الأخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك:-

### شكل رقم (2-16)

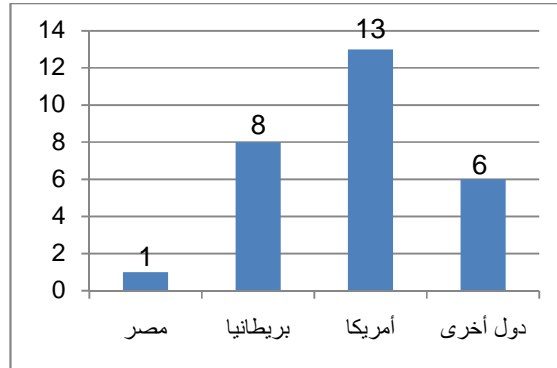
ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 1969 – 1983



وبملاحظة كلية الهندسة نجد بها (28) عضواً، (1) عضو متحصل على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(8) متحصل عليها من الساحة البريطانية، و(13) حاصلون عليها من الساحة الأمريكية، و(6) تحصلوا عليها من ساحات أخرى (الدول الأخرى) ويوضح الشكل الآتي ذلك:-

## شكل رقم (2-17)

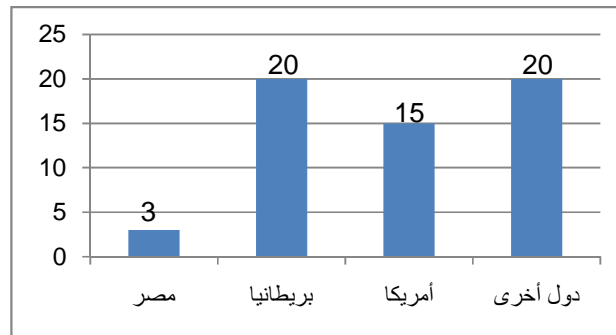
ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 1969 – 1983



وبالتدقيق في كلية العلوم التي تحتوي على (58) عضواً، نجد أن (3) حصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(20) حصلوا عليها من الساحة البريطانية، و(15) حصلوا عليها من الساحة الأمريكية، و(20) حصلوا عليها من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك:-

## شكل رقم (2-18)

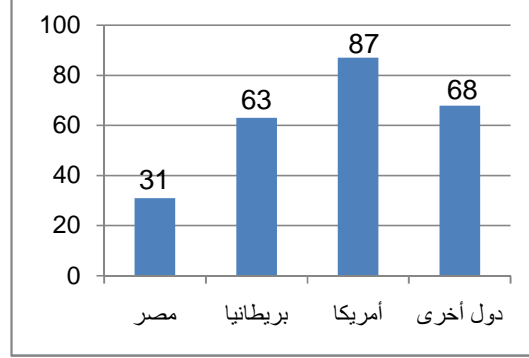
ساحات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 1969 – 1983



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء الماجستير بجامعة قاريونس خلال الفترة 1969 – 1983 والبالغ عددهم (249) عضواً، تحصل منهم (31) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل منهم (63) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، كما تحصل (87) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل (68) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل التالي ذلك:-

## شكل رقم (2-19)

ساحات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير  
خلال الفترة 1969 – 1983



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الماجستير على هذه الدرجة خلال هذه الفترة على الترتيب هي جامعات الساحة الأمريكية وجامعات الساحة البريطانية وجامعات الساحة المصرية، ومن ثم جامعات الساحات الأخرى.

ب- ساحات إيفاد أعضاء الدكتوراه خلال الفترة 1969 – 1983:-

ويوضح الجدول الآتي الساحات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة (الدكتوراه) خلال هذه الفترة، وبالتحديد الساحات الآتية (الساحة الأمريكية – الساحة البريطانية – الساحة المصرية).

## جدول رقم (2-10)

ساحات الإيفاد لأعضاء درجة الدكتوراه خلال الفترة 1969-1983

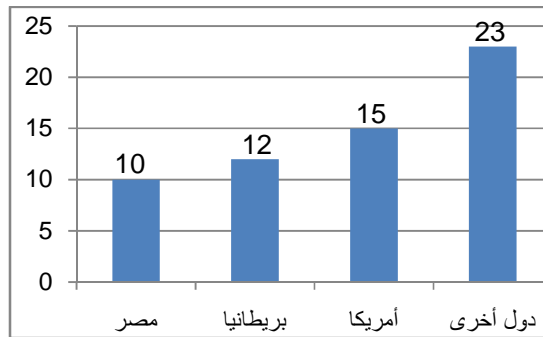
الساحات (الدول)				أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
دول أخرى	أمريكا	بريطانيا	مصر		
23	15	12	10	60	الآداب
8	---	1	3	12	القانون
6	18	13	1	38	الاقتصاد والعلوم السياسية
5	5	6	---	16	الهندسة
9	7	9	---	25	العلوم
<b>51</b>	<b>45</b>	<b>41</b>	<b>14</b>	<b>151</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

ومن خلال الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب والتي بها (60) عضواً، (10) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(12) تحصلوا عليها من الساحة البريطانية، و(15) تحصلوا عليها أيضاً من الساحة الأمريكية، هذا (23) حاصلون عليها من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-20)

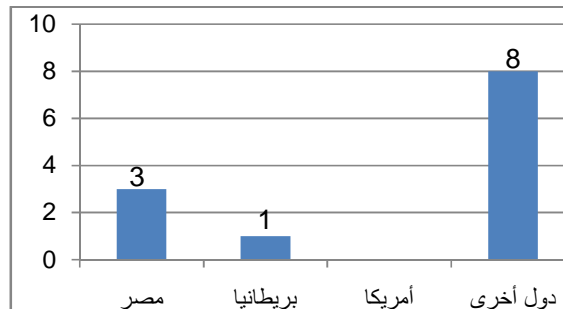
#### ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 1969 – 1983



وبالنظر لكلية القانون التي بها (12) عضواً، نجد أن (3) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية كما تحصل (1) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، وتحصل (8) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، نجد أن الساحة الأمريكية لم يتحصل منها أحد على هذه الدرجة، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-21)

#### ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 1969 – 1983

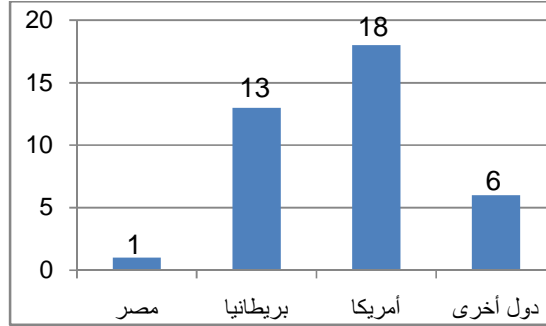


وبالإطلاع على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نجد بها (38) عضواً، تحصل عضو (1) على هذه الدرجة من الساحة المصرية، وتحصل (13) على هذه الدرجة من الساحة

البريطانية، وتحصل (18) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، أما (6) الباقون فقد تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى) يوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-22)

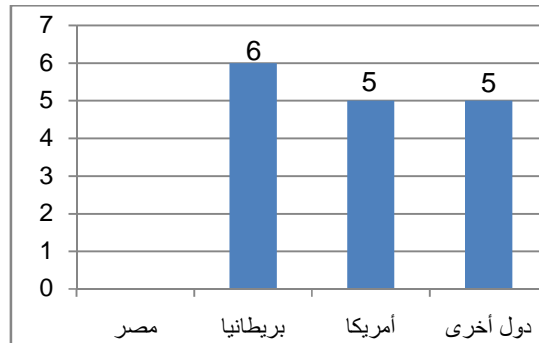
ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 1969 – 1983



وبملاحظة كلية الهندسة نجد بها (16) عضواً، (6) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، و(5) تحصلوا عليها من الساحة الأمريكية، و(5) حاصلون من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-23)

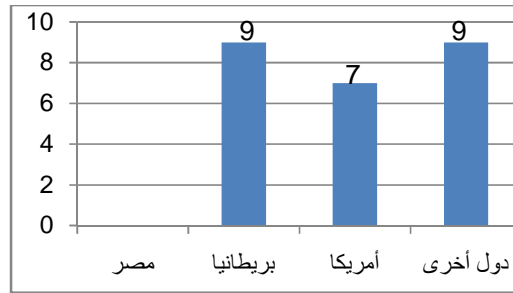
ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 1969 – 1983



وبالتدقيق في كلية العلوم والتي تحوي على (25) عضو، نجد أن (9) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية و(7) تحصلوا عليها من الساحة الأمريكية، كما تحصل (9) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-24)

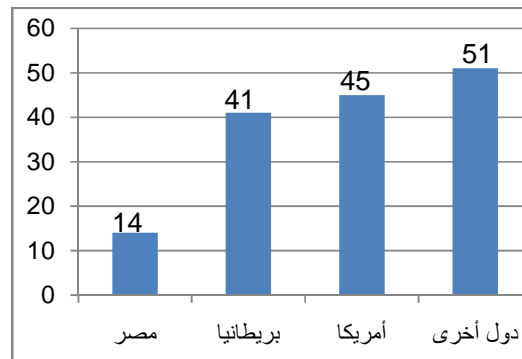
ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 1969 – 1983



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء درجة الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال هذه الفترة 1969 – 1983 والبالغ عددهم (151) عضواً، (14) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية و(41) تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية، هذا وتحصل (45) على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية، وهناك (51) تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات دول أخرى، ويوضح الشكل (2-25) تلك الساعات.

### الشكل رقم (2-25)

ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه خلال الفترة 1969 – 1983



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الدكتوراه على هذه الدرجة على الترتيب هي جامعات الساحة الأمريكية وجامعات الساحة البريطانية وجامعات الساحة المصرية، ومن ثم جامعات الساعات الأخرى .

## الخلاصة:

إن السياسات التعليمية خلال أي فترة زمنية هي وليدة البيئة المحيطة بها، سواءً أكانت هذه البيئة داخلية أم خارجية. لذا في هذا المبحث بدأنا بدراسة أول فترة زمنية من عمر هذه الدراسة وهي الممتدة من 1969-1983، والتي من خلالها حاولنا قياس تأثير بعض العوامل المؤثرة في عملية الإيفاد خلال هذه الفترة.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول اختص بالعوامل المؤثرة في اختيار الموفدين وبالتحديد موفدي درجتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة تدريس جامعة قاربيونس، وذلك بإخضاع هؤلاء الأعضاء لثلاثة معايير أساسية تمثلت في معايير علمية (تخصص – التقدير أو المعدل – العمر – معيد أو معين) ومعايير أيديولوجية (عضوية اللجان الثورية)، ومعايير أخرى (الحالة الاجتماعية – النوع).

وبتطبيق تلك المعايير على أعضاء درجة الماجستير أولاً والبالغ عددهم (249)، خلال هذه الفترة نجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (163)، أكبر من أعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (86)، والأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (178)، أكبر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات الأخرى والبالغ عددهم (71)، كما وجد أن الأعضاء المعيّدين والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (158)، أكبر من الأعضاء المعيّنين والبالغ عددهم (91).

هذا ووجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن التسعة عشرة وسن الاثنى والثلاثين عاماً، ومعدلات إيفادهم أيضاً تتراوح ما بين الأربعة والخمسين بالمائة (كأقل معدل) والتسعة والتسعين بالمائة (كأعلى معدل)، كما وجد أيضاً أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (119)، أقل من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (130).

هذا ونجد أن الأعضاء الذكور الموفدين خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (227)، أكبر من الأعضاء الإناث الموفدات خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (22)، والأعضاء المتزوجين والبالغ عددهم (148)، أكبر من الأعضاء العزاب والبالغ عددهم (101). كما نجد أيضاً أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (21)، أقل من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (249).



وبتطبيق تلك المعايير مرة أخرى على أعضاء درجة الدكتوراه والبالغ عددهم (151)، نجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (110)، أكبر من الأعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (41)، وأن الأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (132)، أكبر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات الأخرى والبالغ عددهم (19)، كما نجد أن الأعضاء الذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن الخمسة والعشرين (كأقل عمر) والواحد والأربعين عاماً (كأعلى عمر).

هذا ووجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (86)، أقل من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (65)، كما وأن الأعضاء الذكور والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (135)، أكبر من الأعضاء الإناث الموفدات والبالغ عددهم خلال هذه الفترة (16)، وأن الأعضاء الموفدين المتزوجين والبالغ عددهم (19)، أكبر من الأعضاء غير المتزوجين والبالغ عددهم (32)، كما وجد أيضاً أن الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (1)، أقل بكثير من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (151).

أما التقسيم الثاني فقد ركز على العوامل المؤثرة على اختيار جهة الإيفاد وفي العامل السياسي وبالتحديد في تأثير هذا العامل على اختيار ساحات الإيفاد لموفدي درجتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة تدريس جامعة قاريونس .

وبقياس ذلك التأثير على إجمالي أعضاء الماجستير في هذه الفترة أولاً والبالغ عددهم (249)، وجد أن (31) عضواً منهم تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية، وأن (63) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية ووجد أن (87) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية، ووجد أيضاً أن (68) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات الأخرى.

وبقياس ذلك التأثير مرة أخرى على أعضاء الدكتوراه خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (151)، وجد أن (14) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات المصرية و(41) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية و(45) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية و(51) عضواً تحصلوا عليها من ساحات أخرى.

## المبحث الثاني

( سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج خلال الفترة 1984 – 1999 )

تمهيد :

يعتبر هذا المبحث تكملة لدراسة الفترة السابقة والتي كانت محددة من الفترة 1969 وحتى 1983، لذا فإن هذا المبحث جاء لتغطية الفترة الممتدة من العام 1984 وحتى العام 1999، على اعتبار أن هذه الفترة تمثل المرحلة الثانية من عمر هذه الدراسة.

وسيقوم هذا المبحث أيضاً بنفس مهام واختصاصات المبحث السابق من حيث قياس العوامل المؤثرة على اختيار الموفدين أولاً، وقياس العوامل المؤثرة على اختيار ساحات الإيفاد ثانياً، لموفدي درجتي (الماجستير – الدكتوراه)، للفترة من (1984 – 1999)، وذلك بإخضاعهم لمجموعة معايير متعددة (علمية – إيديولوجية – أخرى) من خلالها يمكننا قياس وتحديد مدى ذلك التأثير.

أولاً/ العوامل المؤثرة في اختيار الموفدين خلال الفترة 1984 – 1999 :-

أ- موفدو الماجستير :

1- البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة: ويوضح الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة (1999-1984):-

جدول رقم (2-11)  
البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير  
خلال الفترة 1984 – 1999

جهة الترشيح		صفة العضو		الأعمار	التقدير العام بالنسبة المنوية	أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
جهة أخرى	الجامعة	معين	معيد				
15	15	20	10	41-25	99-54	30	الأداب
3	3	3	3	42-29	91-63	6	القانون
10	13	13	10	41-28	89-70	23	الاقتصاد والعلوم السياسية
16	24	20	20	40-27	97-73	40	الهندسة
24	42	27	39	38-27	99-68	66	العلوم
<b>68</b>	<b>97</b>	<b>83</b>	<b>82</b>			<b>165</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (30) عضواً، (15) أوفدوا بترشيح من الجامعات و (15) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (10) منهم بدرجة معيد و(20) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (99-54)% ومستويات أعمارهم تتراوح ما بين (41-25) عاماً، ونجد أن كلية القانون والتي بها (6) أعضاء، (3) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(3) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (3) منهم بدرجة معيد و(3) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين(63-91)% ومستويات أعمارهم ما بين (42-29) عاماً.

كما نجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي بها (23) عضواً، (13) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(10) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (10) منهم بدرجة معيد و(13) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (89-70)%، ومستويات أعمارهم ما بين (41-28) عاماً .

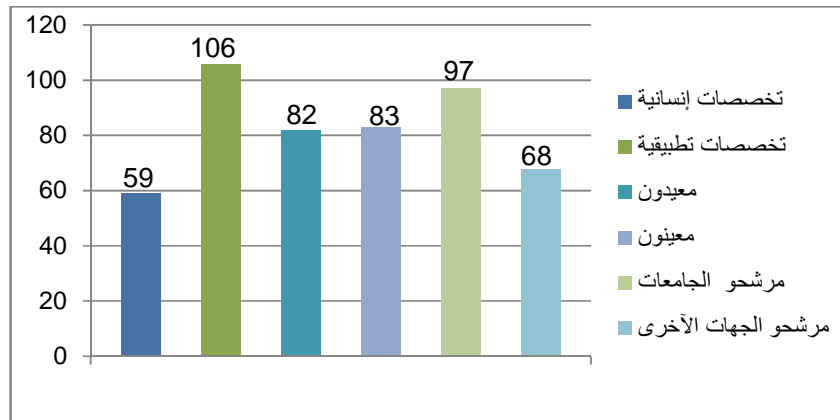
هذا ونجد كلية الهندسة بها (40) عضواً، (24) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(16) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (20) منهم بدرجة معيد و(20) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (97-73) % ومستويات أعمارهم ما بين (40-27) عاماً.

لنجد أخيراً أن كلية العلوم والتي بها (66) عضواً، (42) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(24) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (39) منهم بدرجة معيد و(27) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (68-98) % ومستويات أعمارهم ما بين (27-38) عاماً.

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال الفترة الممتدة من 1984-1999، كان بها (165) عضو ماجستير بكلياتها الخمس السابقة حاصلون على هذه الدرجة من الخارج، (59) تحصلوا عليها في التخصصات الإنسانية، و(106) تحصلوا عليها في التخصصات التطبيقية، (82) منهم بدرجة معيد و(83) بدرجة معين، (97) رشحوا من الجامعات و(68) رشحوا من قبل جهات أخرى، ويوضح الشكل (2-26) ذلك، كما يمكننا القول إن معدلات إيفادهم تتراوح ما بين (54%) كأقل معدل و(98%) كأعلى معدل، ومستويات أعمارهم تتراوح ما بين (25) عاماً كأدنى عمر و(42) عاماً كأعلى عمر، ويوضح الشكلان (2-27) و(2-28) متوسط أعمارهم ومتوسط معدلاتهم على الترتيب حسب كل كلية:

#### الشكل رقم (2-26)

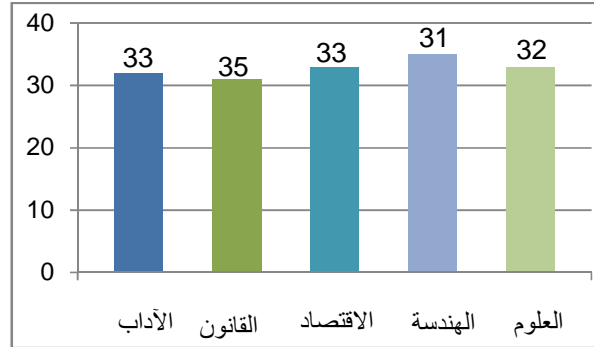
الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشحون من الجامعات وغير الجامعات  
وتخصصاتهم (إنساني - تطبيقي) خلال الفترة 1984 - 1999



يبين الشكل السابق، أن أعضاء التخصصات التطبيقية أكثر من أعضاء التخصصات الإنسانية، والأعضاء المعيدون أقرب للأعضاء المعينين، والأعضاء المرشحين من قبل الجامعات أكثر من الأعضاء المرشحين من قبل الجهات الأخرى.

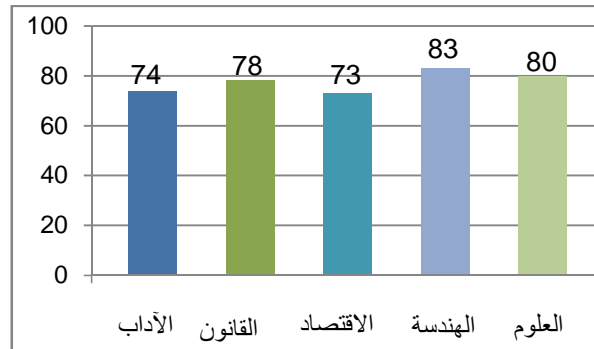
### الشكل رقم (27-2)

متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة 1984 – 1999



### الشكل رقم (28-2)

متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة 1984 – 1999



يتضح من الشكلين السابقين، الشكل (27-2)، والشكل (28-2)، أن متوسط أعمار أعضاء الماجستير بالكلية الخمسة على الترتيب على النحو التالي : الآداب (33) – القانون (35) – الاقتصاد (33) – الهندسة (31) – العلوم (32)، وأن متوسط معدلاتهم على الترتيب كالتالي : 74% (الآداب) – 78% (القانون) – 73% (الاقتصاد) – 83% (الهندسة) – 80% (العلوم).

## 2-المعايير الأيديولوجية " عضوية اللجان الثورية " :

ويحاول الجدول الآتي قياس هذا المعيار للأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 1984-1999:

جدول رقم (2-12)  
أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية  
خلال الفترة 1984 – 1999

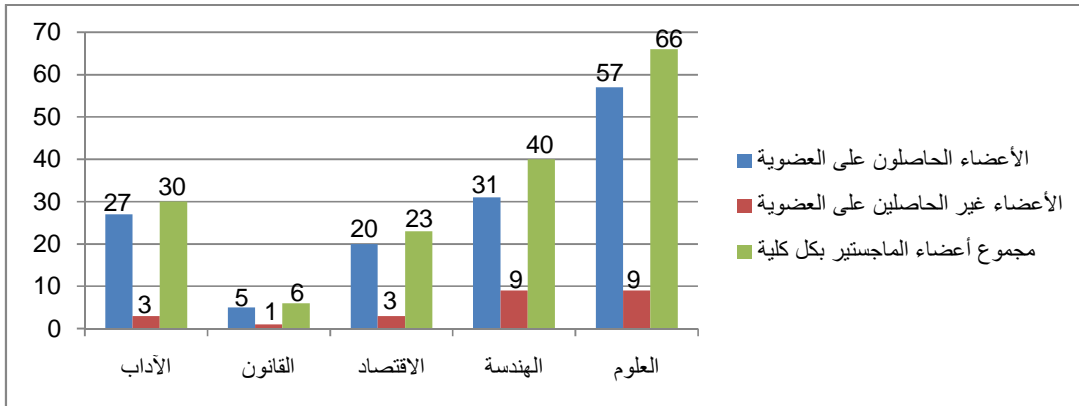
أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية	أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
27	30	الأداب
5	6	القانون
20	23	الاقتصاد والعلوم السياسية
31	40	الهندسة
57	66	العلوم
<b>140</b>	<b>165</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظتنا للجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (27) عضواً من أصل (30) حاصلين على العضوية (عضوية حركة اللجان الثورية)، ونجد أن كلية القانون بها (5) أعضاء من أصل (6) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (20) عضواً من أصل (23) حاصلين على هذه العضوية، ونجد كلية الهندسة بها (31) عضواً من أصل (40) حاصلين على هذه العضوية، وأخيراً نجد كلية العلوم بها (57) عضواً من أصل (66) حاصلين على هذه العضوية، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

الشكل رقم (2-29)

### أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على عضوية خلال الفترة 1984-1999



ومن الشكل السابق، نجد أن هناك حوالي (25) عضواً من أصل (165) غير حاصلين على العضوية (اللجان الثورية) عند إيفادهم لدرجة الماجستير، كما نجد أن أكثر الحاصلين على العضوية هم من أعضاء التخصصات التطبيقية، ويتضح ذلك بمقارنتهم بأعضاء التخصصات الإنسانية، فمثلاً كلية العلوم بها (66) عضواً (9) فقط غير حاصلين و(57) حاصلون.

### 3- المعايير الأخرى :

يوضح الجدول الآتي هذه المعايير ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 1984-

1999:-

جدول رقم (2-13)  
نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير  
خلال هذه الفترة 1984 – 1999

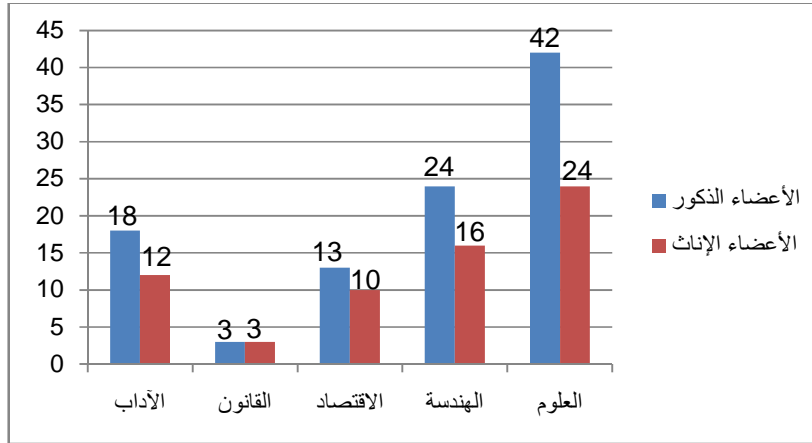
الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
متزوجون	عزاب	إناث	ذكور		
22	8	12	18	30	الآداب
6	0	3	3	6	القانون
18	5	10	13	23	الاقتصاد والعلوم السياسية
21	19	16	24	40	الهندسة
46	20	24	42	66	العلوم
113	52	65	100	165	المجموع

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (18) عضواً من الذكور و(12) إناث، (22) منهم متزوجون و(8) عزاب، ونجد أن كلية القانون بها (3) إناث و(3) ذكور متزوجون جميعاً، لنجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نجد بها (13) عضواً ذكور و(10) إناث، (18) متزوجون و(5) عزاب، هذا ونجد أيضاً أن كلية الهندسة نجد بها (24) عضواً ذكور و(16) إناث و(21) متزوجون و(19) عزاب، وأخيراً نجد أن كلية العلوم بها (24) عضواً إناث و(42) ذكور، (46) منهم متزوجون و(20) عزاب، ويوضح ذلك الشكلان (2-30) و(2-31) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث) و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب):-

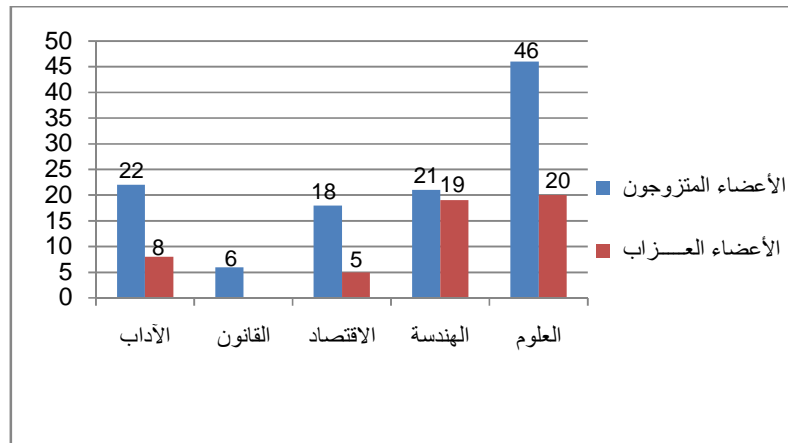
### الشكل رقم (2-30)

#### الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 1984 - 1999



### الشكل رقم (2-31)

#### الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة 1984 - 1999



ومن بيانات الشكلين السابقين الشكل (2-30) والشكل (2-31)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ عددهم (100)، أكثر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهم (65)، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ عددهم (113)، أكثر من الأعضاء غير المتزوجين والبالغ عددهم (52).



ويبين الجدول (2-14) المجموع الكلي لأعضاء الماجستير بجامعة قارونس خلال الفترة 1984-1999 وبالتحديد الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل:

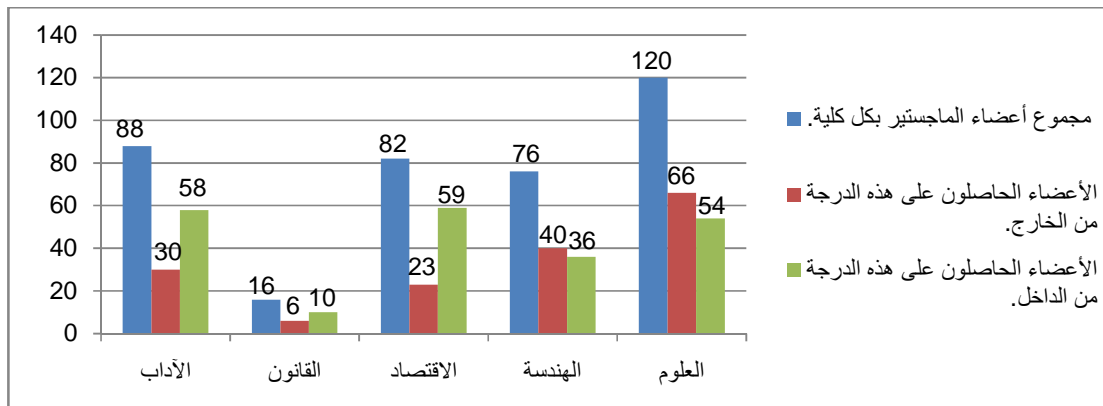
**جدول رقم (2-14)**  
**الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية)**  
**خلال الفترة 1984 – 1999**

أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	مجموع أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
58	30	88	الأداب
10	6	16	القانون
59	23	82	الاقتصاد والعلوم السياسية
36	40	76	الهندسة
54	66	120	العلوم
<b>217</b>	<b>165</b>	<b>382</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (59) عضواً من أصل (88) تحصلوا على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أن كلية القانون بها (10) أعضاء من أصل (16) تحصلوا على هذه الدرجة من الداخل، كما نجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (59) عضواً من أصل (82) تحصلوا على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أن كلية الهندسة بها (36) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من الداخل، وكذلك نجد كلية العلوم حيث نجد بها (54) عضواً من أصل (120) حاصلون على هذه الدرجة من الداخل، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

**شكل رقم (2-32)**  
**الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج**  
**خلال الفترة 1984 – 1999**



ومن الشكل السابق، يتضح أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل والبالغ عددهم (217) أكثر من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (165).

ب-: موفدو الدكتوراه :-

1- البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة: ويوضح الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة 1984-1999:

**جدول رقم (2-15)**  
**البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه**  
**خلال الفترة 1984 – 1999**

الأعمار	جهة الترشيح		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
	جهة أخرى	جامعة		
43-32	14	41	55	الآداب
43-35	1	5	6	القانون
42-29	3	23	26	الاقتصاد والعلوم السياسية
40-33	3	31	34	الهندسة
42-28	15	57	72	العلوم
	<b>36</b>	<b>157</b>	<b>193</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

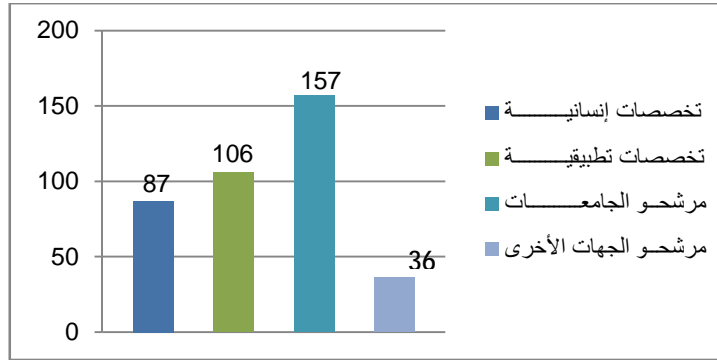
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (55) عضواً، (41) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(14) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (43-32) عاماً، ونجد أن كلية القانون بها (6) أعضاء، (5) أوفدوا بترشيح من الجامعات، و(1) أوفد بترشيح من قبل جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (43-35) عاماً، كما نجد أيضاً أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (26) عضواً، (23) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(3) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (42-29) عاماً.

لنجد أيضاً أن كلية الهندسة بها (34) عضواً، (31) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(3) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (40-33) عاماً، وأخيراً نجد كلية العلوم والتي بها (72) عضواً، (57) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(15) أوفدوا بترشيح من قبل جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (42-28) عاماً .

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال هذه الفترة 1984 – 1999، كان بها (193) عضو دكتوراه بكلياتها الخمس السابقة حاصلون على هذه الدرجة من الخارج، (87)

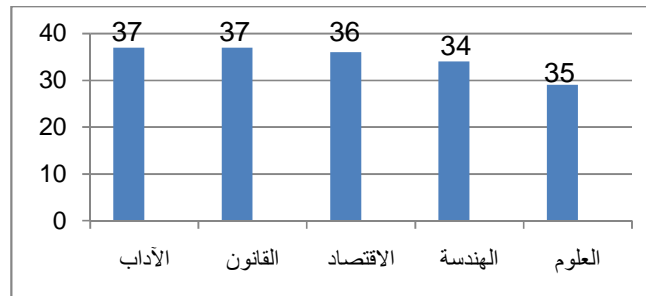
تحصلوا على هذه الدرجة في التخصص الإنساني و(106) تحصلوا عليها في التخصصات التطبيقية، (157) رشحتهم الجامعات، و(36) رشحوا من قبل جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (28) عاماً كأقل عمر و(43) عاماً كأقصى عمر، ويوضح الشكل (2-33) اختصاصاتهم والجهات المرشحين منها، ويوضح الشكل (2-34) متوسط أعمارهم .

**الشكل رقم (2-33)**  
الأعضاء المرشحون من الجامعات وغير الجامعات (الجهات الأخرى) وتخصصاتهم (إنساني – تطبيقي) خلال الفترة 1984 - 1999



ويبين الشكل السابق، أن أعضاء التخصصات التطبيقية أكثر من أعضاء التخصصات الإنسانية، كما نجد أن الأعضاء المرشحين من الجامعات أكثر من الأعضاء المرشحين من الجهات الأخرى.

**الشكل رقم (2-34)**  
متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال الفترة 1984 – 1999



يتضح من الشكل السابق، أن متوسط أعمار أعضاء الكليات الخمسة على الترتيب كالاتي : الأدب

(37) – القانون (37) – الاقتصاد (36) – الهندسة (34) – العلوم (35) .

## 2- المعايير الأيديولوجية " عضوية اللجان الثورية ":

يحاول الجدول الآتي قياس هذا المعيار بالنسبة للأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 1984-1999:-

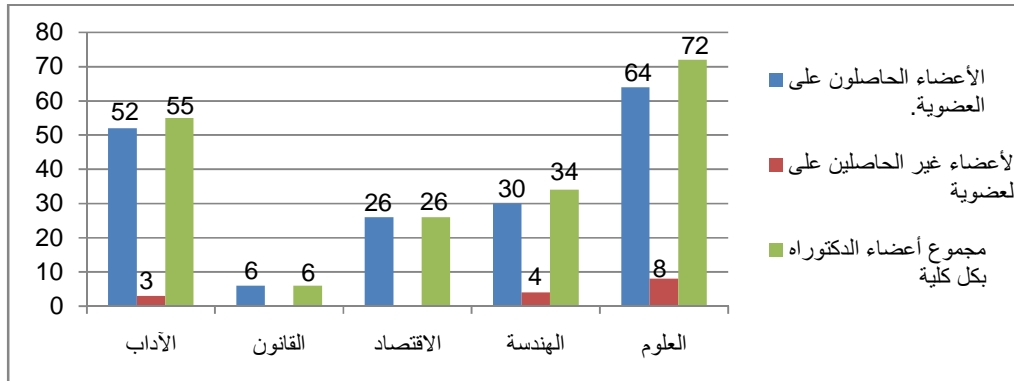
**جدول رقم (2-16)**  
**أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية**  
**خلال الفترة 1984 - 1999**

أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية	أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
52	55	الأداب
6	6	القانون
26	26	الاقتصاد والعلوم السياسية
30	34	الهندسة
64	72	العلوم
<b>178</b>	<b>193</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (52) عضواً من أصل (55) حاصلين على العضوية، ونجد أن كلية القانون بها (6) أعضاء من أصل (6) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (26) عضواً من أصل (26) حاصلين على بطاقة هذه العضوية، كما نجد أن كلية الهندسة بها (30) عضواً من أصل (34) حاصلين على هذه العضوية وأخيراً كلية العلوم بها (72) عضواً من أصل (64) حاصلين على هذا العضوية، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

**الشكل رقم (2-35)**  
**أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية**  
**خلال الفترة 1984 - 1999**



ومن الشكل السابق، نجد أن هناك حوالي (15) عضواً من أصل (193) غير حاصلين على عضوية اللجان الثورية عند إيفادهم لدرجة الدكتوراه، كما نجد تقارباً واضحاً جداً بين الأعضاء الحاصلين والأعضاء الموجودين خلال هذه الفترة، فمثلاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (26) عضواً جميعهم حاصلين على العضوية.

### 3- المعايير الأخرى :

ويوضح الجدول الآتي هذا المعيار ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 1984-

1999:-

جدول رقم (2-17)  
نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه  
خلال الفترة 1984 – 1999

الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
متزوجون	عزاب	إناث	ذكور		
43	12	13	42	55	الآداب
6	--	2	4	6	القانون
20	6	3	23	26	الاقتصاد والعلوم السياسية
32	2	6	28	34	الهندسة
63	9	9	63	72	العلوم
<b>164</b>	<b>29</b>	<b>33</b>	<b>160</b>	<b>193</b>	<b>المجموع</b>

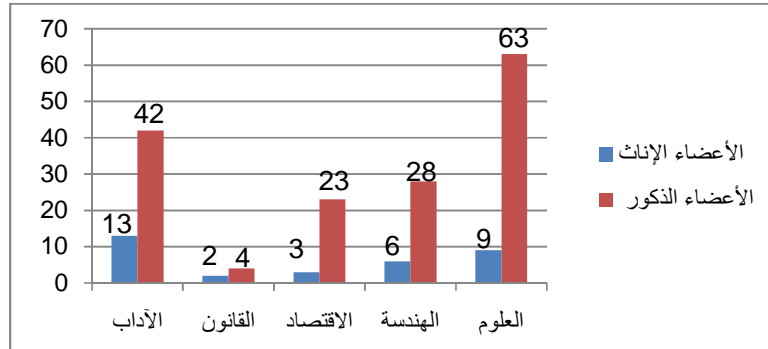
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (42) عضواً من الذكور و(13) من الإناث، (43) منهم متزوجون و(12) عزاب، ونجد أن كلية القانون بها (4) أعضاء

ذكور و(2) إناث متزوجون، كما أن كلية الاقتصاد بها (23) عضواً ذكور و(3) إناث، (20) متزوجون و(6) عزاب، لنجد أن في كلية الهندسة نجد بها (28) عضواً ذكور و(6) إناث، (32) منهم متزوجون و(2) عزاب، وأخيراً نجد كلية العلوم بها (63) عضواً من ذكور و(9) من الإناث، (63) منهم متزوجون و(9) عزاب، ويوضح الشكلان (2-36) و(2-37) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث) و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب):-

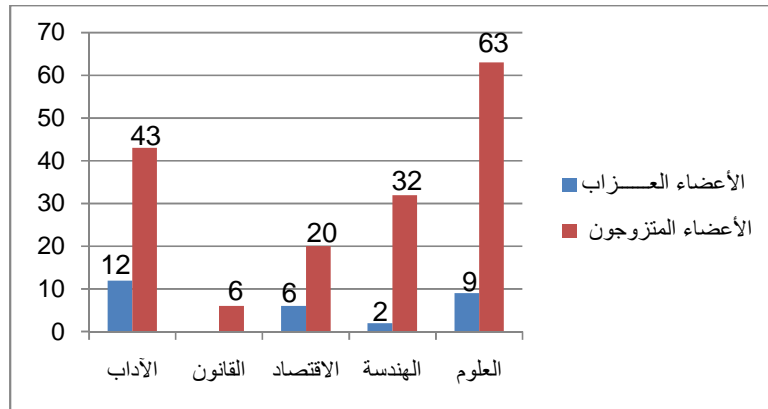
### الشكل رقم (2-36)

الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 1984 - 1999



### الشكل رقم (2-37)

الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة 1984 - 1999



ومن بيانات الشكلين السابقين، الشكل (2-36) والشكل (2-37)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ عددهم (160)، أكثر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهم (33)، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ (164)، أكثر من الأعضاء العزاب والبالغ عددهم (29) في كافة الكليات .

وبيين الجدول (2-18) المجموع الكلي لأعضاء الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال الفترة 1984-1999 وبالتحديد الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل:-

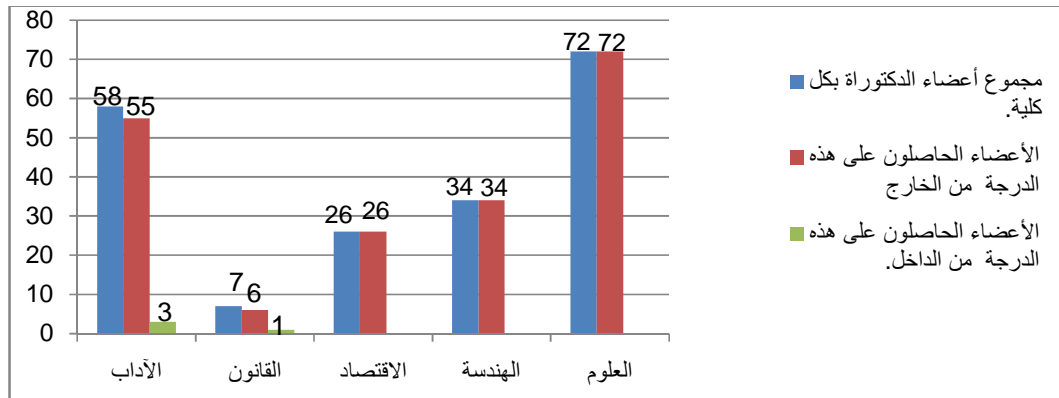
**جدول رقم (2-18)**  
الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية)  
خلال الفترة 1984 – 1999

أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	مجموع أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
3	55	58	الأداب
1	6	7	القانون
---	26	26	الاقتصاد والعلوم السياسية
---	34	34	الهندسة
---	72	72	العلوم
<b>4</b>	<b>193</b>	<b>197</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أنه ليس هنالك أعضاء حاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل إلا أربعة أعضاء، ثلاثة بكلية الآداب وواحد بكلية القانون، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

**شكل رقم (2-38)**  
الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج  
خلال الفترة 1984 – 1999



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه من الداخل والبالغ عددهم (4)، أقل بكثير من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه من الخارج والبالغ عددهم (193).

ثانياً/ العوامل المؤثرة في اختيار ساحات الإيفاد خلال الفترة 1984 – 1999:

أ- ساحات إيفاد أعضاء الماجستير خلال الفترة 1984 – 1999 :-

ويوضح الجدول الآتي الساحات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة (الماجستير) خلال هذه الفترة وبالتحديد الساحات الآتية (الأمريكية – البريطانية – المصرية).

**جدول رقم (2-19)**  
**ساحات الإيفاد لأعضاء درجة الماجستير**  
**خلال الفترة 1984- 1999**

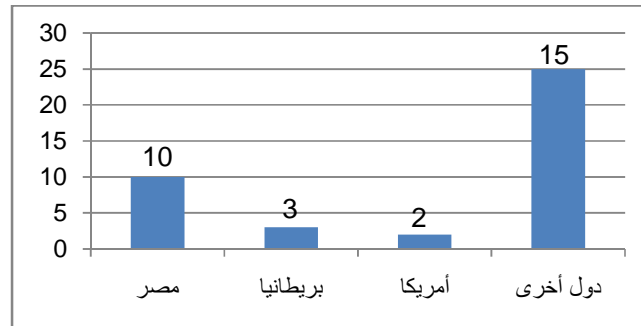
الساحات (الدول)				أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
ساحات أخرى	أمريكا	بريطانيا	مصر		
15	2	3	10	30	الآداب
4	---	---	2	6	القانون
13	1	4	5	23	الاقتصاد والعلوم السياسية
27	2	10	1	40	الهندسة
43	2	18	3	66	العلوم
<b>102</b>	<b>7</b>	<b>35</b>	<b>21</b>	<b>165</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (30) عضواً، (10) حصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(3) حصلوا عليها من الساحة البريطانية، و(2) حصلوا عليها من الساحة الأمريكية، (15) حصلوا على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

**شكل رقم (2-39)**

**ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 1984- 1999**

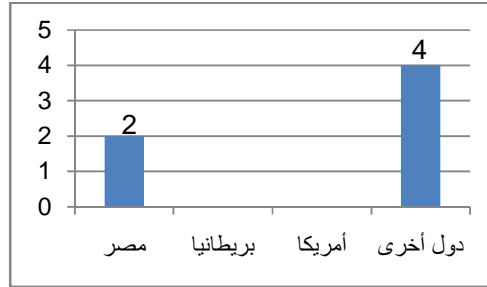




وبالنظر لكلية القانون والتي بها (6) أعضاء، نجد أن (2) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(4) تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى) ولم يتحصل أحد على هذه الدرجة من الساحة البريطانية و الساحة الأمريكية، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

#### شكل رقم (2-40)

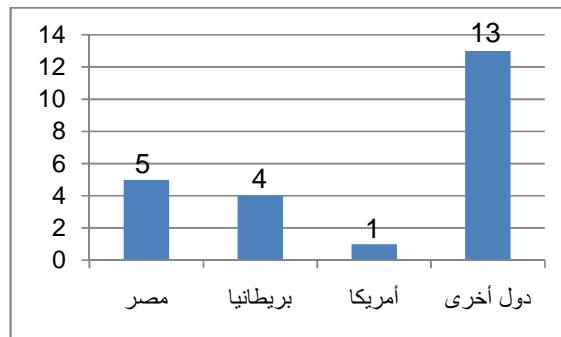
ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 1984-1999



وبالاطلاع على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نجد بها (23) عضواً، (5) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و (4) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، و(1) تحصل على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، و(13) تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

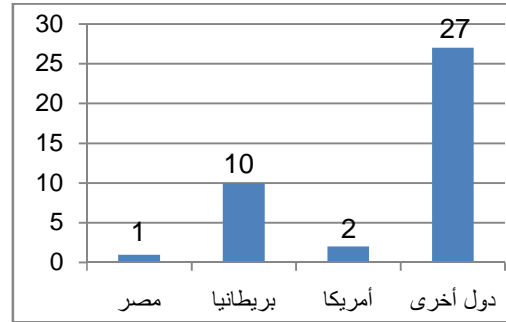
#### شكل رقم (2-41)

ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 1984-1999



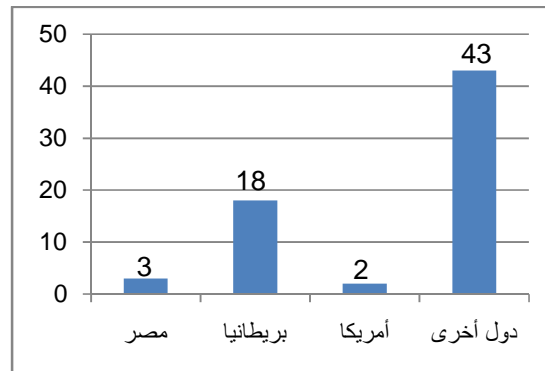
وبملاحظة كلية الهندسة نجد بها (40) عضواً، تحصل (1) عضو على هذه الدرجة من الساحة المصرية، وتحصل (10) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية وتحصل (2) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، هذا وتحصل (27) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

شكل رقم (2-42)  
ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 1984-1999



وبالتدقيق في كلية العلوم والتي تحتوي على (66) عضواً، نجد أن (3) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(18) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، وتحصل أيضاً (2) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل (43) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

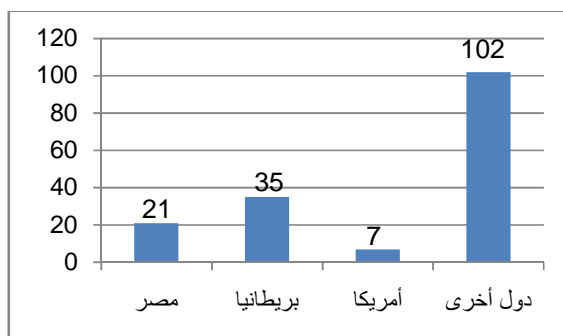
شكل رقم (2-43)  
ساحات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 1984-1999



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء الماجستير بجامعة قاريونس خلال الفترة 1984 – 1999 والبالغ عددهم (165) عضواً، تحصل منهم (21) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل منهم (35) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، كما تحصل (7) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل (102) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى) ، ويوضح الشكل ذلك :-

## شكل رقم (2-44)

ساحات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير خلال الفترة 1984-1999



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الماجستير على هذه الدرجة خلال هذه الفترة على الترتيب هي جامعات: جامعات الساحة البريطانية، وجامعات الساحة المصرية، وجامعات الساحات الأخرى ومن ثم جامعات الساحة الأمريكية .

ب- ساحات إيفاد أعضاء درجة الدكتوراه خلال الفترة 1984 – 1999:-

ويوضح الجدول الآتي الساحات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة (الدكتوراه) خلال هذه الفترة وبالتحديد الساحات الآتية: (الأمريكية – البريطانية – المصرية).

## جدول رقم (2-20)

ساحات الإيفاد لأعضاء درجة الدكتوراه خلال الفترة 1984-1999

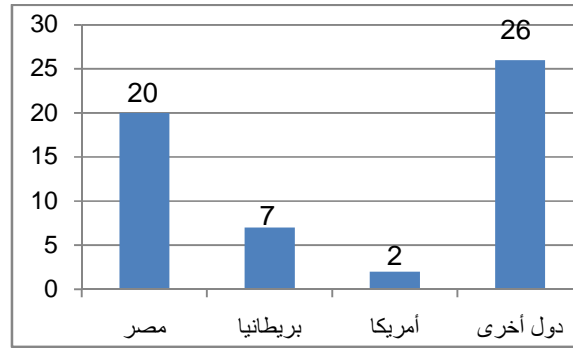
الساحات (الدول)				أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
مصر	بريطانيا	أمريكا	ساحات أخرى		
20	7	2	26	55	الآداب
3	---	---	3	6	القانون
8	5	---	13	26	الاقتصاد والعلوم السياسية
2	8	2	22	34	الهندسة
5	13	1	53	72	العلوم
38	33	5	117	193	المجموع

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

من خلال الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (55) عضواً، (20) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(7) تحصلوا عليها من الساحة البريطانية، و(2) تحصلوا عليها

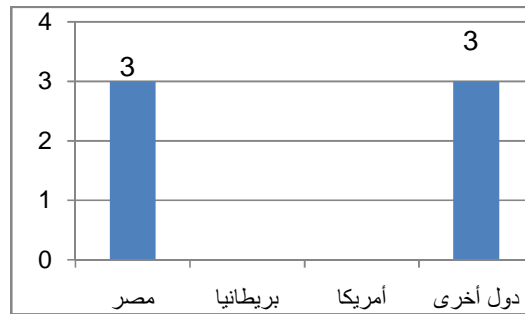
أيضاً من الساحة الأمريكية، و(26) تحصلوا عليها من جامعات ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

**شكل رقم ( 2-45 )**  
**ساعات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 1984- 1999**



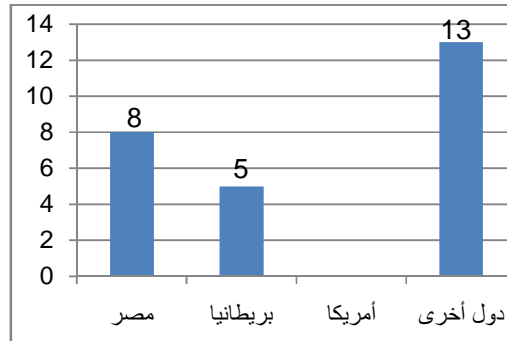
وبالنظر لكلية القانون والتي بها (6) أعضاء، فقد تحصل (3) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل (3) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى) ، أما الساحة البريطانية والأمريكية فلم يتحصل منها أحد على هذه الدرجة، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

**شكل رقم ( 2-46 )**  
**ساعات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 1984- 1999**



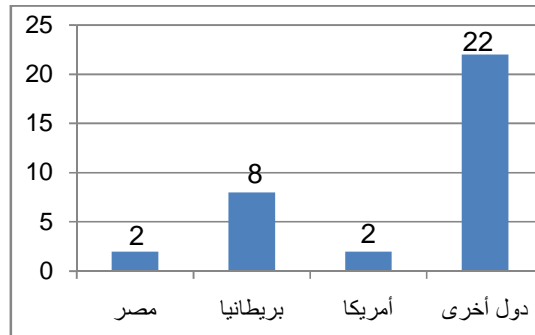
وبالإضافة إلى ذلك، تحصل (8) طلاب على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نجد بها (26) عضواً تحصل (8) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل (5) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، وتحصل (13) على هذه الدرجة من ساحات أخرى، أما الساحة الأمريكية لم يتحصل منها أحد على هذه الدرجة، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

شكل رقم (2-47)  
ساعات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 1984-1999



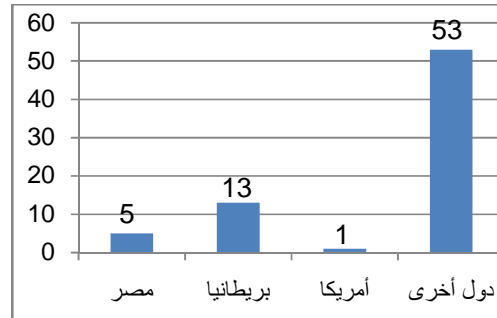
وبملاحظة كلية الهندسة نجد بها (34) عضواً (2) تحسلاً على هذه الدرجة من الساحة المصرية، وتحصل (8) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية وتحصل (2) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل (22) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

شكل رقم (2-48)  
ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 1984-1999



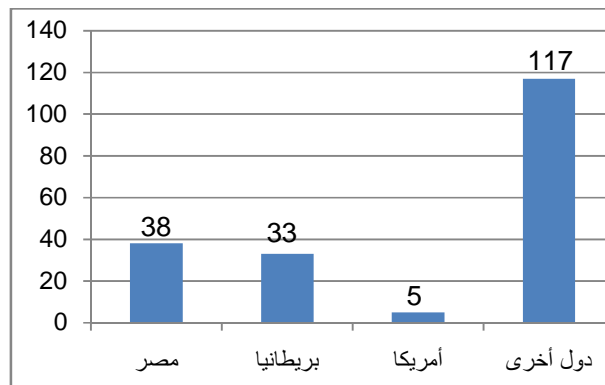
وبالتدقيق في كلية العلوم والتي كانت تحوي على (72) عضواً، (5) تحسلاً على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل (13) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية و(1) تحصل على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية وهذا وتحصل (53) عضواً على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

شكل رقم (2-49)  
ساحات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 1984- 1999



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء درجة الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال هذه الفترة 1984 – 1999 والبالغ عددهم (193) عضواً، تحصل منهم (38) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل منهم (33) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، هذا وتحصل (5) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل منهم (117) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل التالي ذلك:-

الشكل رقم (2-50)  
ساحات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه  
خلال الفترة من 1984- 1999



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الدكتوراه على هذه الدرجة خلال هذه الفترة على الترتيب هي جامعات الساحة المصرية، وجامعات الساحة البريطانية، وجامعات الساحات المختلفة، ومن ثم جامعات الساحة الأمريكية .

## الخلاصة:

ومن خلال تقسيم هذا المبحث أيضاً إلى قسمين رئيسيين تناول الأول فيها العوامل المؤثرة على اختيار الموفدين، وبتطبيق تلك العوامل على أعضاء درجة الماجستير أولاً والبالغ عددهم (165)، وجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (59)، أقل من الأعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (106)، وإن الأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (97)، أكثر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات الأخرى والبالغ عددهم (68)، كما وجد أن الأعضاء المعيدون والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (82)، مساوياً للأعضاء المعينين والبالغ عددهم (83).

كما وجد أيضاً أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن الخامسة والعشرين وسن الاثنى والأربعين عاماً، وأن معدلات إيفادهم تتراوح أيضاً ما بين الأربعة والخمسين بالمائة (كأقل معدل) والتسعة والتسعين بالمائة (كأعلى معدل)، هذا ونجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (140)، أكثر من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (25) والذين تم إيفادهم أيضاً خلال هذه الفترة.

ووجد أيضاً أن الأعضاء الذكور الموفدين خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (100)، أكثر من الأعضاء الإناث الموفدات خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (65)، والأعضاء المتزوجين والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (113)، أكثر من الأعضاء العزاب والبالغ عددهم (52). كما وجد أيضاً أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (217)، أكثر من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (165).

وبتطبيق تلك العوامل مرة أخرى على أعضاء درجة الدكتوراه أيضاً والبالغ عددهم (193)، وجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (87)، أقل من الأعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (106)، وأن الأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (157)، أكثر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات الأخرى والبالغ عددهم (36)، كما وجد أن الأعضاء الذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن الثامنة والعشرين (كأقل عمر) والثلاثة والأربعين عاماً (كأعلى عمر).

هذا ووجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (178)، أكثر من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (15)، هذا وجد أيضاً أن الأعضاء الذكور والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (160)، أكثر من الأعضاء الإناث الموفدات والبالغ عددهن خلال هذه الفترة (33)، والأعضاء الموفدين المتزوجين والبالغ عددهم (164)، أكثر من الأعضاء غير المتزوجين والبالغ عددهم (29)، كما وجد أيضاً أن الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (4)، أقل بكثير من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (193).

وتناول القسم الثاني العوامل المؤثرة على اختيار جهة الإيفاد لموفدي درجتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة تدريس جامعة قاريونس، وبقياس ذلك التأثير على إجمالي أعضاء الماجستير أولاً خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (165)، وجد أن (21) عضواً منهم تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية، و(35) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية و(7) أعضاء تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية، وجد أن (102) تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات الأخرى.

وبقياس ذلك التأثير مرة أخرى على أعضاء الدكتوراه خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (193)، وجد أن (38) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات المصرية و(33) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية و(5) أعضاء تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية و(117) عضواً تحصلوا عليها من ساحات أخرى.



### المبحث الثالث

( سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج خلال الفترة 2000 – 2008 )

#### تمهيد :

جاء هذا المبحث كمرحلة ختامية لدراسة الفترات المحددة السابقة، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات زمنية مقارنة، الأولى امتدت من العام 1969 – 1983، والثانية امتدت من العام 1984 – 1999، والثالثة تمتد من العام 2000 – 2008 .

وتأتي هذه الفترة 2000 – 2008 كمرحلة أخيرة من عمر تلك الفترات، لذا سيقوم هذا المبحث بما قام به المبحثان (الأول والثاني) من هذا الفصل، وهو قياس لتأثير العوامل المؤثرة على اختيار الموفدين أولاً، وقياس تأثير العوامل المؤثرة على اختيار جهة الإيفاد ثانياً، لموفدي درجتي الماجستير والدكتوراه معاً خلال الفترة (2000 – 2008).

أولاً العوامل المؤثرة في اختيار الموفدين خلال الفترة 2000 – 2008:-

أ- موفدو الماجستير :

1. البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة: يوضح الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة (2008-2000):-

### جدول رقم (2-21)

البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الماجستير

خلال الفترة 2000 – 2008

جهة الترشيح		صفة العضو		الأعمار	التقدير العام بالنسبة المئوية	أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
جهة أخرى	الجامعة	معين	معيد				
7	13	9	11	39-29	91-60	20	الآداب
3	2	3	2	38-30	92-75	5	القانون
7	6	3	5	36-29	94-69	13	الاقتصاد والعلوم السياسية
7	18	8	17	36-28	98-71	25	الهندسة
10	20	12	18	40-29	93-70	30	العلوم
<b>34</b>	<b>59</b>	<b>40</b>	<b>53</b>			<b>93</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (20) عضواً، (13) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(7) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (11) منهم بدرجة معيد و(9) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (91-60)% ومستويات أعمارهم ما بين (39-29) عاماً، ونجد أن كلية القانون بها (5) أعضاء، (2) أوفدوا بترشيح من الجامعة و(3) أوفدوا بترشيح من الجهات الأخرى، (2) منهم بدرجة معيد و(3) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (92-75)% ومستويات أعمارهم ما بين (38-30) عاماً.

كما نجد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي بها (13) عضواً، (6) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(7) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (5) منهم بدرجة معيد و(8) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (94-69)%، ومستويات أعمارهم ما بين (36-29) عاماً.

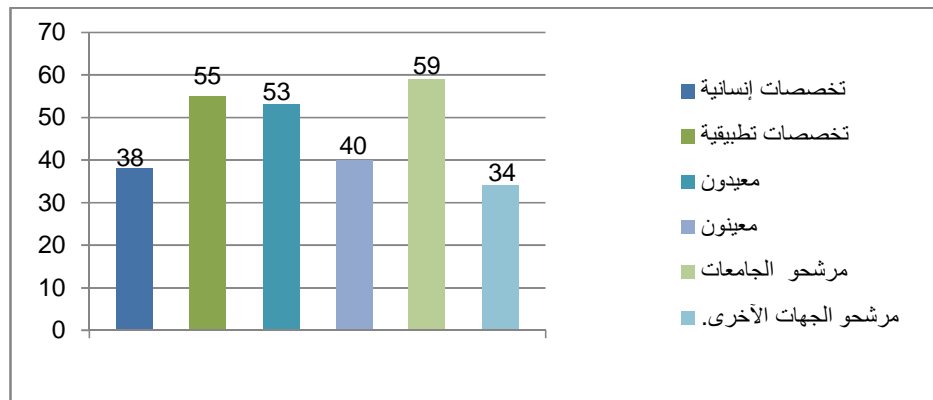
هذا ونجد كلية الهندسة نجد بها (25) عضواً، (18) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(7) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (17) منهم بدرجة معيد و(8) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما

بين (71-98) % ومستويات أعمارهم ما بين (28-36) عاماً، لنجد أخيراً كلية العلوم والتي بها (30) عضواً، (20) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(10) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، (18) منهم بدرجة معيد و(12) بدرجة معين، معدلات إيفادهم ما بين (70-93) % ومستويات أعمارهم ما بين (29-40) عاماً .

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال هذه الفترة 2000 – 2008، كان بها (93) عضواً ماجستير بكلياتها الخمس السابقة حاصلون على هذه الدرجة من الخارج، (38) حاصلون عليها في التخصصات الإنسانية، و(55) حاصلون عليها في التخصصات التطبيقية، منهم (53) بدرجة معيد و(40) بدرجة معين، (59) رشحوا من الجامعات و(34) رشحوا من قبل جهات أخرى، ويوضح الشكل (2-51) ذلك، كما يمكننا القول إن معدلات إيفادهم تتراوح ما بين (60%) كأقل معدل (98%) كأعلى معدل، ومستويات أعمارهم تتراوح ما بين (28) عاماً كأدنى عمر و(40) عاماً كأعلى عمر، ويوضح الشكلان (2-52) و(2-53)، متوسط أعمارهم ومتوسط معدلاتهم على الترتيب حسب كل كلية .

### الشكل رقم (2-51)

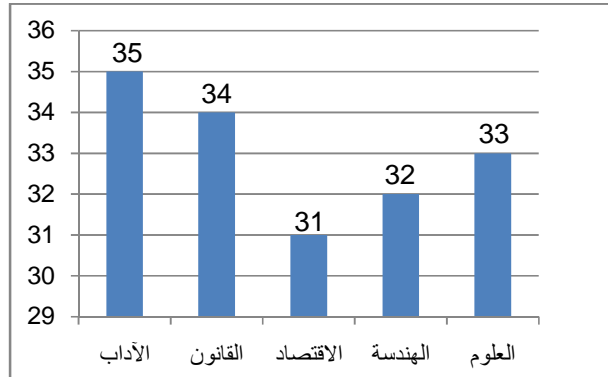
الأعضاء المعيدون والمعيّنون والمرشحون من الجامعات وغير الجامعات  
وتخصصاتهم (إنساني – تطبيقي) خلال الفترة 2000 - 2008



يبين الشكل السابق أن أعضاء التخصصات التطبيقية أكثر من أعضاء التخصصات الإنسانية، والأعضاء المعيدون أكثر من الأعضاء المعينين، والأعضاء المرشحين من الجامعات أكثر من الأعضاء المرشحين من قبل الجهات الأخرى.

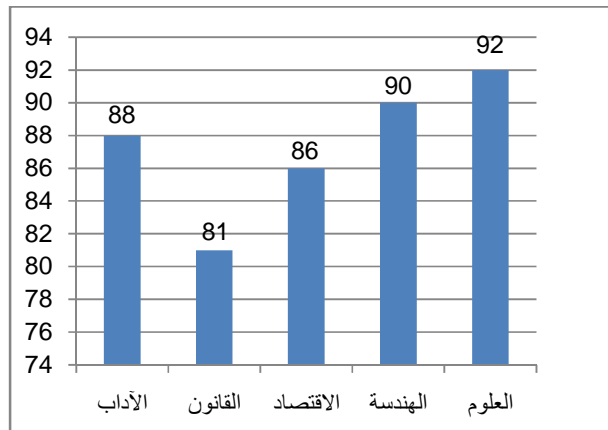
### الشكل رقم (2-52)

متوسط أعمار أعضاء الماجستير خلال الفترة 2000 – 2008



### الشكل رقم (2-53)

متوسط معدلات أعضاء الماجستير خلال الفترة 2000 – 2008



وبملاحظة الشكلين السابقين، الشكل (2-52) والشكل (2-53)، نجد أن متوسط أعمار أعضاء الماجستير بالكلية الخمس السابقة على الترتيب: الآداب (35) – القانون (34) – الاقتصاد (31) – الهندسة (32) – العلوم (33)، وأن متوسط معدلاتهم على الترتيب كالتالي: 88% (الآداب) – 81% (القانون) – 86% (الأعضاء) – 90% (الهندسة) – 92% (العلوم).

ب- المعايير الأيديولوجية " معيار عضوية اللجان الثورية " :

يحاول الجدول الآتي قياس هذا المعيار لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 2000-2008:

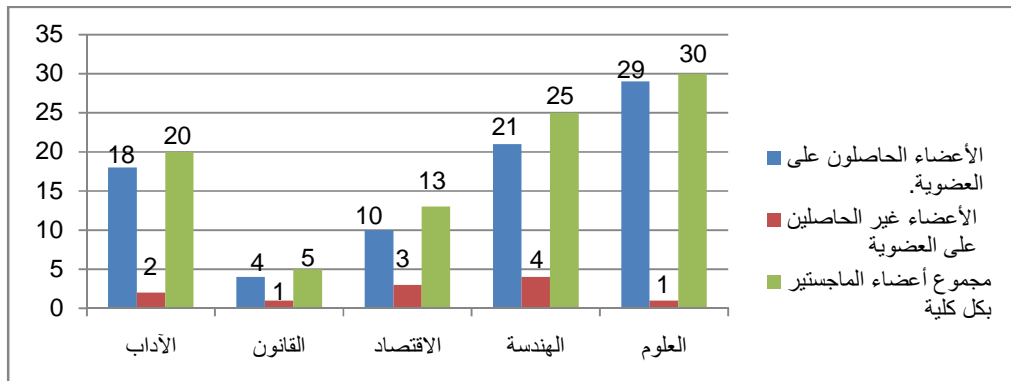
جدول رقم (2-22)  
أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية  
خلال الفترة 2000 – 2008

أعضاء الماجستير الحاصلون على عضوية اللجان الثورية	أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
18	20	الأداب
4	5	القانون
10	13	الاقتصاد والعلوم السياسية
21	25	الهندسة
29	30	العلوم
<b>82</b>	<b>93</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظتنا للجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (18) عضواً من أصل (20) حاصلين على هذه العضوية (عضوية حركة اللجان الثورية)، ونجد أن كلية القانون بها (4) أعضاء من أصل (5) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (10) أعضاء من أصل (13) حاصلين على هذه العضوية، ونجد كلية الهندسة بها (21) عضواً من أصل (25) حاصلين على هذه العضوية، وأخيراً كلية العلوم نجد بها (29) عضواً من (30) حاصلين على هذه العضوية، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

الشكل رقم (2-54)  
أعضاء الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترة 2000 - 2008



ومن الشكل السابق نجد أن هناك حوالي (11) عضواً من أصل (93) غير حاصلين على العضوية (اللجان الثورية) عند إيفادهم لدرجة الماجستير، كما نجد أن أكثر الحاصلين على هذه العضوية هم من أعضاء التخصصات التطبيقية، ويتضح هذا عند مقارنة أعضاء التخصصات الإنسانية، فمثلاً كلية العلوم بها (30) عضواً (29) منهم حاصلون على هذه العضوية و(1) غير حاصل عليها.

### 3- المعايير الأخرى :

يوضح الجدول الآتي هذه المعايير ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة

2008-2000:-

جدول رقم (2-23)  
نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الماجستير  
خلال الفترة 2000 – 2008

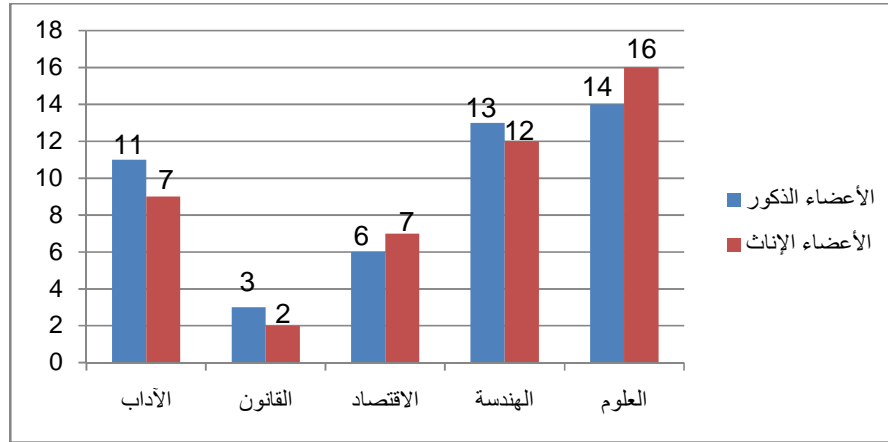
الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
متزوجون	عزاب	إناث	ذكور		
14	7	9	11	20	الآداب
4	1	2	3	5	القانون
9	4	7	6	13	الاقتصاد والعلوم السياسية
18	7	12	13	25	الهندسة
17	13	14	16	30	العلوم
<b>62</b>	<b>32</b>	<b>44</b>	<b>49</b>	<b>93</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (11) عضو ذكور و(9) إناث، (14) منهم متزوجون و(7) عزاب، ونجد أن كلية القانون بها (3) ذكور و(2) إناث، (4) متزوجون و(1) عزاب، ونجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فنجد بها (6) أعضاء ذكور (7) إناث (9) منهم متزوجون والباقي عزاب، هذا ونجد أن كلية الهندسة بها (13) ذكوراً و(12) إناثاً، (18) منهم متزوجون و(7) عزاب، ونجد أخيراً كلية العلوم بها (16) عضو ذكوراً و(14) إناثاً، (17) منهم متزوجون و(13) عزاب ويوضح ذلك الشكلان (2-55) و(2-56) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث)، و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب).

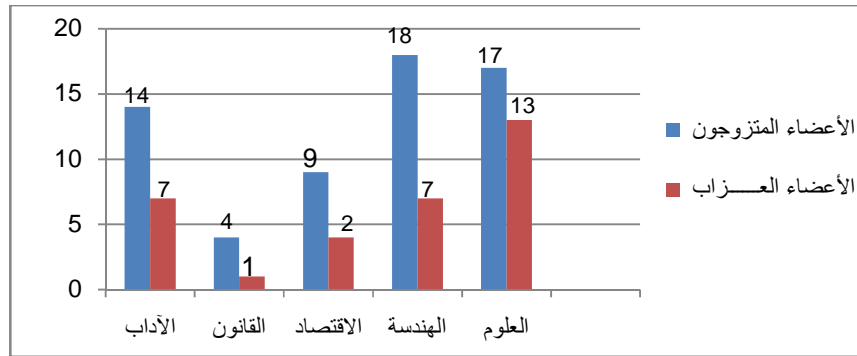
### الشكل رقم (2-55)

الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 2000 – 2008



### الشكل رقم (2-56)

الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال الفترة 2000 – 2008



ومن بيانات الشكلين السابقين، الشكل (2-55) والشكل (2-56)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ عددهم (49)، أكثر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهن (44)، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ عددهم (62) أكثر من الأعضاء غير المتزوجين (العزاب) والبالغ عددهم (32).

ويبين الجدول (24-2) المجموع الكلي لأعضاء الماجستير بجامعة قارون خلال هذه الفترة 2008-2000 وبالتحديد الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل:-

### جدول رقم (24-2)

الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل (الجامعات الليبية)

خلال الفترة 2000 – 2008

البيانات الكليات (التخصصات)	مجموع أعضاء الماجستير بكل كلية	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)
الأداب	93	20	73
القانون	15	5	10
الاقتصاد والعلوم السياسية	57	13	44
الهندسة	56	25	31
العلوم	98	30	68
<b>المجموع</b>	<b>319</b>	<b>93</b>	<b>226</b>

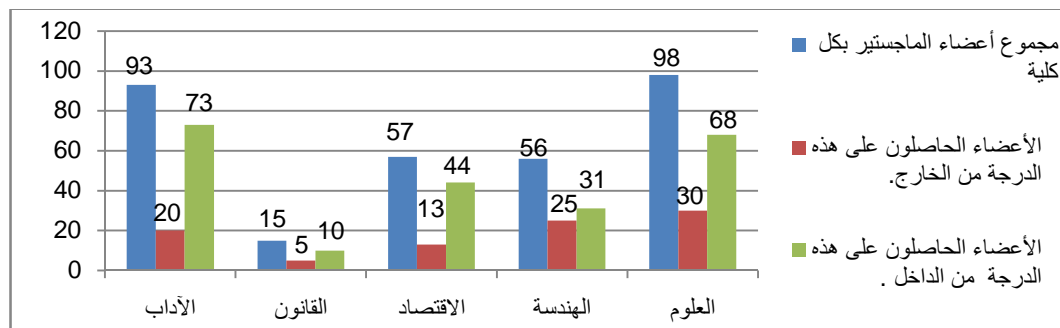
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (73) عضو من أصل (93) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أن كلية القانون بها (10) أعضاء من أصل (15) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، ونجد أيضاً أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (44) عضو من أصل (57) تحصلوا على هذه الدرجة من الداخل، وكلية الهندسة بها (31) عضو من أصل (56) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل، أما كلية العلوم فنجد بها (68) عضو من أصل (98) حاصلين على هذه الدرجة من الداخل ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (57-2)

الأعضاء الحاصلون على الماجستير من الداخل والخارج

خلال الفترة 2000 – 2008





ومن الشكل السابق، يتضح أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل والبالغ عددهم (226)، أكثر من الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الخارج والبالغ عددهم (93).

ب- موفدو الدكتوراه :-

1. البيانات المتعلقة بالحاصلين على هذه الدرجة: ويوضح الجدول الآتي هذه البيانات ويقوم بقياسها خلال الفترة 2000-2008:-

جدول رقم (2-25)  
البيانات المتعلقة بالحاصلين على درجة الدكتوراه  
خلال الفترة 2000 – 2008

الأعمار	جهة ترشيح		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
	جهة أخرى	جامعة		
44 – 29	12	138	150	الآداب
43 – 32	---	20	20	القانون
43 -30	2	83	85	الاقتصاد والعلوم السياسية
41 – 28	1	101	102	الهندسة
44 – 29	10	130	140	العلوم
	25	472	497	المجموع

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

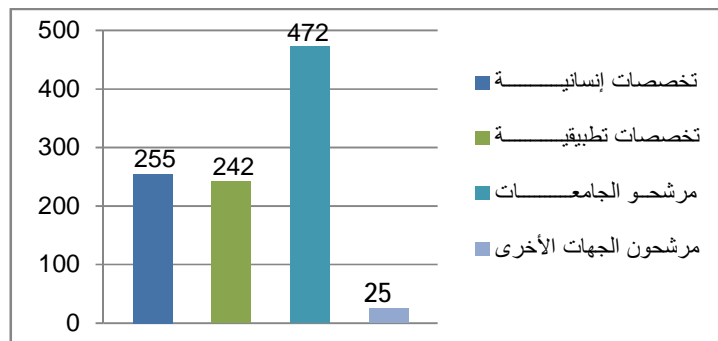
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (150) عضواً، (138) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(12) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (29-44) عاماً، ونجد أن كلية القانون بها (20) عضواً أوفدوا جميعاً بترشيح من الجامعات، عند أعمار تتراوح ما بين (32-43) عاماً، كما نجد أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (85) عضواً، (83) أوفدوا بترشيح من الجامعة و(2) أوفدوا بترشيح من جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (30-43) عاماً.

لنجد أن كلية الهندسة، بها (102)، (101) أوفدوا بترشيح من الجامعات و(1) أوفدوا بترشيح من قبل جهات أخرى عند أعمار تتراوح ما بين (28-41) عاماً، وأخيراً كلية العلوم والتي بها (140) عضواً، نجد أن (130) عضواً أوفدوا بترشيح من الجامعة، و(10) أوفدوا بترشيح من قبل جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (29-44) عاماً .

ومن هنا يمكننا القول إن جامعة قاريونس خلال الفترة 2000 – 2008، كان بها (497) عضو دكتوراه بكلياتها الخمس السابقة حاصلون على هذه الدرجة من الخارج، (255) حاصلون عليها في التخصصات الإنسانية و(242) حاصلون عليها في التخصصات التطبيقية، (472) رشحوا من الجامعات، و(25) رشحوا من قبل جهات أخرى، عند أعمار تتراوح ما بين (28) عاماً كأقل عمر و(44) عاماً كأقصى عمر، ويوضح الشكل (2-58) اختصاصاتهم والجهات المرشحة لهم، ويوضح الشكل (2-59) متوسط أعمارهم .

### الشكل رقم (2-58)

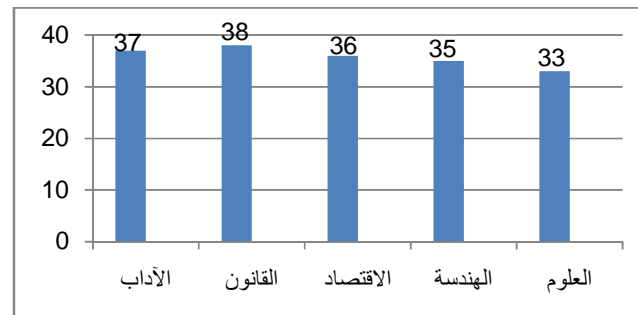
الأعضاء المرشحون من الجامعات وغير الجامعات وتخصصاتهم  
(إنساني – تطبيقي) خلال الفترة 2008-2000



ويبين الشكل السابق أن أعضاء التخصصات الإنسانية، أكثر من أعضاء التخصصات التطبيقية، والأعضاء المرشحين من الجامعات، أكثر من الأعضاء المرشحين من الجهات الأخرى.

### الشكل رقم (2-59)

متوسط أعمار أعضاء الدكتوراه خلال الفترة 2008 – 2000



ويتضح من الشكل السابق، أن متوسط أعمار أعضاء الكليات الخمسة على الترتيب: الأدب (37) – القانون (38) – الاقتصاد (36) – الهندسة (35) – العلوم (33) .

## 2- المعايير الأيديولوجية " معيار عضوية اللجان الثورية ":-

يحاول الجدول الآتي قياس هذا المعيار لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 2000-2008:-

### جدول رقم (2-26)

أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية  
خلال الفترة 2000 – 2008

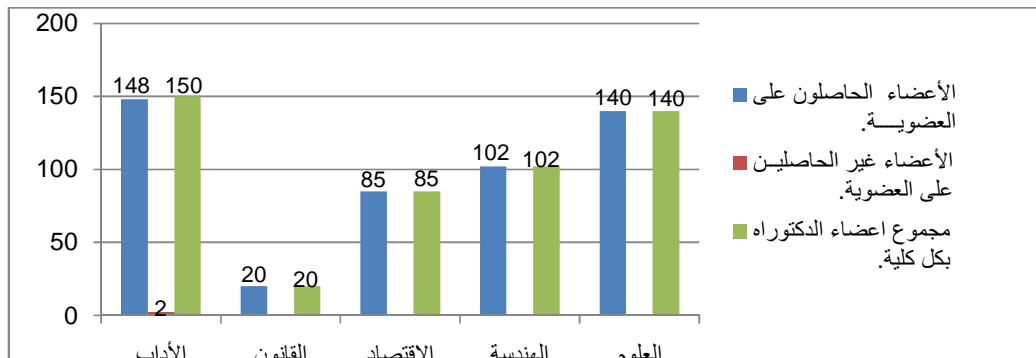
أعضاء الدكتوراه الحاصلون على عضوية اللجان الثورية	أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
148	150	الآداب
20	20	القانون
85	85	الاقتصاد والعلوم السياسية
102	102	الهندسة
140	140	العلوم
<b>495</b>	<b>497</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (148) عضواً من أصل (150) حاصلين على هذه العضوية، ونجد أن كلية القانون بها (20) عضو من أصل (20) حاصلين على هذه العضوية، كما نجد أيضاً بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها (85) عضواً من أصل (85) حاصلين على هذه العضوية، كما نجد أن كلية الهندسة بها (102) عضواً من أصل (102) حاصلين على هذه العضوية، وكما نجد أن في كلية العلوم بها (140) عضواً من أصل (140) حاصلين على هذا العضوية، ويوضح الشكل التالي ذلك :

### الشكل رقم (2-60)

أعضاء الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترة 2000 - 2008



ومن الشكل السابق، نجد أن هناك (2) من أصل (497) غير حاصلين على العضوية (اللجان الثورية) عند إيفادهم لدرجة الدكتوراه، كما نجد تقارباً بين الأعضاء الحاصلين على العضوية (عضوية حركة اللجان الثورية) والأعضاء المتواجدين بكل كلية، فمثلاً: كلية الاقتصاد بها (85) عضواً جميعهم حاصلون على العضوية.

### 3- المعايير الأخرى :

يوضح الجدول الآتي هذا المعيار ويقوم بقياسها لأعضاء هذه الدرجة خلال الفترة 2008-2000:-

جدول رقم (2-27)  
نوع الجنس والحالة الاجتماعية لأعضاء الدكتوراه  
خلال الفترة 2000 – 2008

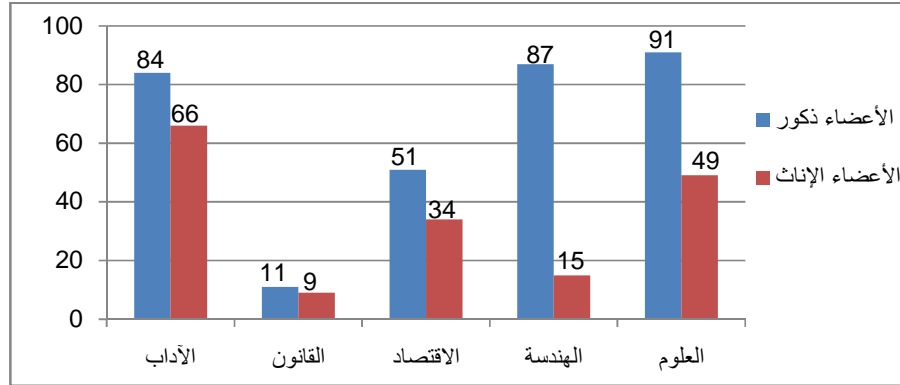
الحالة الاجتماعية		الجنس		أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
متزوجون	عزاب	إناث	ذكور		
123	27	66	84	150	الآداب
19	1	9	11	20	القانون
63	22	34	51	85	الاقتصاد والعلوم السياسية
87	15	15	87	102	الهندسة
122	18	49	91	140	العلوم
<b>414</b>	<b>83</b>	<b>173</b>	<b>324</b>	<b>497</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (84) عضواً من الذكور و(66) من الإناث، (123) متزوجون و(27) عزاب، كما نجد أن كلية القانون بها (11) عضواً من الذكور و(9) من الإناث، (19) منهم متزوجون و(1) عازب، كما نجد أيضاً كلية الاقتصاد بها (51) عضواً ذكور و (34) إناث، (63) متزوجون و(22) عزاب، هذا ونجد أن كلية الهندسة بها (87) عضو ذكور و(15) إناث، (87) متزوجون و(15) عزاب، وأخيراً نجد كلية العلوم بها (91) عضو من الذكور و(49) من الإناث، (122) متزوجون و(18) عزاب، ويوضح الشكلان (2-61) و(2-62) على الترتيب (الأعضاء الذكور والأعضاء الإناث)، و(الأعضاء المتزوجون والأعضاء العزاب):

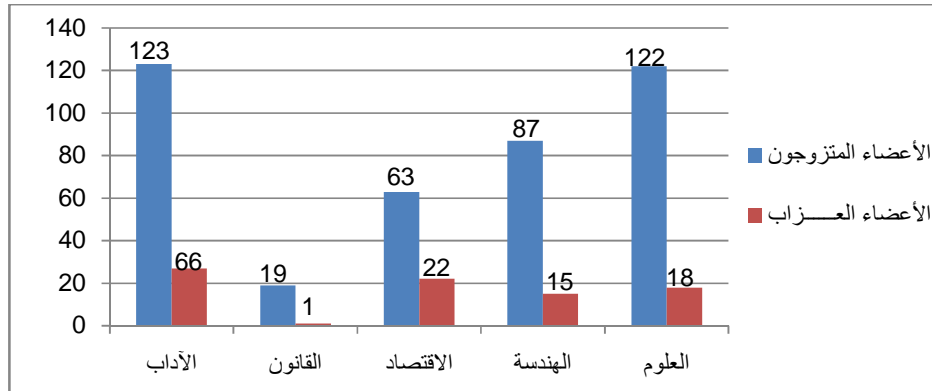
### الشكل رقم (2-61)

الأعضاء الذكور للأعضاء الإناث خلال الفترة 2000 – 2008



### يوضح الشكل رقم (2-62)

الأعضاء المتزوجون للأعضاء العزاب خلال هذه الفترة 2000 – 2008



ومن بيانات الشكلين السابقين، الشكل (2-61) والشكل (2-62)، نجد أن الأعضاء الذكور والبالغ (324)، أكثر من الأعضاء الإناث والبالغ عددهن (173)، كما نجد أن الأعضاء المتزوجين والبالغ (414)، أكثر من الأعضاء العزاب والبالغ (83) في كافة الكليات.

وبيين الجدول (2-28) المجموع الكلي لأعضاء الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال الفترة 2000 – 2008 وبالتحديد الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل:-

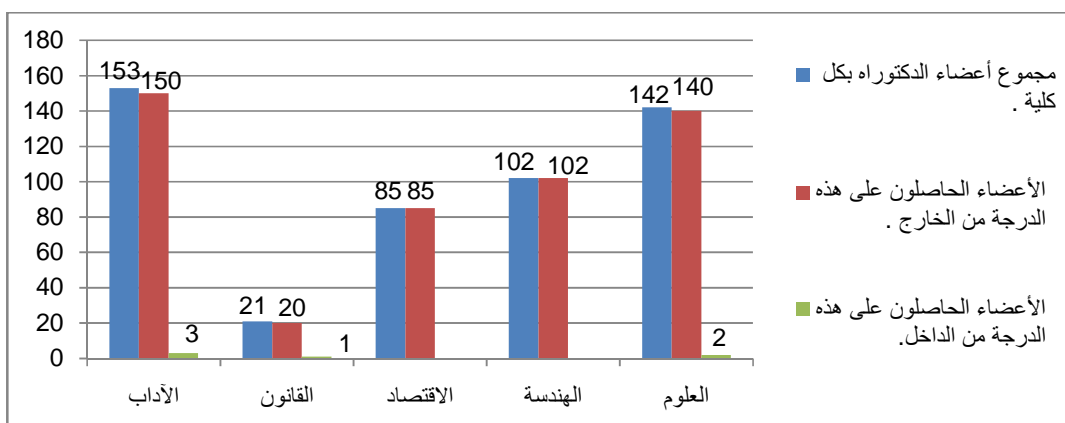
**جدول رقم (2-28)**  
**الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل (الجامعات الليبية)**  
**خلال الفترة 2000 – 2008**

البيانات الكليات (التخصصات)	مجموع أعضاء الدكتوراه بكل كلية	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الخارج	أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل (الجامعات الليبية)
الآداب	153	150	3
القانون	21	20	1
الاقتصاد والعلوم السياسية	85	85	---
الهندسة	102	102	---
العلوم	142	140	2
<b>المجموع</b>	<b>503</b>	<b>497</b>	<b>6</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن ليس هناك أعضاء حاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل، إلا (6) أعضاء (3) بكلية الآداب و(1) بكلية القانون و(2) بكلية العلوم، ويوضح الشكل التالي ذلك :-

**شكل رقم (2-63)**  
**الأعضاء الحاصلون على الدكتوراه من الداخل والخارج**  
**خلال الفترة 2000 – 2008**



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن الأعضاء الحاصلين على درجة الدكتوراه من الداخل وبالغ عددهم (6)، أقل بكثير من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج وبالغ عددهم (497).

ثانياً/ العوامل المؤثرة في اختيار ساحات الإيفاد: خلال الفترة 2000 - 2008:

أ:- ساحات إيفاد أعضاء الماجستير خلال الفترة 2000 – 2008:-

ويوضح الجدول الآتي الساحات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة (الماجستير) خلال هذه الفترة وبالتحديد الساحات الآتية (الأمريكية – البريطانية – المصرية) .

### جدول رقم (2-29)

ساحات الإيفاد لأعضاء درجة الماجستير خلال الفترة 2000 – 2008

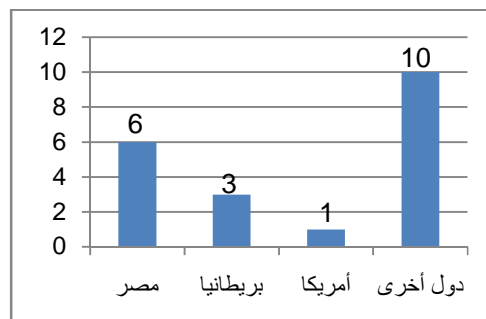
ساحات أخرى	الساحات (الدول)			أعضاء الماجستير بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
	أمريكا	بريطانيا	مصر		
10	1	3	6	20	الآداب
2	--	1	2	5	القانون
6	1	3	3	13	الاقتصاد والعلوم السياسية
14	2	7	2	25	الهندسة
16	2	8	4	30	العلوم
<b>48</b>	<b>6</b>	<b>22</b>	<b>17</b>	<b>93</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (20) عضواً، (6) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و (3) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، و(1) تحصل على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، و(10) تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-64)

ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 2000 – 2008

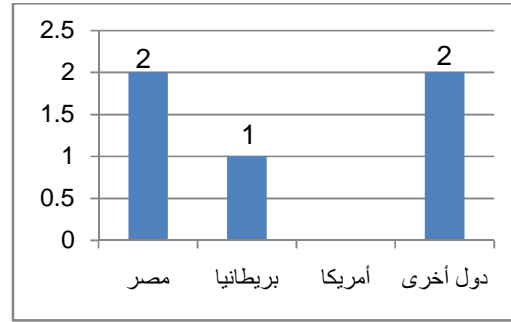


وبالنظر لكلية القانون والتي بها (5) أعضاء، (2) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(1) تحصل على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، و(2) تحصلوا على هذه الدرجة

من الساحات الأخرى (دول أخرى)، ولم يتحصل أي عضو على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-65)

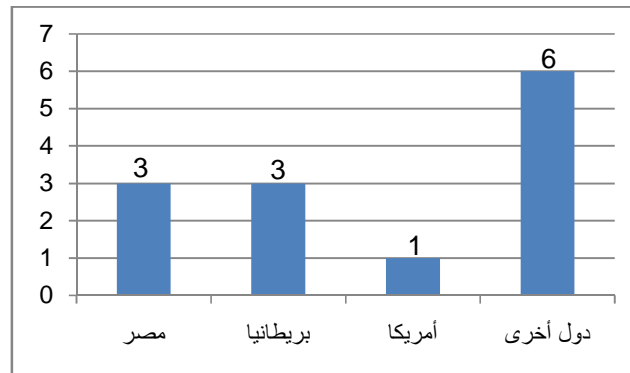
ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 2000 – 2008



وبالاطلاع على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي بها (13) عضواً (3) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(3) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، و(1) تحصل على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية هذا، وتحصل (6) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-66)

ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 2000 – 2008

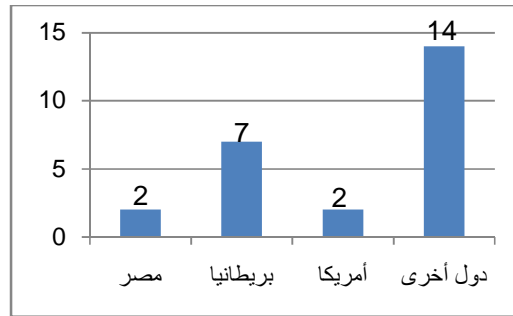


وبملاحظة كلية الهندسة نجد بها (25) عضواً، (2) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، (7) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية و(2) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، هذا وهناك (14) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من الساحات الأخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-



### شكل رقم (2-67)

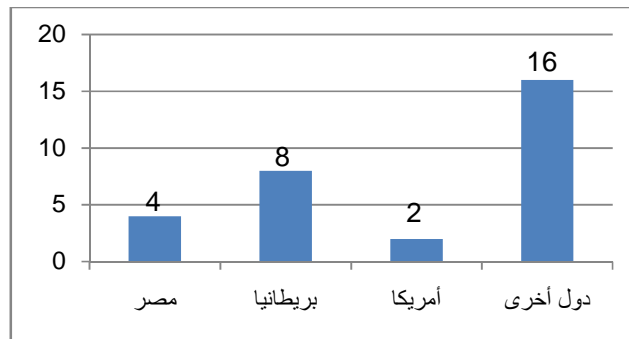
ساعات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 2000 – 2008



وبالتدقيق في كلية العلوم والتي تحتوي على (30) عضواً، نجد أن (4) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(8) أعضاء تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، هذا وهنالك (2) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، كما تحصل (16) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

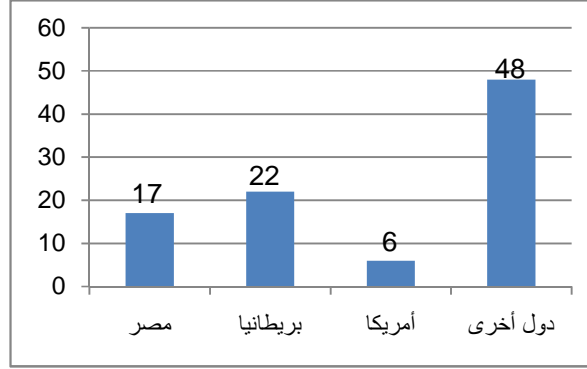
### شكل رقم (2-68)

ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 2000 – 2008



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء درجة الماجستير بجامعة قاريونس خلال الفترة 2000 – 2008، والبالغ عددهم (93)، تحصل منهم (17) على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل (22) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، كما تحصل (6) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، هذا وتحصل (48) على هذه الدرجة من ساحات أخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل التالي ذلك.

شكل رقم (2-69)  
ساعات إيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الماجستير  
خلال الفترة 2000 – 2008



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الماجستير على هذه الدرجة خلال هذه الفترة على الترتيب هي جامعات الساحة البريطانية وجامعات الساحة المصرية وجامعات الساحات المختلفة ومن ثم جامعات الساحة الأمريكية .

ب-: ساعات إيفاد أعضاء الدكتوراه خلال الفترة 2000 – 2008:-

ويوضح الجدول الآتي الساعات التي تحصل منها هؤلاء الأعضاء على هذه الدرجة (الدكتوراه) خلال هذه الفترة، وبالتحديد الساعات الآتية (الأمريكية – البريطانية – المصرية).

جدول رقم (2-30)  
ساعات الإيفاد لأعضاء درجة الدكتوراه  
خلال الفترة 2000 – 2008

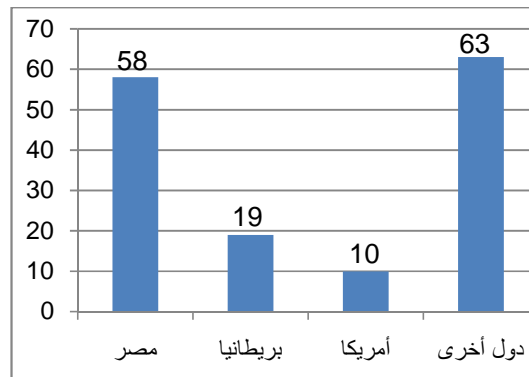
الساعات (الدول)				أعضاء الدكتوراه بكل كلية	البيانات الكليات (التخصصات)
ساعات أخرى	أمريكا	بريطانيا	مصر		
63	10	19	58	150	الآداب
9	2	3	6	20	القانون
33	17	20	15	85	الاقتصاد والعلوم السياسية
67	10	22	3	102	الهندسة
89	18	27	6	140	العلوم
<b>261</b>	<b>57</b>	<b>91</b>	<b>88</b>	<b>497</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث بناءً على إحصائيات مختلفة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن كلية الآداب بها (150) عضواً، (58) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية، و(19) تحصلوا عليها من الساحة البريطانية، و (10) تحصلوا عليها من الساحة الأمريكية، و (63) تحصلوا على هذه الدرجة من ساحات الأخرى (دول أخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-70)

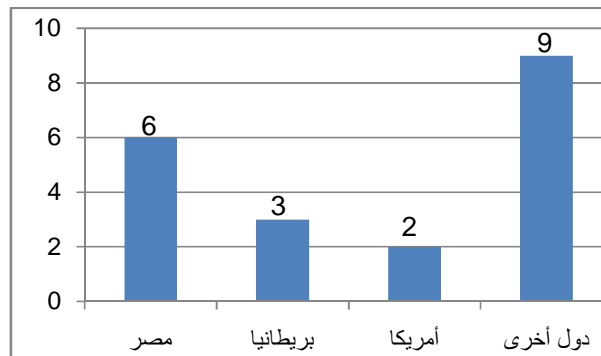
ساحات إيفاد أعضاء كلية الآداب خلال الفترة 2000 – 2008



وبالنظر لكلية القانون والتي بها (20) عضواً، تحصل (6) على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية وتحصل (3) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، كما تحصل (2) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل أيضاً (9) على هذه الدرجة من الساحات متعددة الدول (الأخرى)، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-71)

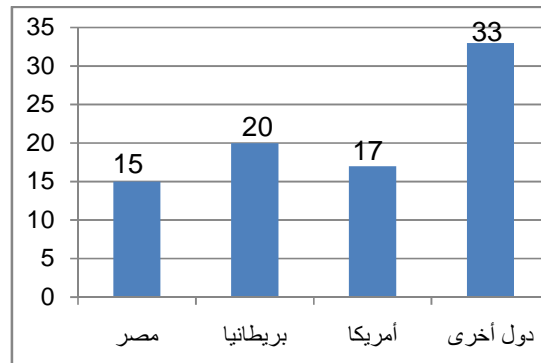
ساحات إيفاد أعضاء كلية القانون خلال الفترة 2000 – 2008



وبالإضافة إلى طلاع على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نجد بها (85) عضواً (15) تحصل على هذه الدرجة من الساحة المصرية و(20) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، هذا وتحصل (17) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، كما تحصل (33) على هذه الدرجة من الساحات الأخرى يوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-72)

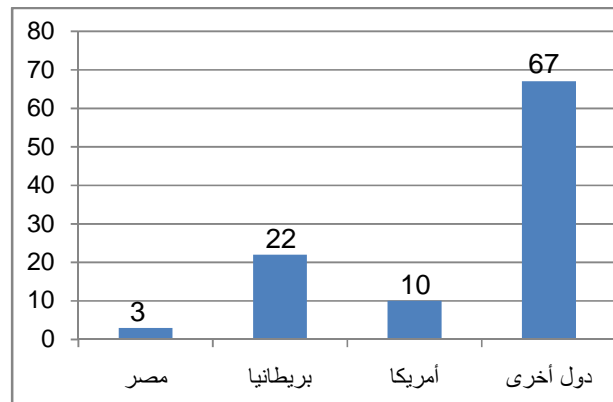
ساحات إيفاد أعضاء كلية الاقتصاد خلال الفترة 2000 – 2008



وبملاحظة كلية الهندسة نجد (102) تحصل (3) أعضاء على هذه الدرجة من الساحة المصرية وتحصل (22) على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، كما تحصل (10) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، وتحصل (67) على هذه الدرجة من الساحات الأخرى، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

### شكل رقم (2-73)

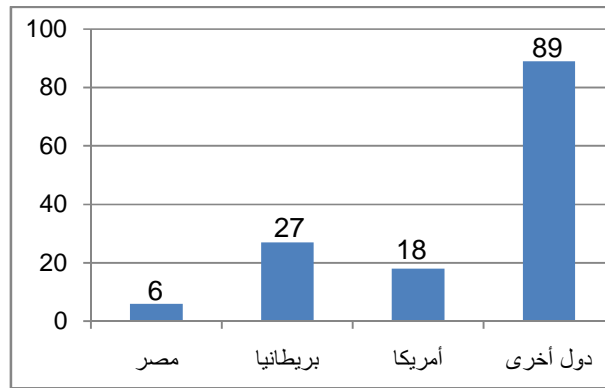
ساحات إيفاد أعضاء كلية الهندسة خلال الفترة 2000 – 2008



وبالتدقيق في كلية العلوم والتي كانت تحوي على (140) عضواً، نجد (6) أعضاء تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية و(27) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية و(18) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، هذا وتحصل (89) على هذه الدرجة من الساعات الأخرى، ويوضح الشكل الآتي ذلك :-

#### شكل رقم (2-74)

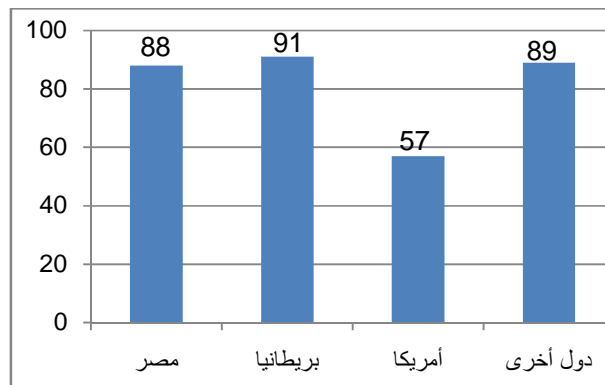
#### ساعات إيفاد أعضاء كلية العلوم خلال الفترة 2000 – 2008



ومن هنا يمكننا القول إن أعضاء درجة الدكتوراه بجامعة قاريونس خلال هذه الفترة 2000 – 2008، والبالغ عددهم (497) عضواً، (88) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة المصرية و(91) تحصلوا على هذه الدرجة من الساحة البريطانية، هذا وتحصل (57) على هذه الدرجة من الساحة الأمريكية، هذا وهناك (89) تحصلوا على هذه الدرجة من الساعات الدول الأخرى، ويوضح الشكل الآتي ذلك:-

#### الشكل رقم (2-75)

#### ساعات الإيفاد أعضاء الكليات الخمس لدرجة الدكتوراه خلال الفترة من 2000 – 2008



ومن خلال ملاحظتنا للشكل السابق، نجد أن أكثر جامعات تحصل منها أعضاء الدكتوراه على هذه الدرجة على الترتيب هي جامعات الساحة البريطانية وجامعات الساحة المصرية وجامعات الساحة الأمريكية ومن ثم جامعات الساحات المختلفة.

## الخلاصة:

وبتقسيم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين أختص الأول فيها لدراسة العوامل المؤثرة على اختيار الموفدين، وبقياس تلك العوامل على أعضاء الماجستير أولاً والبالغ عددهم (93)، وجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (38)، أقل من الأعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (55)، والأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (59)، أكثر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات الأخرى والبالغ عددهم (34)، كما وجد أن الأعضاء المعيّدين والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (53)، أكثر من الأعضاء المعيّنين والبالغ عددهم (40).

هذا ووجد أيضاً أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن الثامنة والعشرين وسن الأربعين عاماً، ومعدلات إيفادهم تتراوح أيضاً ما بين الستين بالمائة (كأقل معدل) والثمانية والتسعين بالمائة (كأعلى معدل)، هذا ونجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (82)، أكثر من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (11).

ونجد أيضاً أن الأعضاء الذكور الموفدين خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (49)، أكثر من الأعضاء الإناث الموفدين خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (44)، كما وجد أن الأعضاء المتزوجين والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (62)، أكثر من الأعضاء العزاب والبالغ عددهم (32). كما وجد أيضاً أن الأعضاء الحاصلين على درجة الماجستير من الداخل خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (226)، أكثر بكثير من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (93).

وبقياس تلك العوامل لأعضاء درجة الدكتوراه أيضاً والبالغ عددهم (497)، نجد أن الأعضاء الموفدين للتخصصات الإنسانية والبالغ عددهم (255)، أكثر من الأعضاء الموفدين للتخصصات التطبيقية والبالغ عددهم (242)، وأن الأعضاء الموفدين من قبل الجامعات والبالغ عددهم (472)، أكثر من الأعضاء الموفدين من قبل الجهات العامة الأخرى والبالغ عددهم (25)،

كما وجد أن الأعضاء الذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة أعمارهم تتراوح ما بين سن الثامنة والعشرين (كأقل عمر) والأربعة والأربعين عاماً (كأعلى عمر).

هذا ووجد أن الأعضاء الموفدين خلال هذه الفترة والحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (495)، أقل من الأعضاء الموفدين وغير الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (2)، كما وجد أن الأعضاء الذكور والذين تم إيفادهم خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (324)، أكثر من الأعضاء الإناث الموفدات والبالغ عددهن خلال هذه الفترة (173)، وإن الأعضاء الموفدين المتزوجين والبالغ عددهم (414) أكثر من الأعضاء غير المتزوجين والبالغ عددهم (83)، كما نجد أن الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (6)، أقل بكثير من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (497).

وتناول القسم الثاني العوامل المؤثرة على اختيار جهة الإيفاد وبالتحديد موفدي درجتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة تدريس جامعة قاريونس .

وبقياس ذلك التأثير على إجمالي أعضاء الماجستير خلال هذه الفترة أولاً والبالغ عددهم (93)، وجد أن (17) عضواً منهم تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية، ووجد أن (22) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية ووجد أن (6) أعضاء تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية، ووجد أيضاً أن (48) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات الأخرى.

وبقياس ذلك التأثير مرة أخرى على أعضاء الدكتوراه خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (497)، وجد أن (88) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحات المصرية و(91) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية و(57) عضواً تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية و(261) عضواً تحصلوا عليها من ساحات أخرى.

## الفصل الثالث

مقارنة إيفاد الماجستير والدكتوراه خلال الفترات  
الثلاث

- الفترة الأولى: 1969 – 1983.
- الفترة الثانية: 1984 – 1999.
- الفترة الثالثة: 2000 – 2008.



## الفصل الثالث

### مقارنة إيفاد الماجستير والدكتوراه خلال الفترات الثلاث

مقدمة :-

إن للمنهج المقارن اليوم دوراً كبيراً في عملية تحليل دراسات العلوم الاجتماعية وخاصة دراسات السياسة العامة، فهذا المنهج يستطيع الباحث وصف وتحليل الظواهر السياسية وتحديد أكثر حالاتها تشابهاً وأكثر حالاتها اختلافاً. لذا فإن هذا الفصل جاء لمقارنة الفترات الثلاث\* السابقة لسياسة الإيفاد، والمتمثلة في: الفترة الأولى (1969 – 1983)، الفترة الثانية (1984 – 1999)، الفترة الثالثة (2000 – 2008).

عليه فإن هذا الفصل قسم إلى مبحثان، المبحث الأول تناول مقارنة سياسة الإيفاد لموفدي درجة الماجستير، والثاني تناول مقارنة سياسة الإيفاد لموفدي درجة الدكتوراه.

\* الفترات الثلاث : نقصد بها الفترات الآتية معاً:

- الفترة الأولى: نقصد بها الفترة الخاصة بالمدة من (1969-1983).
- الفترة الثانية: نقصد بها الفترة الخاصة بالمدة من (1984-1999).
- الفترة الثالثة: نقصد بها الفترة الخاصة بالمدة من (2000-2008).

## المبحث الأول

( مقارنة سياسة إيفاد الماجستير خلال الفترات الثلاث )

تمهيد :-

سيقوم هذا المبحث بما لم تقوم به المباحث الثلاث الأولى من الفصل الثاني من عمليات عرض للبيانات بشكل منفصل، لموفدي درجة الماجستير. لذا فإن هذا المبحث سيقوم بعملية مقارنة تلك البيانات معاً ووفقاً للمعايير (العلمية والأيدولوجية والاجتماعية والسياسية أيضاً) التي تم تحديدها لموفدي هذه الدرجة.

وبمقارنة المباحث السابقة للدراسة وبالتحديد المباحث الخاصة بالمعايير العلمية للفترات الثلاث وبالتحديد المعايير العلمية لموفدي درجة الماجستير، والتي يوضح أولها الجدول (1-3) في معيار التخصص :-

**جدول رقم (1-3)**  
**التخصصات (الإنسانية – التطبيقية) الموفدة لدرجة الماجستير**  
**خلال الفترات الثلاث**

2008 – 2000		1999 – 1984		1983 – 1969		السنوات التخصصات
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
38	40.86	59	35.75	163	65.46	الإنسانية
55	59.14	106	64.24	86	34.54	التطبيقية
<b>93</b>	<b>18.34</b>	<b>165</b>	<b>32.54</b>	<b>249</b>	<b>49.11</b>	<b>المجموع</b>

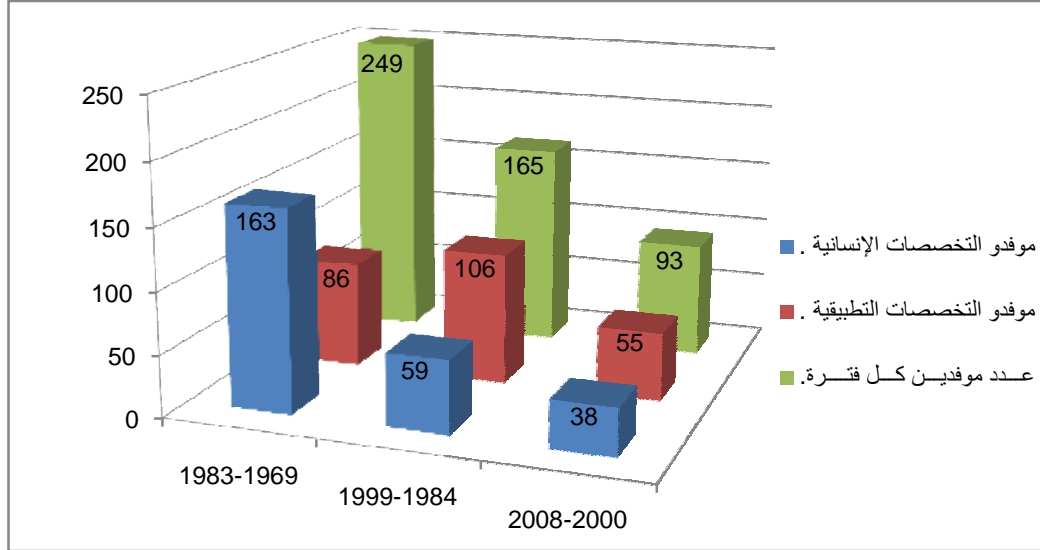
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن موفدي الماجستير في الفترة الأولى والبالغ عددهم (249) وبنسبة 49.11%، أكثر من موفدي الماجستير في الفترة الثانية والبالغ عددهم (165) وبنسبة 32.54%، وأكثر أيضاً من موفدي الماجستير في الفترة الثالثة والبالغ عددهم (93) وبنسبة 18.34%، وهذا التراجع في الأعداد إن دل على شيء فإنما يدل على قلة اهتمام الدولة بإيفاء موفدي هذه الدرجة بعد أول فترة، والذي ترجع أسبابه إلى :-

- أولاً: تدهور العلاقات الخارجية للدولة بعد عام 1983، التي بدأت بالتدهور منذ منتصف الثمانينيات وازدادت مع بداية التسعينيات وتلاشت مع منتصف الألفية الثالثة والتي بدورها أثرت على برامج وخطط الإيفاد، وعلى علاقة الدولة بغيرها من الدول.
- ثانياً: محاولة الدولة للبدء ببرامج للدراسات العالية (الماجستير) بالداخل وخاصة في التخصصات الإنسانية، والتي من المفترض أن تكون قد بدأت بشكل رسمي ومنتظم منذ نهاية الفترة الأولى، على اعتبار أن تلك الفترة شهدت وجود (7) جامعات رئيسية، (أهمها جامعة قاريونس وجامعة الفتح وجامعة سبها)، وشهدت إجازة أول درجة للماجستير على مستوى الدولة بجامعة قاريونس، وشهدت أيضاً صدور أول لائحة لتنظيم الدراسات العالية بالداخل.
- ثالثاً: انتشار العديد من الجامعات الجديدة وفروعها.
- رابعاً: ظهور تخصصات علمية أكثر أهمية وأكثر دقة تحتاج للدراسة العليا بالخارج.
- خامساً: نجاح بعض برامج الدراسات العالية بالداخل وخاصة برامج التخصصات الإنسانية.

ويوضح الشكل التالي موفدي تلك التخصصات (الإنسانية والتطبيقية) خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة :-

شكل رقم (1-3)  
التخصصات الموفدة لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث



و يتضح من الشكل السابق، أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الأولى والبالغ عددهم (163) وبنسبة 65.46%، أكثر من موفدي التخصصات التطبيقية خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (86) وبنسبة 34.54%، كما يتضح أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الثانية، والبالغ عددهم (59) وبنسبة 35.75%، أقل من موفدي التخصصات التطبيقية للفترة نفسها والبالغ عددهم (106) وبنسبة 64.24%، هذا ويتضح أيضاً أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (38) وبنسبة 40.86%، أقل من موفدي التخصصات التطبيقية لهذه الفترة والبالغ عددهم (55) وبنسبة 59.14%.

وهذا التراجع في أعداد موفدي التخصصات الإنسانية بعد أول فترة، إن دل إنما يدل على اهتمام الدولة بإيفاد موفدي التخصصات (التطبيقية) بعد هذه الفترة، وكذلك يدل على عدم توفر برامج للدراسات العالية (الماجستير) بالداخل في مثل هذه التخصصات (التطبيقية). والتي بدأت أعدادها بالتراجع مع نهاية الفترة الثانية بسبب توفر برامجها الدراسية العالية بالداخل، وهذا ما تظهره الفترة الثالثة والأخيرة من الشكل السابق.

أما بخصوص المعيار الثاني للمعايير العلمية لموفدي درجة الماجستير، والذي يوضحه الجدول (2-3) في معيار (التقدير أو المعدل العام):-

### جدول رقم (2-3)

#### معدلات الإيفاد لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

التطبيقية		الإنسانية		التخصصات السنوات
متوسطها	المعدلات بالنسبة المئوية	متوسطها	المعدلات بالنسبة المئوية	
83	98-59	80	99-54	1983 – 1969
79	99-68	72	99-54	1999 – 1984
89	93-70	84	91-60	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

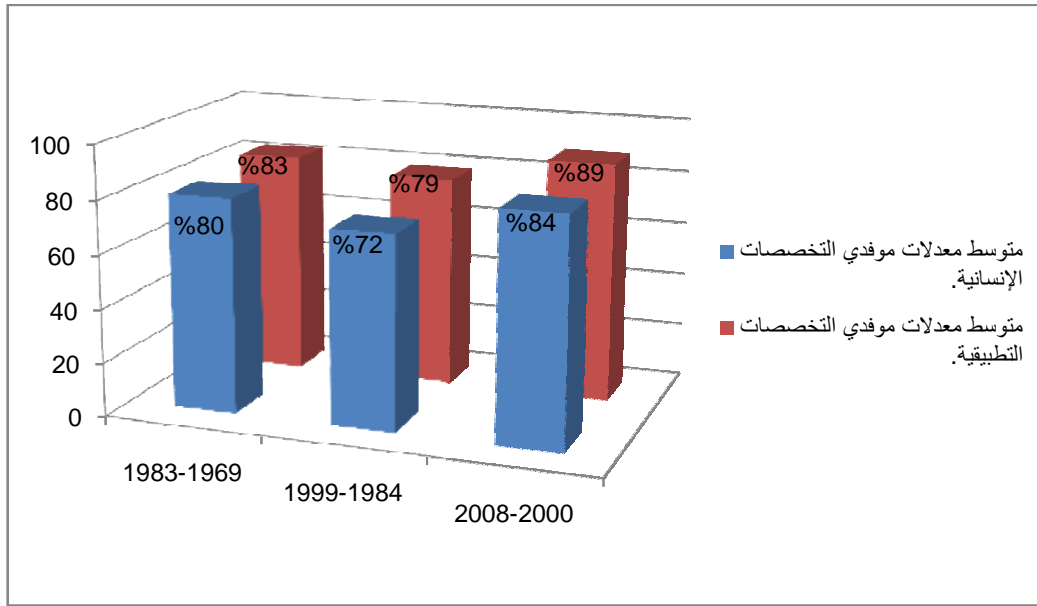
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن معدلات الإيفاد بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية في الفترات الثلاث متقاربة ومتساوية سواءً عند أقل معدل أم عند أعلى معدل، وعند أقل معدل بالتحديد لأنه يبين حجم التجاوز في تطبيق هذا المعيار من قبل الدولة على الموفدين مع استبعاد أعلى معدل والذي هو دائماً فوق المستوى المطلوب للإيفاد، فأقل معدل للإيفاد خلال الفترة الأولى (54%)، وأقل معدل للإيفاد خلال الفترة الثانية (54%)، وأقل معدل أيضاً للإيفاد خلال الفترة الثالثة والأخيرة (60%)، والحال نفسه بالنسبة لمعدلات إيفاد موفدي التخصصات التطبيقية خلال تلك الفترات، حيث نجد أن أقل معدل بالنسبة للإيفاد خلال الفترة الأولى (59%)، وأقل معدل بالنسبة للإيفاد خلال الفترة الثانية (68%)، وأقل معدل بالنسبة للإيفاد خلال الفترة الثالثة (70%).

وهذا التقارب في المعدلات، والذي هو دون المستوى المطلوب للإيفاد في فترة دون أخرى وفي تخصص دون الآخر، أن دل إنما يدل على عدم التزام الدولة بتطبيق هذا المعيار (المعدل أو التقدير) على موفديها بشكل دقيق وصحيح فمثلاً أقل تقدير حدد للإيفاد خلال الفترة الأولى وحسب ما حددته اللوائح المنظمة كان "جيد" وبدون أي معدل، وأقل تقدير حدد للإيفاد خلال الفترة الثانية وبحسب ما حددته اللوائح المنظمة أيضاً "جيد" وبدون أي نسب، بعكس أقل تقدير حدد للإيفاد خلال الفترة الثالثة والأخيرة والذي كان هو أيضاً محدد بـ "جيد" وبدون أي معدل، حتى بداية هذه الفترة وبالتحديد حتى صدور القرار رقم (97) للعام 2004، ليحدد بعد هذا القرار أقل تقدير للإيفاد بـ "جيد جداً فما فوق" وبدون معدل، ليعود مرة ثانية وبعد صدور القرار رقم (93) للعام 2005 ليحدد بـ "جيد" وبمعدل (65%) بالنسبة لموفدي التخصصات الطبية، و"جيد فما فوق" وبمعدل (70%) بالنسبة لموفدي

التخصصات التطبيقية، و"جيد جداً فما فوق" وبمعدل (75%) بالنسبة للتخصصات الإنسانية، ليعود مرة ثالثة وأخيرة وبالتحديد بعد صدور القرار رقم (703) للعام 2007\* (والخاص بتعديل بعض أحكام لائحة (93) للعام 2005)، ليحدد أقل تقدير للإيفاد "جيداً" وبدون أي نسبة.

ومن هنا يمكننا القول إن تطبيق معيار التقدير والمعدل خلال الفترات الثلاث كان به بعض القصور والتجاوزات في التنفيذ، يعني أن هناك موفدين قد تم إيفادهم دون المستوى المطلوب للإيفاد ودون الشروط والمعايير المحددة، ويوضح الشكل التالي متوسط معدلات الإيفاد لموفدي الفترات الثلاث ومتوسط معدل الإيفاد لموفدي كل فترة على حدة:-

شكل رقم (2-3)  
متوسط معدلات موفدي التخصصات (الإنسانية والتطبيقية) لدرجة الماجستير  
خلال الفترات الثلاث



وبالنظر للشكل السابق، نجد أن متوسط معدل الإيفاد بالنسبة لموفدي الفترة الأولى والبالغ عددها "249"، (80% بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و83% بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية)، وأن متوسط معدل الإيفاد بالنسبة لموفدي الفترة الثانية والبالغ عددهم "165"، (72% بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و79% بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية)، وأن متوسط معدل الإيفاد بالنسبة لموفدي الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددها "93"، (84% بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و89% بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية).

\* للتأكد انظر ص ص. 72-76، من المبحث الثالث من الفصل الأول.

ومن هنا ويمكن القول أن أقل متوسط معدل إيفاد خلال الفترات الثلاث، هو متوسط معدل إيفاد موفدي الفترة الثانية، والذي حُددت بـ 72% بالنسبة للتخصصات الإنسانية و79% بالنسبة للتخصصات التطبيقية. وهذا إن دل إنما يدل على أن هذه الفترة أكثر فترة شهدت إيفاد موفدين دون المستوى المطلوب للإيفاد.

أما فيما يخص المعيار الثالث للمعايير العلمية لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث، والتي يوضحه الجدول (3-3) في ما يسمى بمعيار العمر :-

### جدول رقم (3-3)

#### أعمار موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

التخصصات		الإنسانية		التطبيقية
السنوات		متوسط الأعمار	الأعمار	متوسط الأعمار
1983 – 1969		27	32-19	24
1999 – 1984		32	42-25	30
2008 – 2000		33	39-29	32

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

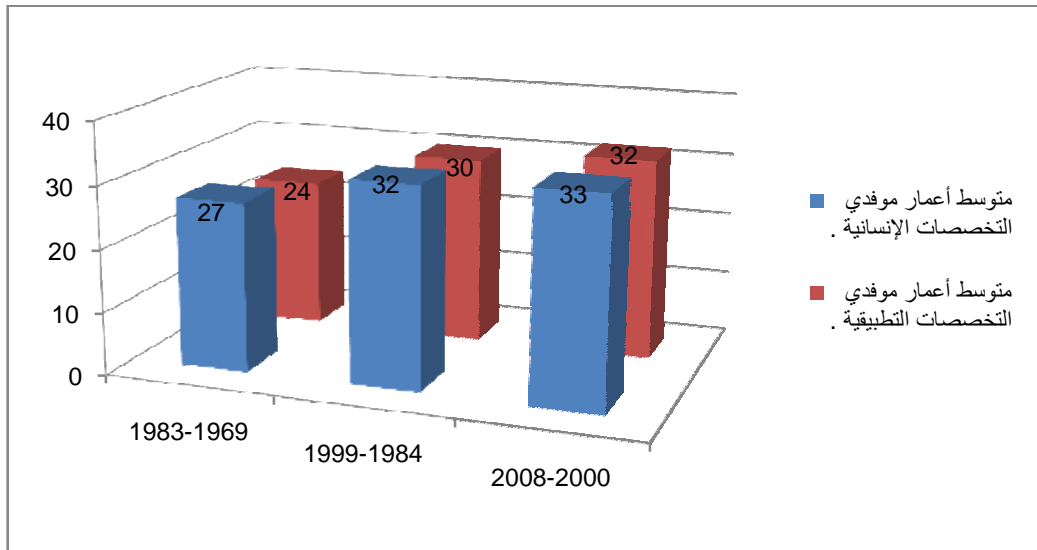
ومن بيانات الجدول السابق، نجد أن أعمار موفدي التخصصات الإنسانية في الفترات الثلاث مختلفة وغير متقاربة، سواء عند أقل عمر أم عند أعلى عمر، وعند أعلى عمر بالتحديد لأنه يبين مدى النجاح والإخفاق من قبل الدولة في إيفاد موفديها دون السن المحددة قانوناً، فمثلاً أقل عمر تم إيفاده خلال الفترة الأولى (19) عاماً وأعلى عمر (32) عاماً، وأقل عمر تم إيفاده خلال الفترة الثانية (25) عاماً وأعلى عمر (42) عاماً، وأقل عمر تم إيفاده خلال الفترة الثالثة والأخيرة (29) عاماً وأعلى عمر (39) عاماً، والحال نفسه بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية، حيث نجد أن أقل عمر لموفدي الفترة الأولى (20) عاماً وأعلى عمر (31) عاماً، وأقل عمر لموفدي الفترة الثانية (27) عاماً وأعلى عمر (40) عاماً، وأقل عمر لموفدين الفترة الثالثة والأخيرة (28) عاماً وأعلى عمر (40) عاماً.

وهذا إن دل إنما يدل على إن الإيفاد في الفترة الأولى كان يتم في أعمار مبكرة، بعكس الإيفاد في الفترتين الأخيرتين (الثانية والثالثة) الذي كان يتم في أعمار متأخرة قليلاً، ويتضح هذا من مقارنة أعلى عمر محدد قانوناً للإيفاد، بأعلى عمر تم إيفاده خلال كل فترة. فمثلاً: أعلى عمر محدد للإيفاد قانوناً خلال الفترة الأولى (35) عاماً وأعلى عمر تم إيفاده (32) عاماً، بعكس الفترة الثانية والتي

حددت فيها أعلى عمر للإيفاد بسن (35)، وأعلى عمر تم إيفاده (42) عاماً، وهذا أيضاً بعكس الفترة الثالثة والتي حدد فيها أعلى عمر للإيفاد بسن (35) عاماً فما تحت حتى العام 2004، وبالتحديد حتى صدور القرار (97) ليحدد أعلى عمر بعد هذا القرار بسن (30) عاماً فما تحت، ليحدد مرة أخرى وبعد هذا القرار بسن (35) عاماً فما تحت حسب ما حدد القرار (43) للعام 2005، علماً بأن أعلى عمر تم إيفاده خلال هذه الفترة (2000-2008) هو (43) عاماً، ويوضح الشكل التالي متوسط أعمار هؤلاء الموفدين خلال الفترات الثلاث خلال كل فترة على حدة:-

### شكل رقم (3-3)

متوسط أعمار موفدي التخصصات (الإنسانية والتطبيقية) لدرجة الماجستير  
خلال الفترات الثلاث



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن متوسط أعمار موفدي الفترة الأولى والبالغ عددهم 249 (27 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و24 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية)، وأن متوسط أعمار موفدي الفترة الثانية والبالغ عددهم 165، (32 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و30 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية)، لنجد أن متوسط أعمار موفدي الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم 93، (33 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و32 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية).

ومن هنا نستنتج أنه مع نهاية كل فترة يرتفع متوسط أعمار الموفدين عن الفترة التي سبقتها، ويتضح هذا بمقارنة متوسط أعمار موفدي الفترات الثلاث وبالتحديد متوسط أعمار موفدي الفترتين



الأخيرتين (الثانية والثالثة)، حيث نجد أن متوسط أعمار موفدي هاتين الفترتين مقارب جداً للعمر المحدد قانوناً للإيفاد، وهذا إن دل إنما يدل على تأخر الدولة في إيفاد موفديها لهذه الدرجة والتي من المفترض أن لا يصل متوسط أعمار موفديها لهذه المتوسط العمري.

أما بخصوص المعيار الرابع للإيفاد والذي يخص موفدي درجة الماجستير، والذي يوضحه الجدول (3-4) في صفة الموفد (معيد - معين) خلال الفترات الثلاث :-

### جدول رقم (3-4)

#### معيدو ومعينو درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

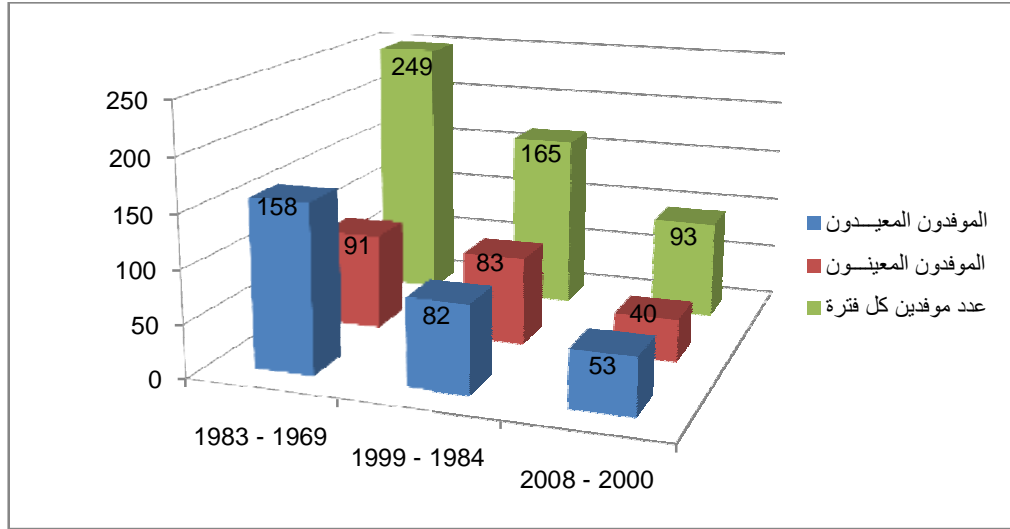
المجموع الكلي		معينون		معيدون		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
49.11	249	36.55	91	63.45	158	1983 – 1969
32.54	165	50.30	83	49.70	82	1999 – 1984
18.34	93	43.10	40	56.99	53	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ويتضح من الجدول السابق، أن الموفدين المعيدين خلال الفترة الأولى والبالغ عددهم (158) وبنسبة 63.45% ، أكثر من الموفدين المعينين (غير المعيدين) الذين تم إيفادهم خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (91) بنسبة 36.55%، كما يتضح أن المعيدين الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترة الثانية والبالغ عددهم (82) بنسبة 49.70%، أقرب للموفدين المعينين (غير المعيدين) الذين تم إيفادهم خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (83) وبنسبة 50.30%، ويتضح أيضاً أن الموفدين المعيدين والذين تم إيفادهم خلال الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (53) وبنسبة 56.99%، أكثر من الموفدين المعينين الذين تم إيفادهم خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (40) وبنسبة 43.10%.

وهذا يعني أن الدولة اهتمت بإيفاد مرشحي الجامعات أكثر من إيفاد مرشحي الجهات الأخرى في الفترة الأولى، واهتمت قليلاً بإيفاد مرشحي الجهات الأخرى عن مرشحي الجامعات في الفترة الثانية، واهتمت بالاثنتين معاً في الفترة الثالثة والأخيرة، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها اهتمام المؤسسات الحكومية غير الجامعية بالشهادات العليا لموظفيها وعامليها، ويوضح الشكل التالي المعيدين الموفدين والمعينين الموفدين الذين تم إيفادهم خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

شكل رقم (4-3)  
معيدو ومعينو الماجستير خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص المعيار الخامس والأخير للمعايير العلمية لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث، والذي يوضح الجدول (5-3) في موفدي الجامعات وموفدي الجهات العامة الأخرى:-

جدول رقم (5-3)  
موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الماجستير  
خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		موفدو الجهات الأخرى		موفدو الجامعات		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
42.52	249	28.52	71	71.48	178	1983 – 1969
38.79	165	41.21	68	58.79	97	1999 – 1984
18.69	93	36.55	34	63.45	59	2008 – 2000

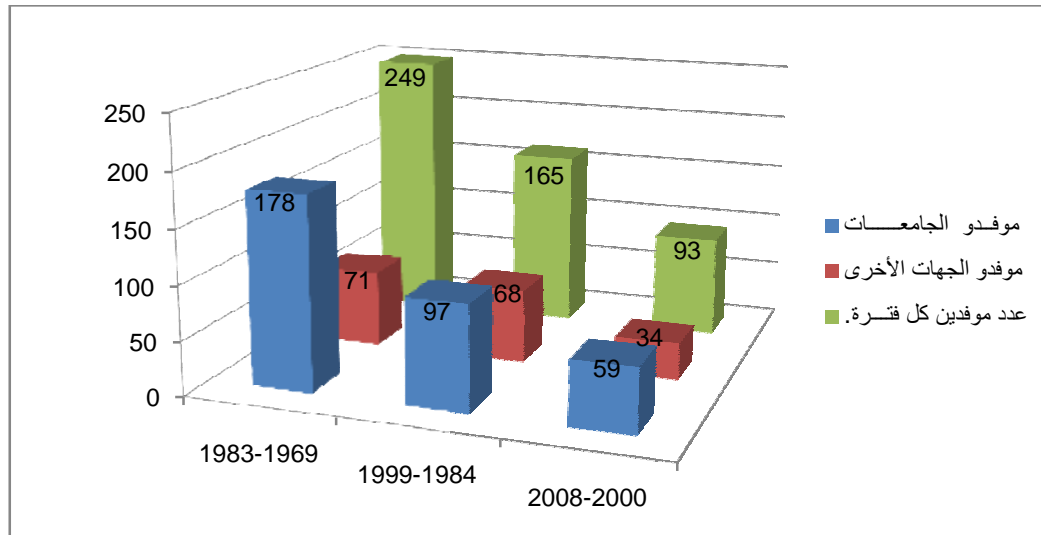
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

وبين الجدول السابق، أن موفدي الجامعات في الفترة الأولى والبالغ عددهم (178) وبنسبة 71.48%، أكثر من موفدي الجهات الأخرى خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (71) وبنسبة 28.52%، وأن موفدي الجامعات في الفترة الثانية والبالغ عددهم (97) وبنسبة 58.79%، أكثر من موفدي الجهات الأخرى خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (68) وبنسبة 41.21%، والحال نفسه بالنسبة لموفدي الفترة الثالثة والأخيرة، حيث نجد أن موفدي الجهات الأخرى والبالغ عددهم (34) وبنسبة 36.55%، أقل من موفدي الجامعات والبالغ عددهم (59) وبنسبة 63.45% خلال نفس الفترة.

وهذا إن دل إنما يدل على اهتمام الدولة بمرشحي الجامعات أكثر من مرشحي الجهات الأخرى خلال الفترات الثلاث، ويوضح الشكل التالي موفدي الجامعات وموفدي الجهات الأخرى خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

### شكل رقم (3-5)

#### موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث



أما فيما يخص المعيار السادس لمعايير موفدي درجة الماجستير، والذي تم تصنيفه من ضمن المعايير الأيديولوجية، والذي يوضحه الجدول (3-6) في ما يسمى بمعيار عضوية اللجان الثورية لموفدين هذه الدرجة خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

## جدول رقم (3-6)

موفدو الماجستير حاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		الموفدون غير الحاصلين على العضوية		الموفدون الحاصلون على العضوية		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
49.11	249	52.20	130	47.80	119	1983 – 1969
32.54	165	15.15	25	84.85	140	1999 – 1984
18.34	93	11.82	11	88.18	82	2008 -2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن بيانات الجدول السابق، نجد إن الموفدين غير الحاصلين على العضوية في الفترة الأولى والبالغ عددهم (130) وبنسبة 52.20%، أكثر من الموفدين الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (119) وبنسبة 47.80% خلال الفترة نفسها. ونجد أن الموفدين غير الحاصلين على العضوية في الفترة الثانية والبالغ عددهم (25) وبنسبة 15.15%، أقل من الموفدين الحاصلين والبالغ عددهم (140) وبنسبة 84.85% خلال الفترة نفسها. ونجد أيضاً في الفترة الثالثة والأخيرة أن الموفدين الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (82) وبنسبة 88.18%، أكثر بكثير من الموفدين غير الحاصلين والبالغ عددهم (11) وبنسبة 11.82%.

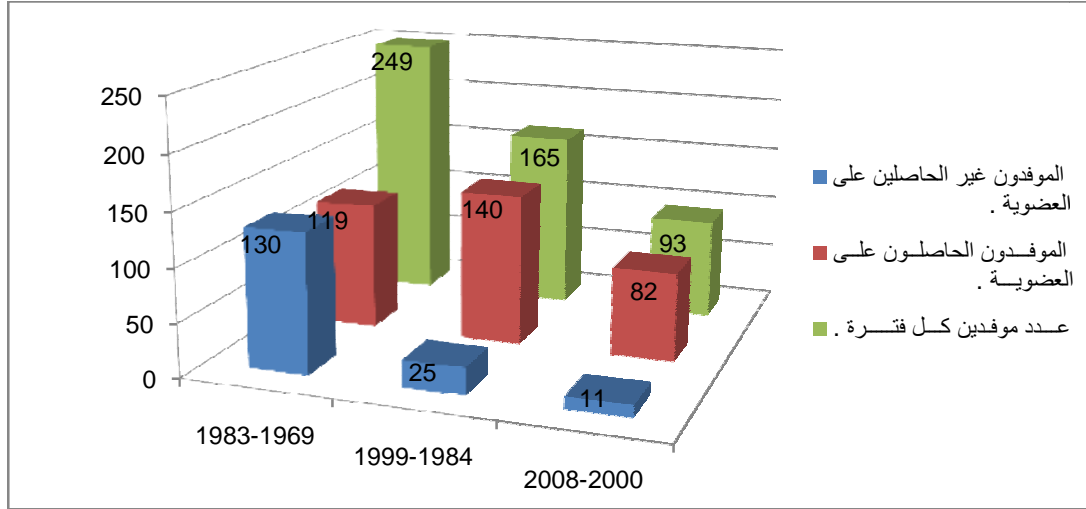
وهذا الارتفاع في أعداد الحاصلين على العضوية إن دل إنما يدل على مدى التزام الدولة واهتمامها بتطبيق هذا المعيار على موفديها وجعله من المعايير الأساسية بعد معيار الجنسية، فقد تم المطالبة به منذ صدور لائحة 1979 وبالتحديد في المادة عشرة، وبمقابلة مجتمع الدراسة تبين أن هذا المعيار قد تم تحديده والمطالبة به قبل صدور تلك اللائحة وبالتحديد منذ عام 1976، نتيجة لبعض التغييرات الإدارية والسياسية التي تعرضت لها البلاد، وتظهر الفترتان الأخيرتان الثانية والثالثة ذلك الاهتمام والمطالبة، حتى باتا إن أي موفد لا يتوفر فيه هذا المعيار أو ينطبق عليه لا يحق له الإيفاد بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي تسبب في حرمان بعض المرشحين من الإيفاد، والسماح للبعض الآخر من الإيفاد رغم عدم توفر الشروط والمعايير الخاصة بالإيفاد عليهم.

وهنا نود الإشارة أي نقطة مهمة وهي أن الموفدين غير الحاصلين على العضوية في الفترتين الأخيرتين هم موفدون تحصلوا على هذه الدرجة عن طريق إيفاد زوجاتهم أو أزواجهم أو عن طريق سفرهم في دورات تدريبية أو عن طريق إيفادهم من قبل جهات غير حكومية، استكملوا

على إثرها دراستهم العالية ، ويوضح الشكل التالي الموفدين الحاصلين وغير الحاصلين على العضوية (عضوية اللجان الثورية) خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

### الشكل رقم (3-6)

موفدو الماجستير الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص المعيار السابع لمعايير الإيفاد بالنسبة لموفدي درجة الماجستير والتي تم حصرها من ضمن المعايير الأخرى في هذه الدراسة والذي يوضحها الجدول (3-7) في فئة جنس موفدي هذه الدرجة خلال الفترات الثلاث:-

### جدول رقم (3-7)

نوع جنس موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		الإناث الموفدات		الذكور الموفدون		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
49.11	249	8.84	22	91.16	227	1983 – 1969
32.54	165	39.40	65	60.60	100	1999 – 1984
18.34	93	47.31	44	52.69	49	2008 - 2000

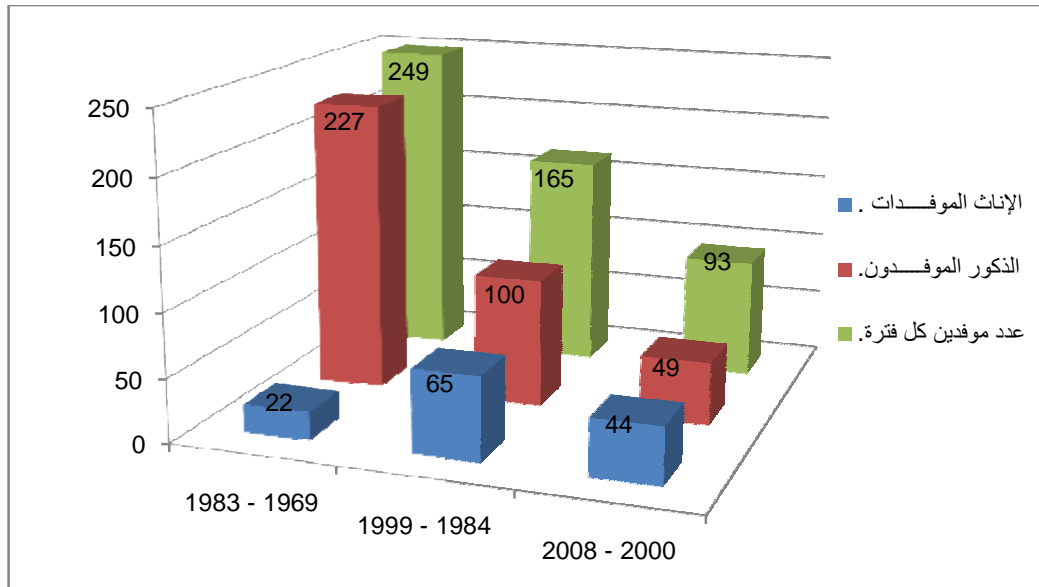
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن خلال الجدول السابق، يتضح أن الذكور الموفدين في الفترة الأولى والبالغ عددهم (227) وبنسبة 91.16%، أكثر من الإناث الموفدات خلال نفس الفترة والبالغ عددهن (22) وبنسبة 8.84%، كما يتضح أن الذكور الموفدين في الفترة الثانية والبالغ عددهم (100) وبنسبة 60.60%، أكثر من الإناث الموفدات خلال نفس الفترة والبالغ عددهن (65) وبنسبة 39.40%، هذا يتضح أيضاً أن الذكور الموفدين في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (49) وبنسبة 52.69%، مقارب كثيراً لأعداد الإناث الموفدات خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (44) وبنسبة 47.31%.

وهذا إن دل إنما يدل على ارتفاع أعداد الذكور الموفدين عن إعداد الإناث الموفدات خلال الفترات الثلاث والذي ربما ترجع أسبابها إلى عدة أسباب أهمها طبيعية الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع (الليبي) والتي لا تسمح للإناث من إمكانية السفر والدراسة في غياب المحرم، أو لانتشار نسبة الأمية بين الإناث وعدم اهتمام هذه الفئة بهذا المستوى التعليمي، أو لزواج بعضهن في أعمار مبكرة مما جعلهن غير قادرات على استكمال دراستهن العليا، ويوضح الشكل التالي الذكور الموفدين والإناث الموفدات وخلال الفترات الثلاث معاً وخلال كل فترة على حدة:-

### الشكل رقم (7-3)

#### الذكور الموفدون والإناث الموفدات لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص المعيار الثامن والأخير للمعايير المحدد قياسها لهذه الدرجة والذي يوضحه الجدول (8-3) في معيار الحالة الاجتماعية للموفدين خلال الفترات الثلاث :-

### جدول رقم (8-3)

#### الحالة الاجتماعية لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		الموفدون العزاب		الموفدون المتزوجون		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
49.11	249	40.57	101	59.43	148	1983 – 1969
32.54	165	31.51	52	68.49	113	1999 – 1984
18.34	93	34.40	32	65.60	61	2008 - 2000

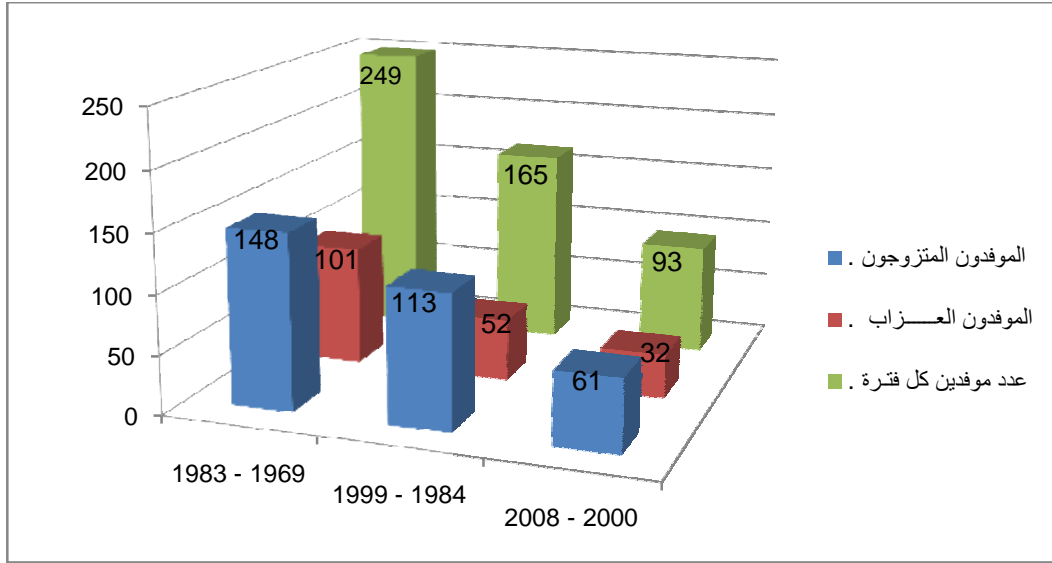
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن الجدول السابق، يتبين أن الموفدين المتزوجين في الفترة الأولى والبالغ عددهم (148) وبنسبة 59.43%، أكثر من الموفدين العزاب للفترة نفسها والبالغ عددهم (101) وبنسبة 40.57%، كما يتبين أن الموفدين المتزوجين في الفترة الثانية والبالغ عددهم (113) وبنسبة 68.49%، أكثر من الموفدين العزاب لنفس الفترة والبالغ عددهم (52) وبنسبة 31.51%، هذا ويتبين أيضاً أن الموفدين المتزوجين في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (61) وبنسبة 65.60%، أكثر أيضاً من الموفدين العزاب لنفس الفترة والبالغ (37) وبنسبة 34.40%.

وهذا يعني أن الموفدين المتزوجين أكثر من الموفدين العزاب خلال الفترات الثلاث، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها تأخر الدولة في إيفاد موفديها لدراسة هذه الدرجة. مما يتسبب في تكبد الدولة لمصاريف إضافية بالنسبة لهؤلاء الموفدون قد تشمل الزوج أو الزوجة أو الأبناء والمرافق أيضاً أن وجد. ويوضح الشكل التالي الموفدين المتزوجين والموفدين العزاب خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة :-

### الشكل رقم (8-3)

الموفدون المتزوجون والعزاب لدرجة الماجستير خلال الفترات الثلاث



ويوضح الجدول (9-3) أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

### جدول رقم (9-3)

أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الداخل		الأعضاء الحاصلون على درجة الماجستير من الخارج		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
27.80	270	7.78	21	92.22	249	1983 - 1969
39.34	382	56.80	217	43.20	165	1999 - 1984
32.85	319	70.85	226	29.15	93	2008 - 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

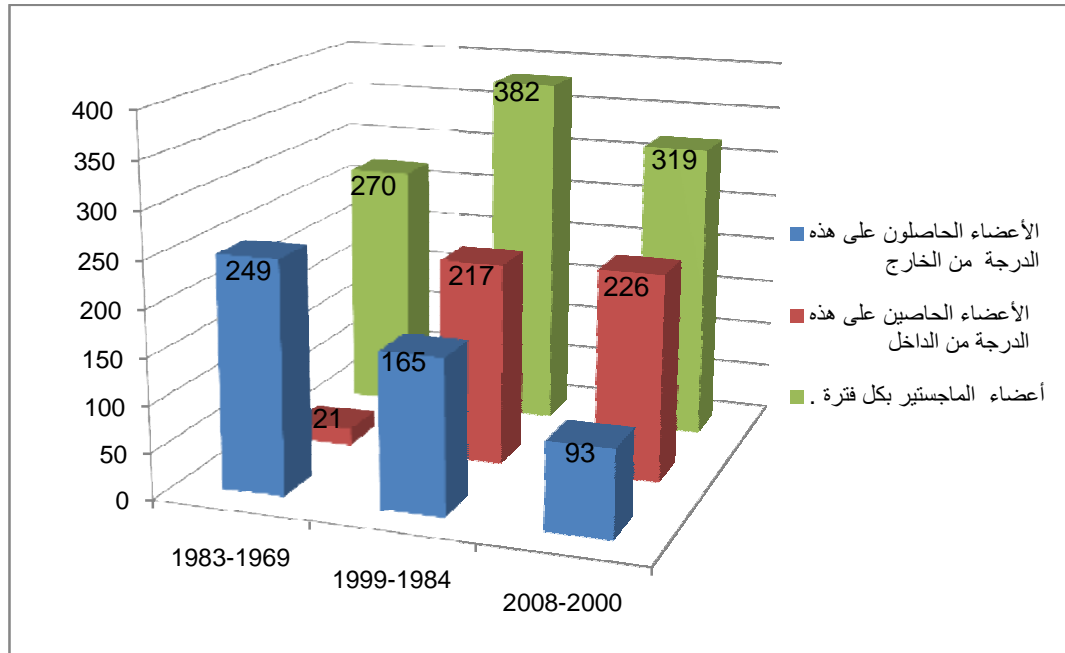


ويبين الجدول السابق، أن أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج خلال الفترة الأولى والبالغ عددهم (249) وبنسبة 92.22%، أكثر من أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (21) وبنسبة 7.78%، كما يبين الجدول أن أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج خلال الفترة الثانية والبالغ عددهم (165) وبنسبة 43.20%، أقل من أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (217) وبنسبة 56.80%، هذا ويبين الجدول أيضاً أن أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج في الفترة الثلاثة والأخيرة والبالغ عددهم (93) وبنسبة 29.15%، أقل بكثير من أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (226) وبنسبة 70.85%.

وهذا التراجع في الأعداد إن دل إنما يدل على استبدال الدولة لبرامج الدراسات العالية بالخارج ببرامج للدراسات العالية بالداخل، ويوضح الشكل التالي أعضاء الماجستير الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث، وخلال كل فترة على حدة :-

### الشكل رقم (3-9)

أعضاء الماجستير الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج  
خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص ساحات الإيفاد بالنسبة لموفدي هذه الدرجة (الماجستير) خلال الفترات الثلاث والتي يوضحها الجدول (3-10):-

### جدول رقم (3-10)

#### ساحات موفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث

2008 - 2000		1999 - 1984		1983 - 1969		السنوات الساحات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
18.28	17	12.73	21	12.45	31	مصر
23.66	22	21.21	35	25.30	63	بريطانيا
6.45	6	4.24	7	34.94	87	أمريكا
51.61	48	61.82	102	27.31	68	دول أخرى
<b>18.34</b>	<b>93</b>	<b>32.54</b>	<b>165</b>	<b>49.11</b>	<b>249</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

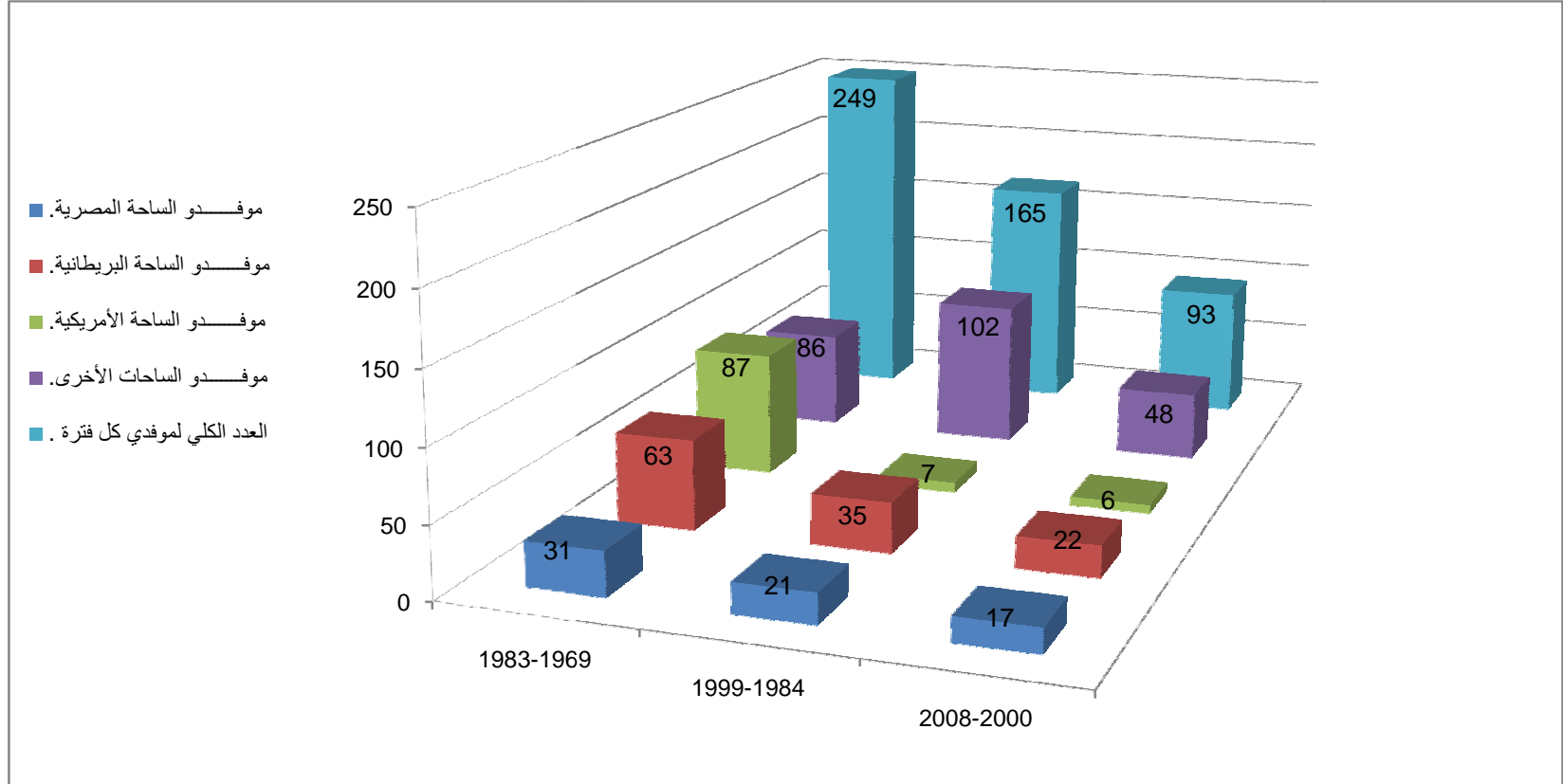
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن موفدي الفترة الأولى والبالغ عددهم (249) موفد وبنسبة 49.1%، منهم (31) وبنسبة 12.45% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية، ومنهم (63) وبنسبة 25.30%، حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية، ومنهم (87) وبنسبة 34.94% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية، وأخيراً منهم (68) وبنسبة 27.31% تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات ساحات أخرى .

كما نجد أن موفدي الفترة الثانية والبالغ عددهم (165) موفد وبنسبة 32.54%، منهم (21) وبنسبة 12.73% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية ومنهم (35) وبنسبة 21.21% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية، ومنهم (7) وبنسبة 4.24%، حاصلون عليها من جامعات الساحة الأمريكية وأخيراً منهم (102) وبنسبة 61.82%، حاصلين عليها أيضاً من جامعات ساحات أخرى .

لنجد أن موفدي الفترة الثالثة والبالغ عددهم (93) وبنسبة 18.34%، منهم (17) وبنسبة 18.28%، حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية، ومنهم (22) وبنسبة 23.66%، حاصلون عليها من جامعات الساحة البريطانية، ومنهم (6) وبنسبة 6.45%، حاصلون على هذه الدرجة أيضاً من جامعات الساحة الأمريكية، وأخيراً منهم (48) وبنسبة 51.61%، حاصلون على هذه الدرجة من جامعات ساحات الأخرى، ويوضح الشكل التالي ذلك:-

### الشكل رقم (10-3)

ساحات الإيفاد لموفدي درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن الساحتين الأمريكية والبريطانية تحصلتا على أعلى مجموع إيفاد خلال الفترة الأولى، حيث بلغ عدد موفدي الأولى (87) موفداً وبلغ عدد موفدي الثانية (63) موفداً، وهذا بعكس الساحة المصرية والتي بلغ عدد موفديها خلال هذه الفترة (31) موفداً.

فمن غير المعقول أن يصل موفدو هذه الساحة (المصرية) لهذا العدد خلال هذه الفترة بالرغم من الثقافة الاجتماعية السائدة بين البلدين وبالرغم من التقارب الجغرافي والتعليمي بينهما أيضاً، ولعل السبب هنا راجع إلى أمرين: (الأمر الأول) تغير أهداف السياسة التعليمية بالدولة وبمؤسساتها الجامعية مما جعلها تركز على الإيفاد للساحات الأوروبية أكثر من الإيفاد للساحات العربية ودليل ذلك إيفاد موفدي التخصصات الإنسانية لتلك الساحات (الأوروبية)، (الأمر الثاني) تدهور العلاقات السياسية بين الدولتين (الحكومة الليبية والحكومة المصرية) والتي بدأت مع بداية السبعينيات من القرن الماضي وبالتحديد مع بداية العام 1976 نتيجة لتغير في توجهات السياسة الخارجية للدولتين تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية وتحديداً قضية اعتماد النهج الاشتراكي والنهج الرأسمالي<sup>(1)</sup>. وتشير بعض آراء مجتمع الدراسة إلى أن السبب الأول فعلاً هو السبب الرئيسي وراء ذلك التراجع.

وبملاحظة ذلك الشكل مرة أخرى، وبالتحديد خلال الفترة الثانية، نجد أن الساحة الأمريكية تحصلت على أقل مجموع إيفاد، حيث بلغ عدد موفديها ل(7) موفدين، بعكس الساحة البريطانية والمصرية، التي بلغ عدد موفديها إلى (35) موفداً بالنسبة للأولى، و(21) موفداً بالنسبة للثانية.

وبمقارنة موفدي الساحة الأمريكية في الفترة الأولى والبالغ عددهم (87) موفداً، بموفدي الساحة الأمريكية في الفترة الثانية والبالغ عددهم (7) موفدين نجد أن لتأثر العلاقات السياسية بين الحكومتين فعلاً (الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية) تأثيراً واضحاً وملحوظاً على عملية اختيار الموفدين لهذه الساحة، فلقد بدأت هذه العلاقات بالتأثر مع بداية السبعينيات وبالتحديد مع صدور قرار مجلس قيادة الثورة عام 1970 بشأن أجلاء القواعد العسكرية لحكومة هذه الساحة وتأميم بعض شركاتها، وإعلان الحكومة الليبية لخليج سرت مياهاً إقليمية ليبية تتبع سيادتها لسلطات الليبية<sup>(2)</sup>، واتهام الحكومتين لبعضهما البعض بشأن اغتيال رئيس كلٍّ من الدولتين عام 1983<sup>(3)</sup>، وتزايدت بالاشتباك المسلح بين الحكومتين فوق الأراضي الليبية عام 1986، وباتهام الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية بتفجير طائرة بنام أمريكيان، وتفاقت مع الاتهام الموجه للحكومة الليبية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

1- سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، دراسة في موضوع الزعامة سلسلة أطروحات دكتوراه، ترجمة عطاء عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة بالعربية، 1988، ص ص. 60-70).

2- مصطفى جفال، المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت (دار الموقف العربي، 1982)، ص ص. 131-163.

3- زهير الحسن، الأسس القانونية للسيادة على الخلجان التاريخية وخليج سرت، الجريدة الرسمية للقانون الليبي، العدد 42، لسنة 1980، ص ص. 202-203.

وهذا بعكس موفدي الساحة البريطانية، التي رغم توتر العلاقات السياسية بين حكومتها وحكومة الدولة الليبية، إلا أن عدد موفديها قد بلغ (35) موفداً من أصل (165)، التي بدأت بالتدهور هي الأخرى منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وبالتحديد منذ صدور قرار مجلس قيادة الثورة بشأن إجلاء القوات البريطانية، والتي تزايدت مع اتهام الحكومة البريطانية للحكومة الليبية في منتصف السبعينيات بدعم حركات التحرر وبالتحديد حركة تحرير الجيش الأيرلندي<sup>(1)</sup>. وتفاقت هذه العلاقات مع مقتل الشرطة البريطانية (أيفون فليتش) خارج مبنى السفارة الليبية بلندن عام 1984<sup>(2)</sup>، ومع اتهام الحكومة البريطانية للحكومة الليبية بتفجير طائرة بنام أمريكيان فوق مدينة لوكيربي باسكتلندا عام 1988<sup>(3)</sup>، ورغم هذا التأثير في العلاقات خلال هذه الفترة إلا أن التبادل العلمي والأكاديمي بين البلدين لم يتأثر بشكل واضح وكبير. ودليل ذلك أن معظم موفدي هذه الساحة خلال هذه الفترة هم من موفدي التخصصات التطبيقية، وبالتحديد من موفدي القطاعات العامة الأخرى وهذا قد يقودنا إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من تأثير العلاقات السياسية بين البلدين خلال هذه الفترة (1984-1999)، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لم تتأثر بشكل كبير، ودليل ذلك اللقاءات العديدة التي تمت بين المسؤولين البريطانيين والمسؤولون الليبيون، والتي كان أهمها اللقاء الذي عقد بالقاهرة عام 1993، والذي بموجبه كشفت الحكومة الليبية للحكومة البريطانية عن العديد من المنظمات الإرهابية<sup>(4)</sup>.

ونلاحظ خلال هذه الفترة أيضاً ارتفاعاً في أعداد موفدي الساحة المصرية، حيث بلغ عدد موفديها (21) موفداً من أصل (165) وهذا ربما يعود للآتي: (أولاً) عودة العلاقات الليبية المصرية إلى سابق عهدها بعد عام 1990 والتي دامت أكثر من إحدى عشر عاماً متقطعة، (ثانياً) دخول الحكومة الليبية في عزلة دولية وحراك سياسي مع بعض الدول الأوروبية دخلت بموجبه الحكومة الليبية في عقوبات دولية نتج عنها ما يسمى بفترة الحصار.

وهنا نود الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن أغلب موفدي هذه الفترة قد تم إيفادهم للساحة: (التركية – الكندية – الروسية – الألمانية – الأيرلندية) على الصعيد الأوروبي، وللساحة: (السودانية – السورية – المغربية – وكذلك اللبنانية) على الصعيد العربي، مع العلم بأن أكثر موفدي هذه الساعات هم من موفدي التخصصات التطبيقية وإن هذه الساعات لا تزال تعاني إمكانية تدريس هذه الدرجة وجودة منحها.

- 1- سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية: دراسة تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977-1997 (بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000)، ص 83.
- 2- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق- ليبيا- السودان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 150.
- 3- عباس كاظم الفتلة، "الأزمة الليبية الغربية (لوكربي) من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" مجلة شؤون عربية، العدد 98، يونيو 1999، ص 177.
- 4- ميلود المهدي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي: جدلية الشرعية والمشروعية (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996)، ص 101.

وبملاحظة ذلك الشكل مرة ثالثة وأخيرة، نجد أن الساحة الأمريكية تحصلت أيضاً على أقل مجموع إيفاد خلال هذه الفترة حيث بلغ عدد موفديها (6) موفدين، بينما بلغ عدد موفدي الساحة البريطانية والساحة المصرية على التوالي (22) موفداً بالنسبة للأولى و(17) موفداً بالنسبة للثانية، وهذا إن دل إنما يدل على أنه حتى مع عودة العلاقات الليبية مع كل من الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية لسابق عهدها مع بداية هذه الفترة (منتصف الألفية الثالثة)، إلا أن أعداد موفدي هذه الدرجة (الماجستير) لتلك الساحات لا يزال منخفضاً نوعاً ما، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن لنجاح برامج الدراسات العالية بالداخل تأثيراً واضحاً وملحوظاً في هذا الانخفاض، ولتعدد وتغير المدارس الفكرية تأثيراً واضحاً أيضاً في هذا الانخفاض، علماً بأن موفدي الساحة الأمريكية والساحة البريطانية لدرجة الدكتوراه في الفترة الثالثة والأخيرة مرتفع، وهذا ما يوضحه الشكل (3-10).

فمع نهاية الألفية الثانية وبالتحديد في العام 1999، عزمت الحكومة الليبية تسليم المشتبه بهما في تفجير طائرة بنام أمريكيان لمحكمة العدل الدولية، التسليم الذي بموجبه عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (بريطانيا - ليبيا) ووقعت بموجبها أيضاً اتفاقية سياسية أمنية قام على أثرها رئيس الوزراء البريطاني في العام 2004 بزيارة إلى ليبيا<sup>(1)</sup>.

ومع إعلان الحكومة الليبية عن طريق مندوبها الدائم في الأمم المتحدة في العام 2003، بتخليها طواعية وإرادتها عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً يقضي باستئناف العلاقات السياسية مع الحكومة الليبية وحذفها من قائم الدول الراعية للإرهاب والذي بموجبه عادة العلاقات السياسية للحكومة الليبية إلى سابق عهدها مع الحكومة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

1- التقرير الاستراتيجي العربي، 2003 - 2004 القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2004، ص 403.  
2- إلغاء تصنيف ليبيا دولة راعية للإرهاب، 1/4/2009 - http://www.usinf.State.gov/utills.Srprint Page.ntm1

## المبحث الثاني

(مقارنة سياسة إيفاد الدكتوراه خلال الفترات الثلاث)

تمهيد :-

يختص هذا المبحث بنفس اختصاصات المبحث السابق من عملية مقارنة للمعايير، ولكن هذه المرة لموفدي درجة الدكتوراه دون سواهم من الموفدين خلال الفترات الثلاث، مع استبعاد كلاً من معياري (التقدير- صفة الموفد) باعتبارهما من المعايير الغير أساسية في عملية تحديد شروط ومعايير الإيفاد بالنسبة لموفدي هذه الدرجة، كما تم خلال هذا المبحث أيضاً تجنب تكرار عملية التحليل لبعض البيانات والمعلومات، وذلك نظراً للتطرق إليها سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل ليصبح بذلك هذا المبحث آخر المباحث الدراسية المقرر دراستها خلال هذه الدراسة.

وبمقارنة المعايير العلمية مرة أخرى وبالتحديد المعايير العلمية لموفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث، والتي يوضح أولها الجدول (3-11) في معيار التخصص :-

### جدول رقم (3-11)

التخصصات (الإنسانية – التطبيقية) الموفدة لدرجة الدكتوراه  
خلال الفترات الثلاث

2008 – 2000		1999 – 1984		1983 – 1969		السنوات التخصصات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
51.31	255	45.08	87	72.85	110	الإنسانية
48.69	242	54.92	106	27.15	41	التطبيقية
<b>59.10</b>	<b>497</b>	<b>22.95</b>	<b>193</b>	<b>17.95</b>	<b>151</b>	<b>المجموع</b>

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن موفدي الدكتوراه في الفترة الأولى والبالغ عددهم (151) وبنسبة 17.95%، أقل من موفدي الدكتوراه في الفترة الثانية والبالغ عددهم (193) وبنسبة 22.95%، وأقل أيضاً من موفدي الدكتوراه في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (497) وبنسبة 59.10%. وهذا الارتفاع في أعداد الموفدين إن دل إنما يدل على اهتمام الدولة بأهمية هذه الدرجة وعلى عدم توفر برامج دراسية لها بالداخل، والذي ربما ترجع أسبابها:-

أولاً: تأخر الدولة في إيفاد موفديها لدرجة الماجستير وبالتحديد أعضاء هيئة التدريس الأمر الذي ترتب عليه التأخر في الإيفاد لدرجة الدكتوراه.

ثانياً: تعرض الدولة لبعض المشاكل والصراعات السياسية الخارجية مما أثر على برامج خطط الإيفاد.

ثالثاً: منح الأهمية في الإيفاد للتخصصات النادرة وغير المتوفرة بالداخل.

رابعاً: ارتفاع أعداد الحاصلين على درجة الماجستير بالداخل مما جعل الدولة غير قادرة على التكفل بالإيفاد لدرجة الدكتوراه.

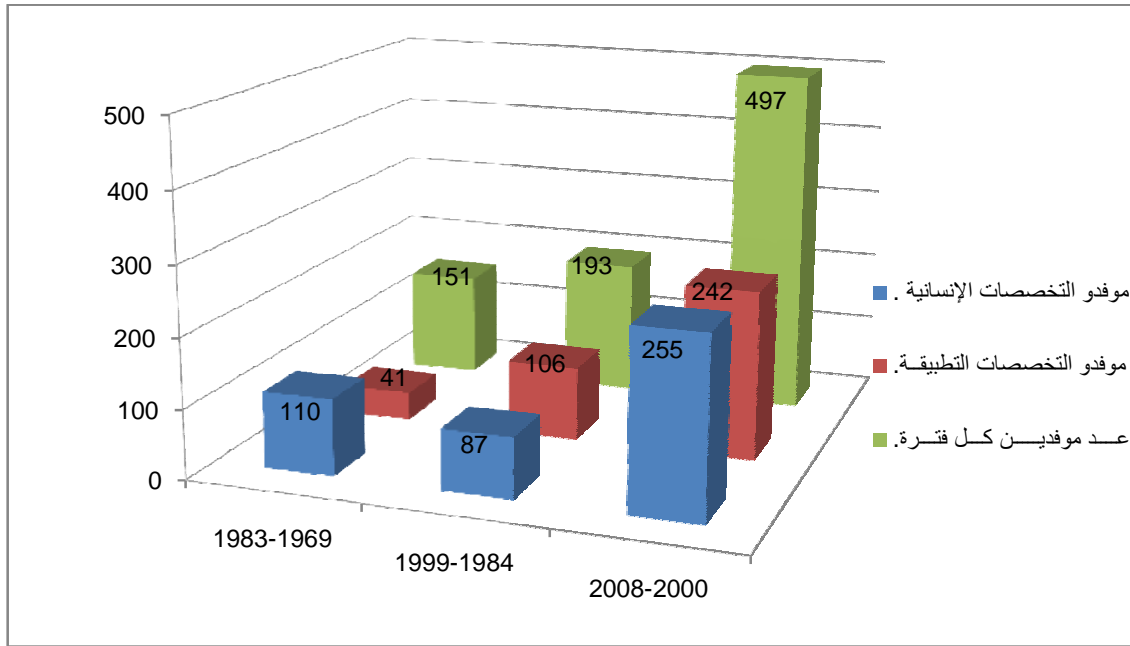
ويوضح الشكل التالي موفدي التخصصات الإنسانية والتطبيقية خلال الفترات الثلاث وخلال

كل فترة على حدة:-



## شكل رقم (11-3)

## التخصصات الموفدة لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث



يتضح من الشكل السابق، أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الأولى والبالغ عددهم (110) وبنسبة 72.85%، أكبر من موفدي التخصصات التطبيقية في نفس الفترة والبالغ عددهم (41) وبنسبة 27.15%، كما يتضح أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الثانية والبالغ عددهم (87) وبنسبة 45.08%، أقل من موفدي التخصصات التطبيقية خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (106) وبنسبة 54.92%، هذا ويتضح أيضاً أن موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (255) وبنسبة 51.31%، أقرب قليلاً لموفدي التخصصات التطبيقية خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (242) وبنسبة 48.69%. فالارتفاع الذي طرأ على موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الأولى، والذي قابله انخفاض في موفدي التخصصات التطبيقية في نفس الفترة، إن دل إنما يدل على ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة الماجستير بالداخل في التخصصات الإنسانية خلال هذه الفترة وانخفاض نسبة الحاصلين على درجة الماجستير بالداخل في التخصصات التطبيقية.

أما الانخفاض الذي طرأ على موفدي التخصصات الإنسانية في الفترة الثانية والذي قابله ارتفاع في موفدي التخصصات التطبيقية، إن دل إنما يدل على ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة الماجستير بالداخل في التخصصات التطبيقية.

أما الارتفاع الذي طرأ على عدد الموفدين في الفترة الثالثة والأخيرة فإن دل إنما يدل على ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة الماجستير بالداخل في التخصصين وإن دل أيضاً إنما يدل على عدم قدرته الجامعات الليبية على منح هذه الإجازة، والتي من المفترض أن تكون بعض الجامعات قادرة على منحها منذ فترة وفي التخصصات الإنسانية بالتحديد.

أما فيما يخص المعيار الثاني للمعايير العلمية لموفدي درجة الدكتوراه ، والذي يوضح الجدول (12-3) في ما يسمى بمعيار العمر:-

### جدول رقم (12-3)

#### أعمار موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث

التطبيقية		الإنسانية		التخصصات السنوات
متوسط الأعمار	الأعمار	متوسط الأعمار	الأعمار	
30	37 – 27	33	41 – 25	1983 – 1969
33	42 – 28	35	43 – 29	1999 – 1984
35	44 - 29	36	44 – 28	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن بيانات الجدول السابق، نجد أن أعمار موفدي التخصصات الإنسانية في الفترات الثلاث مختلفة وغير متقاربة، سواء عند أقل عمر أم عند أعلى عمر، وعند أعلى عمر بالتحديد كما ذكرنا سالفاً، فأقل عمر لموفدي الفترة الأولى كان (25) عاماً وأعلى عمر (41) عاماً، وأقل عمر لموفدي الفترة الثانية (29) عاماً وأعلى عمر (43) عاماً، بينما أقل عمر لموفدي الفترة الثالثة والأخيرة (28) عاماً وأعلى عمر (44) عاماً، والحال نفسه بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية، حيث نجد أن أقل عمر لموفدي الفترة الأولى (27) عاماً وأعلى عمر (37) عاماً، وأقل عمر لموفدي الفترة الثانية (28) عاماً وأعلى عمر (42) عاماً، وأقل عمر لموفدي الفترة الثالثة والأخيرة (29) عاماً وأعلى عمر (44) عاماً.

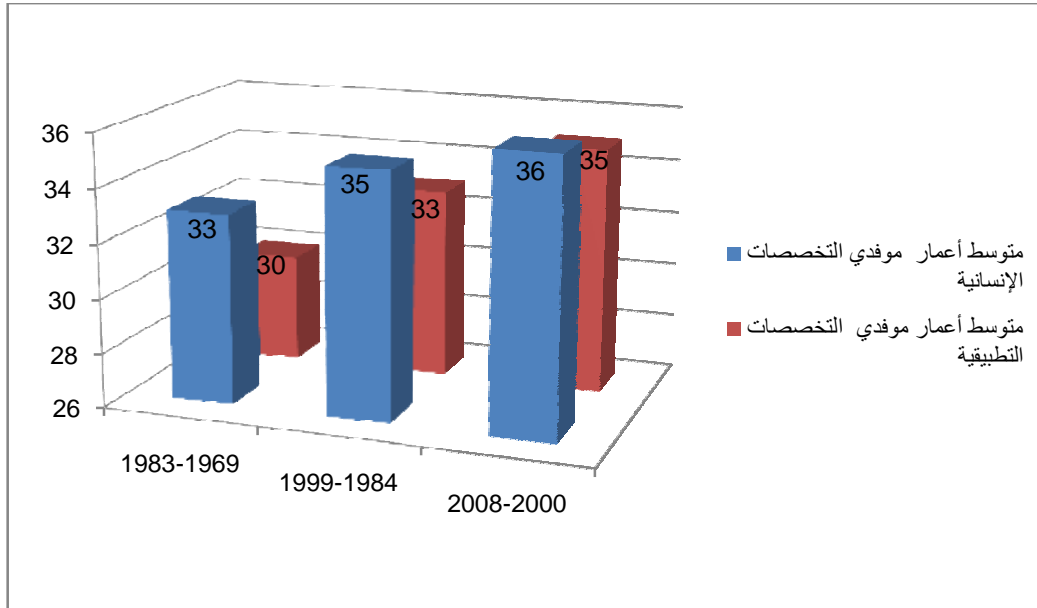
وهذا الاختلاف في الأعمار إن دل إنما يدل على أن الإيفاد في الفترة الأولى كان يتم في أعمار مبكرة، بعكس الإيفاد في الفترتين الأخيرتين (الثانية – الثالثة) والذي كان يتم في أعمار متأخرة قليلاً، ويتضح هذا بمقارنة أعلى عمر محدد للإيفاد قانوناً حسب كل فترة بأعلى عمر تم إيفاده خلال كل فترة، فمثلاً أعلى عمر محدد للإيفاد خلال الفترة الأولى (45) عاماً فما تحت، وأعلى عمر تم إيفاده خلال هذه الفترة هو (41) عاماً، والحال نفسه بالنسبة لموفدي الفترة الثانية حيث كان أعلى عمر محدد للإيفاد

خلال هذه الفترة هو (45) عاماً فما تحت، وأعلى عمر تم إيفاده خلال هذه الفترة حسب ما هو مبين بالجدول (43) عاماً، لنجد الوضع نفسه في الفترة الثالثة والأخيرة والتي حدد فيها أعلى عمر للإيفاد بسن (45) عاماً فما تحت حتى العام 2004 وبالتحديد حتى صدور القرار (97) ليحدد بعد هذا القرار أعلى عمر بسن (35) عاماً فما تحت، ليعود مرة أخرى وبعد صدور القرار رقم (43) للعام 2005 ليحدد بسن (40) عاماً فما تحت، علماً بأن أعلى عمر تم إيفاده خلال هذه الفترة كان (44) عاماً. ويوضح الشكل التالي متوسط أعمار هؤلاء الموفدين خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

### شكل رقم (3-12)

#### متوسط أعمار موفدي التخصصات (الإنسانية والتطبيقية)

#### لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث



ويظهر من الشكل السابق، أن متوسط أعمار موفدي الفترة الأولى والبالغ عددهم 151، (33) عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و30 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية)، وإن متوسط أعمار موفدي الفترة الثانية والبالغ عددهم 193، (35) عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و33 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية، وإن متوسط أعمار موفدي الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم 497، (36) عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات الإنسانية، و35 عاماً بالنسبة لموفدي التخصصات التطبيقية).

وهذا يعني أنه مع نهاية كل فترة يرتفع متوسط أعمار الموفدين عن الفترة التي سبقتها، ويتضح هذه بمقارنة متوسط أعمار موفدين الفترات الثلاث وبالتحديد متوسط أعمار موفدي الفترة الثالثة حيث

نجد أن متوسط أعمار موفدين هذه الفترة مقارب جداً للعمر المحدد قانوناً للإيفاد والمحدد بسن (40) عاماً، وهذا ربما قد يقودنا لنتيجة مفادها أن الدولة تتأخر فعلاً في إيفاد موفديها لدرجة الدكتوراه حتى يكاد أن يصل متوسط أعمار موفدي هذه الدرجة لهذا المتوسط العمري.

أما بخصوص المعيار الثالث والأخيرة للمعايير العلمية لموفدي درجة الدكتوراه، والذي يوضحه الجدول (3-13) في موفدي الجامعات وموفدي الجهات العامة الأخرى:-

### جدول رقم (3-13)

#### موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		موفدو الجهات الأخرى		موفدو الجامعات		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.95	151	12.58	19	87.42	132	1983 – 1969
22.95	193	18.65	36	81.35	157	1999 – 1984
59.10	497	5.03	25	94.97	472	2008 – 2000

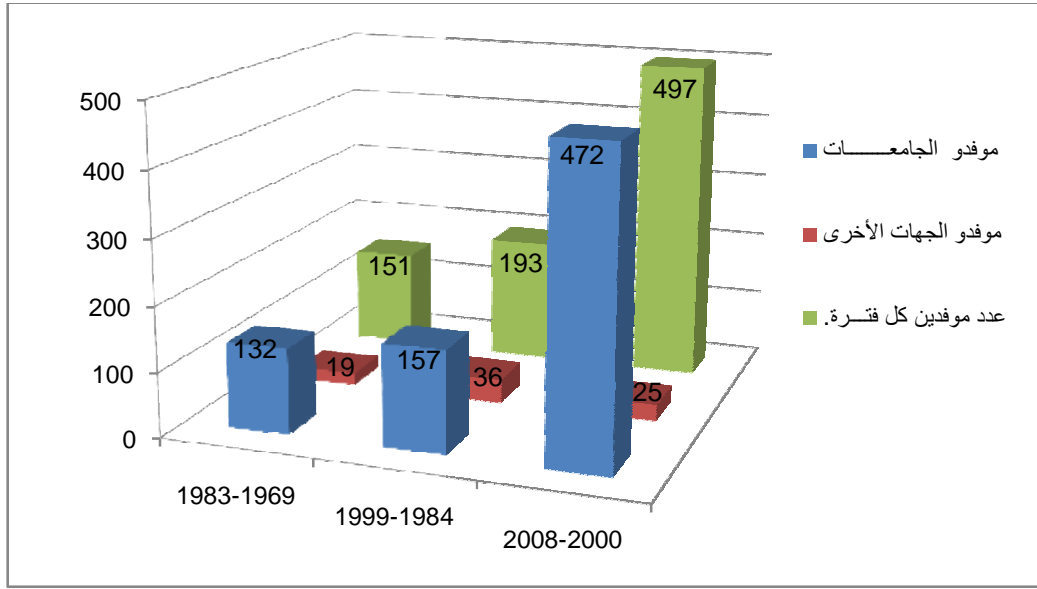
\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ويبين الجدول السابق، أن موفدي الجامعات في الفترة الأولى والبالغ عددهم (132) وبنسبة 87.42%، أكبر من موفدي الجهات الأخرى خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (19) وبنسبة 12.58%، وأن موفدي الجامعات في الفترة الثانية والبالغ عددهم (157) وبنسبة 81.35%، أكبر من موفدي الجهات الأخرى خلال هذه الفترة والبالغ عددهم (36) وبنسبة 18.65%، والحال نفسه بالنسبة لموفدي الفترة الثالثة والأخيرة، حيث نجد أن موفدي الجهات الأخرى والبالغ عددهم (25) وبنسبة 5.03%، أقل من موفدي الجامعات والبالغ عددهم (472) وبنسبة 94.97%، خلال هذه الفترة.

وهذا يعني أن الدولة خلال الفترات الثلاث ركزت على إيفاد موفدي الجامعات أكثر من إيفاد موفدي الجهات الأخرى للدراسة الدقيقة بالخارج، ويوضح الشكل التالي موفدي الجامعات وموفدي الجهات الأخرى خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

## شكل رقم (3-13)

موفدو الجامعات وغير الجامعات لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث



أما فيما يخص المعيار الرابع لمعايير موفدي درجة الدكتوراه والذي تم تصنيفه من ضمن المعايير الأيديولوجية، والذي يوضحه الجدول (3-14) في معيار عضوية اللجان الثورية خلال الفترات الثلاث :-

## جدول رقم (3-14)

موفدو الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين على العضوية  
خلال الفترات الثلاث

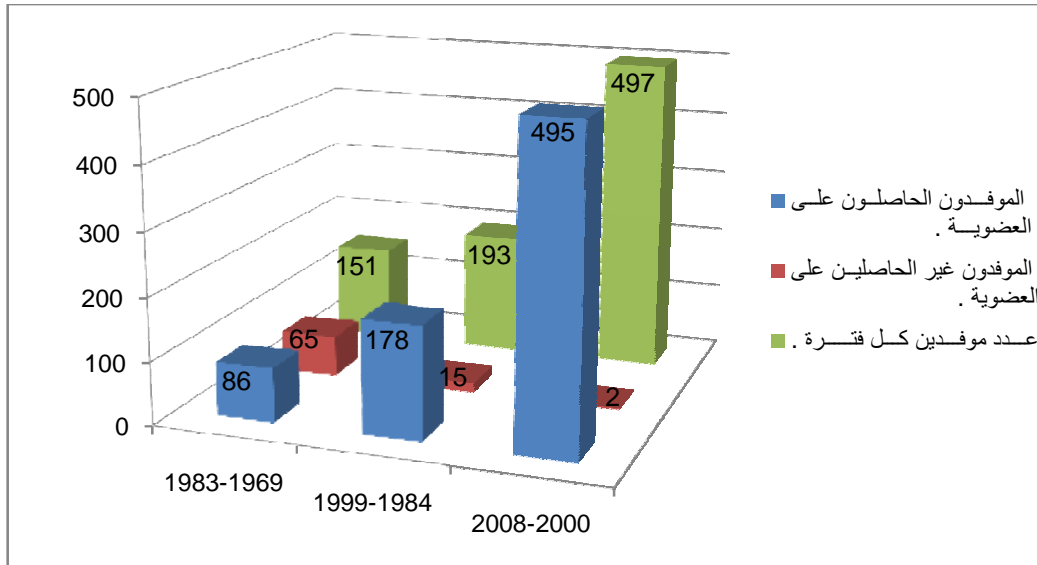
المجموع الكلي		الموفدون غير الحاصلين على العضوية		الموفدون الحاصلون على العضوية		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.95	151	43.05	65	56.95	86	1983 – 1969
22.95	193	7.77	15	92.23	178	1999 – 1984
59.10	497	0.40	2	99.60	495	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن بيانات الجدول السابق، نجد أن الموفدين الحاصلين على العضوية في الفترة الأولى والبالغ عددهم (86) وبنسبة 56.95%، أكبر من الموفدين غير الحاصلين على العضوية في الفترة نفسها والبالغ عددهم (65) وبنسبة 43.05%. ونجد أن الموفدين الحاصلين على العضوية في الفترة الثانية والبالغ عددهم (178) وبنسبة 92.23%، أكبر من الموفدين غير الحاصلين على العضوية في الفترة نفسها والبالغ عددهم (15) وبنسبة 7.77%، لنجد أيضاً في الفترة الثالثة والأخيرة أن الموفدين الحاصلين على العضوية والبالغ عددهم (495) وبنسبة 99.60%، أكبر بكثير من الموفدين غير الحاصلين والبالغ عددهم (2) وبنسبة 0.40%. وهذا الانخفاض في أعداد غير الحاصلين على العضوية يقودنا إلى نتيجة مفادها اهتمام الدولة بتطبيق هذا المعيار على موفديها والتي تعود أسباب تطبيقه في هذه الدرجة إلى نفس أسباب تطبيقه في درجة الماجستير، ويوضح الشكل التالي الموفدين الحاصلين وغير الحاصلين على العضوية (عضوية اللجان الثورية) خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

### شكل رقم (3-14)

#### موفدو الدكتوراه الحاصلون وغير الحاصلين علي العضوية خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص المعيار الخامس لمعايير الإيفاد بالنسبة لموفدي درجة الدكتوراه والتي تم حصرها من ضمن المعايير الأخرى لهذه الدراسة، والذي يوضحها الجدول (3-15) في فئة جنس موفد هذه الدرجة خلال الفترات الثلاث:-

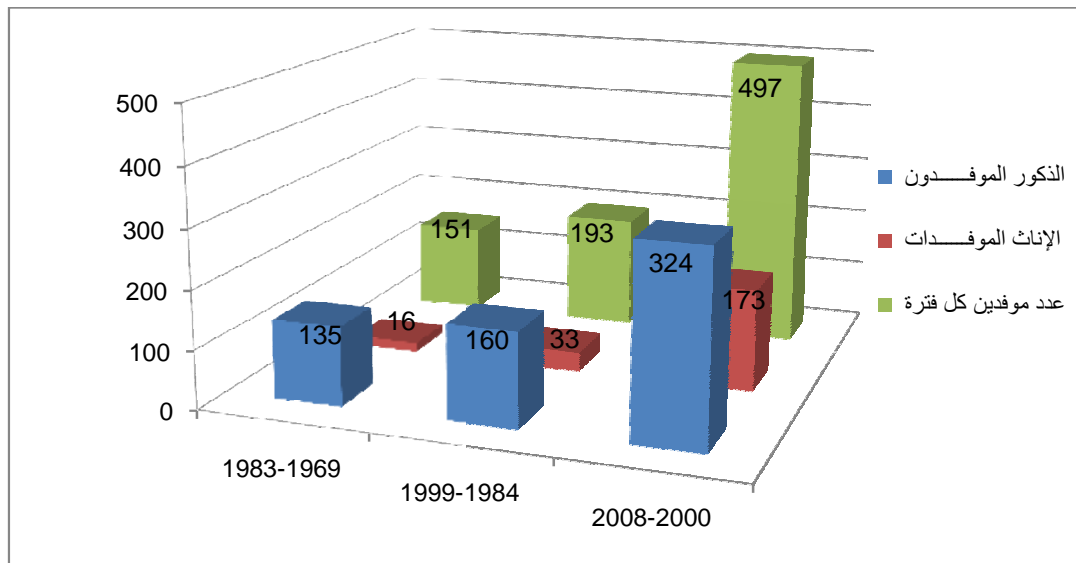
جدول رقم (3-15)  
فئة جنس موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث

المجموع الكلي		الإناث الموفدات		الذكور الموفدون		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.95	151	10.60	16	89.40	135	1983 – 1969
22.95	193	17.09	33	82.91	160	1999 – 1984
59.10	497	34.81	173	65.19	324	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن خلال الجدول السابق، يتضح أن الذكور الموفدين في الفترة الأولى والبالغ عددهم (135) وبنسبة 89.40%، أكبر من الإناث الموفدات خلال نفس الفترة والبالغ عددهن (16) وبنسبة 10.60%، كما يتضح أن الذكور الموفدين في الفترة الثانية والبالغ عددهم (160) وبنسبة 82.91%، أكبر من الإناث الموفدات والبالغ عددهن (33) وبنسبة 17.09%، خلال نفس الفترة، هذا ويتضح أيضاً أن الذكور الموفدين في الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (324) وبنسبة 65.19%، أكبر من الإناث الموفدات والبالغ عددهن (173) وبنسبة 34.81%. وأسباب ارتفاع أعداد الذكور في درجة الدكتوراه هي نفس أسباب ارتفاع أعداد الذكور في درجة الماجستير، ويوضح الشكل التالي الموفدين الذكور والموفدات الإناث خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة :-

شكل رقم (3-15)  
الذكور الموفدون والإناث الموفدات لدرجة الدكتوراه  
خلال الفترات الثلاث



أما بخصوص المعيار السادس والأخير لهذه الدرجة (الدكتوراه) والذي يوضحه الجدول (16-3) في الحالة الاجتماعية:-

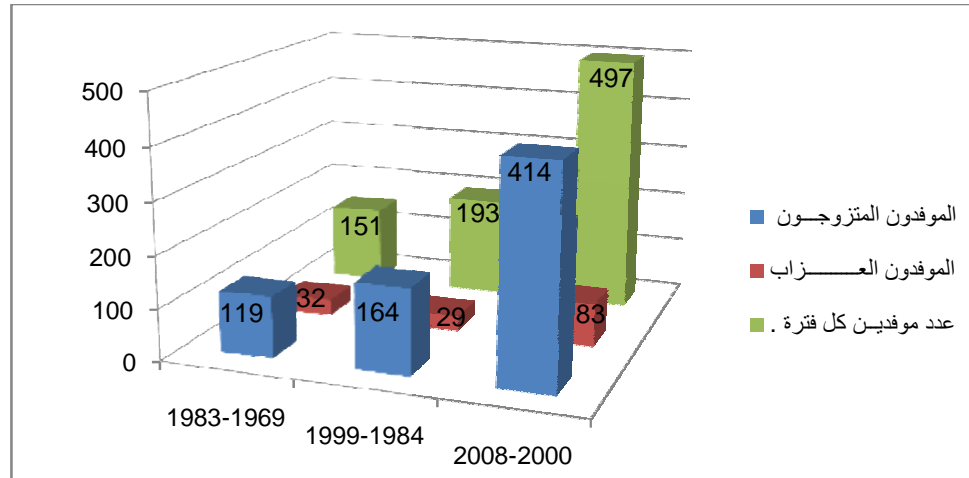
**جدول رقم (16-3)**  
**الحالة الاجتماعية لموفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث**

المجموع الكلي		الموفدون عزاب		الموفدون المتزوجون		التخصصات السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.95	151	21.20	32	78.80	119	1983 – 1969
22.95	193	15.02	29	84.98	164	1999 – 1984
59.10	497	16.70	83	83.30	414	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ومن الجدول السابق، نجد أن الموفدين المتزوجين في الفترة الأولى والبالغ عددهم (119) وبنسبة 78.80%، أكبر من الموفدين العزاب في نفس الفترة والبالغ عددهم (32) وبنسبة 21.20%، كما نجد أن الموفدين المتزوجين في الفترة الثانية والبالغ عددهم (164) وبنسبة 84.98%، أكبر من الموفدين العزاب لنفس الفترة والبالغ عددهم (29) وبنسبة 15.02%، لنجد أيضاً أن الموفدين المتزوجين في الفترة الثالثة والبالغ عددهم (414) وبنسبة 83.30%، أكبر من الموفدين العزاب لنفس الفترة والبالغ (83) وبنسبة 16.70%. وهذا يقودنا إلى نفس نتائج درجة الماجستير خلال الفترات الثلاث سابقاً وهي أن الموفدين المتزوجين أكبر من الموفدين العزاب خلال الفترات الثلاث في درجة الدكتوراه، وإن الدولة تتكبد في مصاريف إضافية وعالية بسبب المرافقين، ويوضح الشكل التالي الموفدين المتزوجين والموفدين العزاب خلال الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

**شكل رقم (16-3)**  
**الموفدون المتزوجون والعزاب لدرجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث**





ويوضح الجدول التالي (3-17) أعضاء الدكتوراه الحاصلين على هذه الدرجة (الدكتوراه) من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث:-

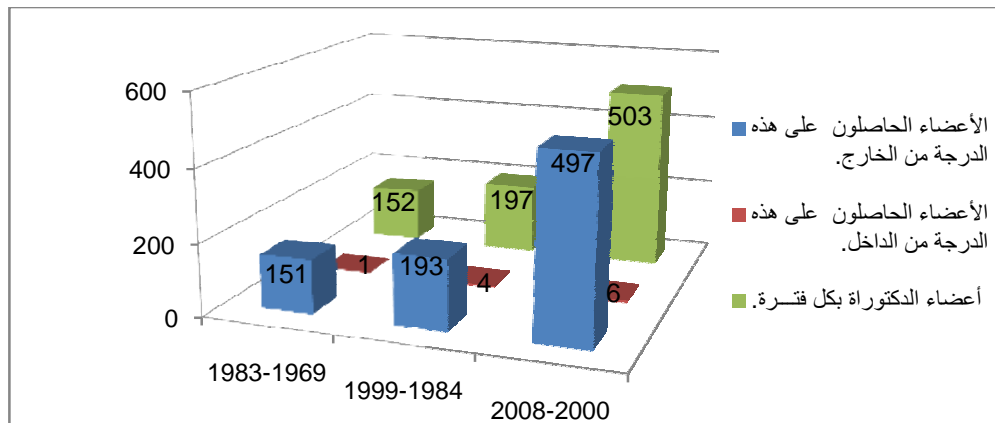
**جدول رقم (3-17)**  
**أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج**  
**خلال الفترات الثلاث**

المجموع الكلي		الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الداخل		الأعضاء الحاصلون على درجة الدكتوراه من الخارج		التخصصات السنوات
		العدد	%	العدد	%	
17.84	152	0.65	1	99.35	151	1983 – 1969
23.12	197	2.03	4	97.97	193	1999 – 1984
59.04	503	1.20	6	98.80	497	2008 – 2000

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

ويبين الجدول السابق، أن أعضاء الدكتوراه الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج خلال الفترة الأولى والبالغ عددهم (151) وبنسبة 99.35%، أكبر من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (1) وبنسبة 0.65%، كما يبين أن الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج خلال الفترة الثانية والبالغ عددهم (193) وبنسبة 97.97%، أكبر من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (4) وبنسبة 2.03%، ويبين هذا الجدول أيضاً خلال الفترة الثالثة والأخيرة أن الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج والبالغ عددهم (497) وبنسبة 98.80%، أكبر من الأعضاء الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والبالغ عددهم (6) وبنسبة 1.20%. وهذا إن دال إنما يدل على عدم قدرة الدولة وجامعاتها المحلية على إمكانية إجازة هذه الدرجة، ويوضح الشكل التالي أعضاء الدكتوراه الحاصلين على هذه الدرجة من الداخل والخارج في الفترات الثلاث وخلال كل فترة على حدة:-

**شكل رقم (3-17)**  
**أعضاء الدكتوراه الحاصلون على هذه الدرجة من الداخل والخارج خلال الفترات الثلاث**



أما بخصوص ساحات الإيفاد بالنسبة لموفدين درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث، والتي يوضحها الجدول (18-3) :-

### جدول رقم (18-3)

ساحات موفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث

2008 - 2000		1999 - 1984		1983 - 1969		السنوات الساحات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.70	88	19.69	38	9.27	14	مصر
18.31	91	17.09	33	27.15	41	بريطانيا
11.47	57	2.60	5	29.80	45	أمريكا
52.52	261	60.62	117	33.78	51	دول أخرى
59.10	497	22.95	193	17.95	151	المجموع

\* المصدر: الجدول من تصميم الباحث واعتماداً على الفترات الثلاث السابقة.

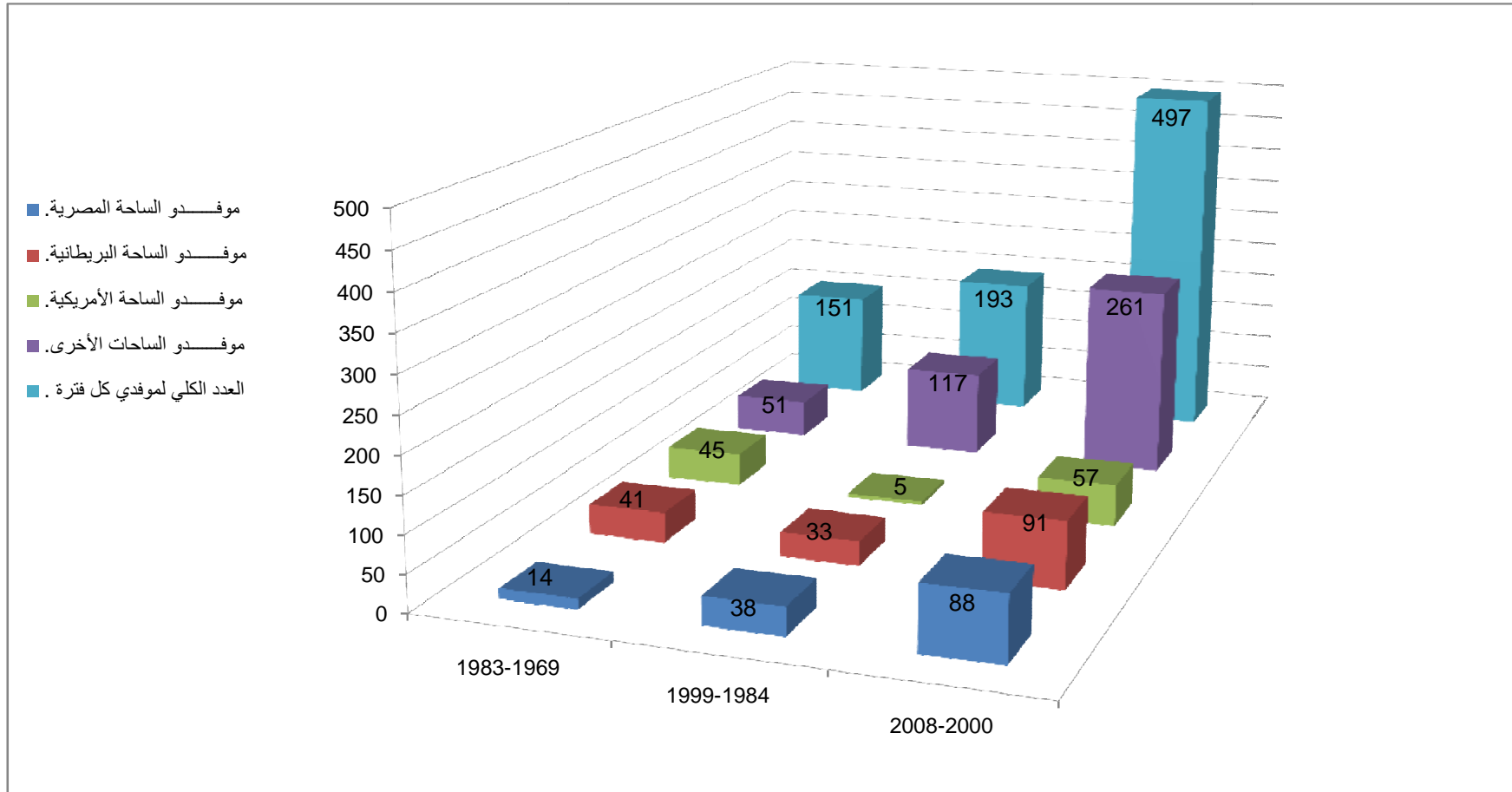
وبملاحظة الجدول السابق، نجد أن موفدي الفترة الأولى والبالغ عددهم (151) موفد ونسبة 17.95%، منهم (14) ونسبة 9.27% تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية ومنهم (41) ونسبة 27.15% تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية ومنهم (45) ونسبة 29.80% تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات الساحة الأمريكية ومنهم (51) ونسبة 33.78% تحصلوا على هذه الدرجة من جامعات أخرى .

كما نجد أن موفدي الفترة الثانية والبالغ عددهم (193) ونسبة 22.95% موفد، ومنهم (38) ونسبة 19.69% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية ومنهم (33) ونسبة 17.09% متحصلون عليها من جامعات الساحة البريطانية ومنهم (5) ونسبة 2.600% متحصلون عليها من جامعات الساحة الأمريكية ومنهم (117) ونسبة 60.62% متحصلون عليها من جامعات ساحات أخرى .

لنجد أن موفدي الفترة الثالثة والأخيرة والبالغ عددهم (497) موفد ونسبة 59.10% ، (88) ونسبة 17.70% حاصلون على هذه الدرجة من جامعات الساحة المصرية و(91) ونسبة 18.31% متحصلين على هذه الدرجة من جامعات الساحة البريطانية و(57) ونسبة 11.47% متحصلون عليها من جامعات الساحة الأمريكية و(261) ونسبة 52.52% متحصلون على هذه الدرجة من جامعات ساحات أخرى، ويوضح الشكل التالي ذلك:-

## شكل (18-3)

ساعات الإيفاد لموفدي درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث



وبملاحظة الشكل السابق، نجد أن الساحة الأمريكية والساحة البريطانية خلال الفترة الأولى تحصلتا على أعلى مجموع إيفاد مقارنةً بالساحات الأخرى، حيث بلغ عدد موفدي الأولى (45) موفداً، وبلغ عدد موفدي الثانية (41)، وهذا بعكس الساحة المصرية والتي بلغ عدد موفديها خلال هذه الفترة (14) موفداً، علماً بأن العدد الكلي لموفدي هذه الفترة هو (151) موفداً، يعني أن هناك حوالي (51) موفداً تم إيفادهم لساحات دراسية أخرى، وترجع أسباب الارتفاع والانخفاض في أعداد الموفدين لهذه الساحات وفي هذه الدرجة بالتحديد إلى نفس أسباب الارتفاع والانخفاض في أعداد الموفدين لدرجة الماجستير في تلك الساحات.

وبملاحظة ذلك الشكل مرة أخرى، وبالتحديد خلال الفترة الثانية، نجد أن الساحة الأمريكية تحصلت على أقل مجموع إيفاد، حيث بلغ عدد موفديها خلال هذه الفترة إلى حوالي (5) موفدين، بعكس الساحة البريطانية والساحة المصرية، والتي بلغ عدد موفديها على التوالي (33) موفداً بالنسبة للأولى، و(38) موفداً بالنسبة للثانية، علماً بأن العدد الكلي لموفدي هذه الفترة هو (193)، يعني أن هنالك حوالي (117) تم إيفادهم لساحات دراسية أخرى، وهذا الارتفاع والانخفاض يقودنا إلى نتيجة مفادها إن لتأثر العلاقات السياسية دوراً كبيراً وواضحاً في عملية اختيار وتحديد الساحات الدراسية لموفدي هذه الدرجة خلال هذه الفترة (1894-1999)، وللمزيد عن دور هذه العلاقات يمكننا مراجعة درجة الماجستير خلال هذه الفترة.

وبملاحظة ذلك الشكل مرة ثالثة وأخيرة، نجد أن الساحة الأمريكية تحصلت على مجموع إيفاد وقدره (57) موفداً، بعكس الفترة السابقة (الثانية) والتي بلغ عدد موفديها (5) موفدين، هذا ونجد أن الساحة البريطانية والساحة المصرية خلال هذه الفترة أيضاً تحصلتا على مجموع وقدره (91) موفداً بالنسبة للأولى، و(88) موفداً بالنسبة للثانية، علماً بأن الساحات الأخرى تحصلت خلال هذه الفترة على مجموع وقدره (261)، مقارنةً بالعدد الكلي لموفدي هذه الفترة، وهذا طبعاً يقودنا إلى نتيجة مفادها أن لتحسن العلاقات السياسية بين الحكومة الليبية والحكومات المحددة للدراسة دوراً واضحاً وملحوظاً في ارتفاع أعداد الموفدين لهذه الساحات، حيث بلغ عدد موفدي الساحات الثلاث خلال هذه الفترة حوالي (256) من أصل (497) يعني تقريباً نصف موفدي هذه الفترة.

ومن هنا يمكننا القول إن للعلاقات السياسية تأثيراً واضحاً وملحوظاً على عملية اختيار وتحديد ساحات الإيفاد بالنسبة لموفدين درجة الدكتوراه خلال الفترات الثلاث، كما يمكننا القول أن موفدي الدكتوراه في الفترتين الأخيرتين أكثر من موفدي الماجستير، وهذا طبعاً يقودنا إلى نتيجة مفادها نجاح برامج الدراسات العالية بالداخل وتعثر برامج الدراسات الدقيقة.

الخاتمة

## الخاتمة

تعتبر هذه الدراسة من ضمن الدراسات التي تهتم بجانب مخرجات النظام السياسي، والتي من شأنها أن تساعد على فهم تركيبته وآليات تنفيذه، ودراسة السياسات العامة هي أحد الاتجاهات الحديثة لدراسة هذه الآليات وتركيباتها، والتي طالما لقيت قلة الاهتمام والتركيز في الأنظمة السياسية العربية وبالأخص النظام السياسي الليبي.

لذا فإن هذه الدراسة جاءت كمحاولة لسد عجز أو نقص أكاديمي في مجال دراسة وتحليل السياسات العامة في ليبيا بحيث ركزت على تحليل سياسات التعليم العالي كنموذج للسياسات العامة في ليبيا بشكل عام، وسياسة الإيفاد بشكل خاص، وذلك للتعرف على هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها.

لذا فقد تم اختيار سياسة إيفاد البعثات الدراسية العليا للخارج كنموذج لمثل هذه السياسة، وتم اختيار أعضاء هيئة تدريس جامعة قاريونس كحالة تطبيقية لدراسة هذه السياسة خلال الفترة (1969-2008)، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات فرعية نظراً لطول الفترة بحيث تمتد فيها الفترة الأولى من 1969-1983، وتمتد فيها الفترة الثانية 1984-1999، وتغطي فيها الفترة الثالثة الممتدة من 2000-2008.

وللكشف عن مستوى أداء هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها، فقد تم الاستعانة بسؤالين رئيسيين تمثل السؤال (الأول) في المعايير الواجب توافرها في الموفدين، والتي انقسمت بدورها إلى ثلاثة معايير فرعية، اقتص في الأول بالمعيار العلمي، واقتص فيها الثاني بالمعيار الأيديولوجي، واقتص فيها الثالث بالمعيار الاجتماعي. ويتمثل السؤال (الثاني) في قياس تأثير العلاقات السياسية للدولة على اختيار وتحديد ساحات الإيفاد.

وللإجابة ولتحقيق الدراسة لأهدافها فقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناولت المقدمة التعريف بموضوع الدراسة وبمشكلة البحث والهدف منها والأدوات المستخدمة بالإضافة للمناهج البحثية والمفاهيم الإجرائية المستعملة، ليأتي الفصل الأول كعبارة عن مدخل نظري لحقل السياسة العامة بشكل عام والدراسات العليا وبالتحديد الإيفاد بشكل خاص، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث تعرض فيها الأول لتطور مفهوم السياسات العامة ولتعريفاتها ولأهم مداخلها وأنواعها، والتي تم التأكيد من خلالها على عدم وجود مدخل أو نوع محدد وثابت لدراسة وتحليل السياسات العامة رغم

الاختلاف والتعدد في التعريفات التي لا تعكس الاختلاف في المضمون بقدر ما تعكس عدم الاتفاق والاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين.

كما تم الاقتراب في هذا المبحث من الدراسات التطبيقية للسياسات العامة في ليبيا على وجه التحديد التي تم التركيز فيها على مستويات مختلفة من السياسات، والتي تبين من خلالها أن أدبيات السياسة العامة في ليبيا تعاني قلة في الاهتمام والتركيز من قبل البُحاث والأكاديميين بالرغم من أهميتها للنظام السياسي وللدولة نفسها.

وانتقل المبحث الثاني من هذا الفصل لدراسة مستويات التحليل في السياسات العامة، وذلك لتعريف كل مستوى تحليلي على حدة وأبرز أهمية دراسته في مجال السياسة التعليمية في (الصنع-التنفيذ-التقويم)، كما تم في هذا المبحث أيضاً عرض أهم الدراسات التطبيقية للسياسات التعليمية في ليبيا، والتي ركزت على سياسات التعليم العالي وبالتحديد الدراسات العليا وبالأخص الإيفاد.

ومن جانب آخر، ولغرض معرفة طبيعة الدراسات العليا بالخارج، فقد تم التركيز في المبحث الثالث من الفصل الأول على فلسفة وأهداف الدراسات العليا بالتعليم العالي، وذلك لمعرفة ملامح هذه الدراسات وتفصيلها، كما تم التعرف على بعض اللوائح التنظيمية للإيفاد، والتي وضعتها الدولة لتنظيم هذه العملية فيما يخدم الأهداف العامة للوطن والمواطن.

تناول الفصل الثاني سياسة إيفاد البعثات الدراسية للخارج خلال الفترة (1969 – 2008)، وتحديد سياسة إيفاد الدراسات العليا لأعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس كدراسة حالة، وانقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث يتعرض كل مبحث إلى تنفيذ سياسة الإيفاد والعوامل المؤثرة فيها وذلك على النحو التالي: الفترة الأولى من عام 1969 إلى عام 1983، والفترة الثانية من عام 1984 إلى عام 1999، والفترة الثالثة والأخيرة من عام 2000 إلى عام 2002.

واحتوى كل مبحث على قسمين رئيسيين، يقوم القسم الأول منها بتحديد العوامل المؤثرة في اختيار الموفدين وفقاً للمعايير العلمية والأيدولوجية والاجتماعية، أما القسم الثاني فيتعرض للعوامل المؤثرة على اختيار جهة الإيفاد وبالتحديد وفقاً للمعيار السياسي.

أما الفصل الثالث، فيعتبر أهم فصول الدراسة وذلك لاحتوائه على تحليل مقارن بين سياسة الإيفاد والمتغيرات البيئية المحيطة للفترات الثلاث، وقد انقسم هذا الفصل إلى مبحثان تناول الأول تأثير

العوامل على موفدي درجة الماجستير، تناول الثاني تأثير نفس العوامل ولكن على موفدي درجة الدكتوراه. وذلك من خلال عدة معايير تهدف لقياس عدد من المتغيرات مرتبطة بالسياسة ذاتها، وتعتبر من المقومات والاشتراطات الضرورية لعملية الإيفاد.

ومن خلال مقارنة الفترات الثلاث المتعاقبة للدراسة تم استخلاص عدد من الملاحظات والنتائج حول سياسة الإيفاد وطبيعة علاقتها بالبيئة المحيطة، خلال الفترة من عام 1969 إلى عام 2003 ونوردها فيما يلي:

- 1- اتسام السياسة العامة للإيفاد المطبقة على موفدي الماجستير والدكتوراه خلال فترة الدراسة بعدم الوضوح، حيث لوحظ عدم جدية القواعد الموضوعية والمتفق عليها في هذا الخصوص، وذلك من خلال التعرض لسياسة الإيفاد والكشف على مضمون الشروط والمعايير المتفق عليها مقابل غموض الشروط التي يتم الإيفاد وفقاً لها.
- 2- عدم وجود ارتباط موضوعي ومنطقي يبرر العلاقة بين ما تصدره اللوائح القانونية للإيفاد وبين ما تتبعه الجهات المعنية بالتنفيذ.
- 3- وجود علاقة طردية بين الحاصلين على عضوية اللجان الثورية وبين الموفدين الذين تم إيفادهم.
- 4- تكشف هذه الدراسة بأن هناك اهتماماً حقيقياً بالإيفاد في ليبيا ولكن هذه الاهتمام يفتقر إلى الدقة في التنفيذ والبراعة في التخطيط.
- 5- وُجد قصوراً في تشريعات الإيفاد ولوائحه القائمة، مما يجعلها دائماً تحتاج إلى مراجعات مكثفة ومستمرة لتلائم مع التغيرات المستمرة والتي من أهمها التغيرات العلمية والأكاديمية.
- 6- يتضح من الدراسة أن أكثر الموفدين في الدرجتين من المتزوجين وليس العزاب.
- 7- بينت النتائج أن أغلب الموفدين بالدراسة العليا بالخارج هم من فئة الذكور.
- 8- وجود علاقة طردية بين اختيار وتحديد ساحات الإيفاد وبين العلاقات السياسية للدولة مع غيرها من الدول.
- 9- وجود علاقة عكسية بين أعداد الموفدين وأعداد غير الحاصلين على عضوية اللجان الثورية.
- 10- عدم مقدرة إدارة البعثات الدراسية واللجنة الشعبية العامة على تطبيق معايير وشروط الإيفاد بالشكل المطلوب والصحيح على موفديها.
- 11- قد ظهر من تتبع تنفيذ سياسة الإيفاد من خلال قياس المعايير أن سياسة الإيفاد قد حققت قدراً جيداً من الأداء رغم أنسجام مستوى هذه السياسة بعدم الاستقرار في بعض الفترات، ففي الوقت الذي



كان فيه مستوى أداء السياسة ثابتاً تقريباً أظهرت نتائج السياسة قدراً من التباين والاختلاف بين الفترات المختلفة.

- 12- اتسمت البيئة المحيطة بسياسة الإيفاد ببروز واختفاء العديد من العوامل وازدياد تأثير بعضها وتراجع تأثير البعض الآخر، إلا أنها شهدت تحولات جذرية في ثلاث حقب، الأولى كانت في عقد السبعينيات وحتى الثمانينات عندما كانت العلاقات السياسية جيدة، حيث استطاعت الدولة إيفاد العديد من الموفدين للساحات الأوروبية بالتحديد الساحة البريطانية والأمريكية، الحقبة الثانية من فترة 1984-1999، عندما تحولت العلاقات السياسية مع تلك الدول إلى صراع سياسي واستطاعت الدولة تغيير ساحات الإيفاد ساحات أسيوية وعربية، أما الحقبة الثالثة فتقع في فترة 2000-2008 وهي شهدت فيها العلاقات تطوراً مع حكومات تلك الدول.
- 13- إن نظام الإيفاد المطبق من قبل الدولة كان يركز على الإيفاد للتخصصات الإنسانية أكثر من الإيفاد للتخصصات التطبيقية حتى بداية الألفية الثالثة.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً / التشريعات والتقارير والإحصائيات:

- 1- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب الشؤون القانونية، إحصائية بعد الطلبة الموفدين للدراسة العليا للخارج من الفترة 1970-1977، بنغازي، 1979.
- 2- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس، إحصائية بعدد الطلبة الموفدين للدراسة العليا بالخارج من الفترة 1968-1973، بنغازي 1976.
- 3- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، إحصائية بعد الطلبة الموفدين للدراسة العليا بالخارج من الفترة 1971 – 1975، بنغازي، 1978.
- 4- جامعة قاريونس، إدارة الدراسات العليا والتدريب، مكتب البعثات، إحصائية عامة بالطلبة الموفدين للدراسة العليا بالخارج من الفترة 1973 – 1981، بنغازي 1983.
- 5- جامعة قاريونس، إدارة الدراسات العليا والتدريب، مكتب البعثات، إحصائية بعدد الطلبة الموفدين لدرجتي الماجستير والدكتوراة من الفترة 1999، بنغازي 2003.
- 6- جامعة قاريونس، إدارة الدراسات العليا والتدريب، مكتب البعثات، إحصائية بالطلبة الموفدين للدراسة العليا بالخارج من الفترة 1990 – 2004، بنغازي، 2005.
- 7- جامعة قاريونس، إدارة الدراسات العليا والتدريب، مكتب البعثات، إحصائية عامة بالطلبة الموفدين للدراسة العليا بالخارج من الفترة 1990-2006، بنغازي 2007.
- 8- جامعة قاريونس، إدارة العامة، مكتب الشؤون القانونية، مراسلة بين الجامعة ومدير مكتب شؤون التعليم بأمانة التعليم، بطرابلس، 1979، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1979.
- 9- جامعة قاريونس، إدارة العامة، مكتب الشؤون القانونية، مراسلة بين الجامعة وإدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1976.
- 10- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، مراسلة بين قسم البعثات بجامعة ومكتب مجلس قيادة بالثورة في الفترة 1972، بشأن الموافقة على إيفاد طلبة للإيفاد للدراسة العليا بالخارج، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1976.
- 11- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، مراسلة بين قسم البعثات بجامعة ووزارة الداخلية، بشأن المرافقة الموافقة على إيفاد موفدين للدراسة العليا بالخارج، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1973.

- 12- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، مراسلة بين الجامعة الليبية وإدارة البعثات في الفترة 1972، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1972.
- 13- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، مراسلة بين كلاً من إدارة الجامعة - ومدير مكتب عضو مجلس قيادة الثورة - ووزير الداخلية في الفترة 1976، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1976.
- 14- جامعة قاريونس، الإدارة العامة، مكتب التوثيق والمعلومات، مراسلة بين أمانة اللجنة الشعبية للدراسات العليا بالبحث العلمي وقسم البعثات والمعيرين، (تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1988.
- 15- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة التعليم والتربية، مركز التوثيق والبحوث التربوية، تشريعات التعليم في ليبيا، الجزء الأول (69-74)، طرابلس، 1977.
- 16- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، "تطور التعليم في السنوات 92-94"، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم لمؤتمر التربية الأول - بجنيف، 1994.
- 17- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دليل الجامعة الليبية، لسنة 1971 -1972 منشورات جامعة قاريونس، 1973.
- 18- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي، قرار رقم (35)، لسنة 1991، صادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 19- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة الفاتح، قرار رقم (129)، لسنة 1991، صادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة الفاتح، طرابلس.
- 20- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، قرار رقم (83)، لسنة 1992، صادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة قاريونس، بنغازي.

- 21- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني، قرار رقم (484)، لسنة 1992، صادر عن أمين اللجنة الشعبية للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة عمر المختار، البيضاء.
- 22- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني، قرار رقم (640)، لسنة 1992، بشأن الإيفاد للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة عمر المختار، البيضاء.
- 23- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (1376)، لسنة 1993، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 24- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (932)، لسنة 1993، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 25- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (12)، لسنة 1995، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 26- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (85)، لسنة 1991، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 27- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (799)، لسنة 1999، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 28- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (1295)، لسنة 2001، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية

- العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 29- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (764)، لسنة 2001، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 30- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (1294)، لسنة 2001، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 31- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (614)، لسنة 2002، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 32- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (393)، لسنة 2003، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 33- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (529)، لسنة 2003، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 34- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (28)، لسنة 2004، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 35- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (453)، لسنة 2004، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية

- العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 36- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (369)، لسنة 1998، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 37- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (908)، لسنة 2001، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 38- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (459)، لسنة 2005، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 39- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (39)، لسنة 206، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 40- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (8)، لسنة 2006، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 41- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (7)، لسنة 2006، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 42- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (700)، لسنة 2007، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية

- العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 43- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (972)، لسنة 2007، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 44- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (613)، لسنة 2008، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 45- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (628)، لسنة 2008، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 46- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامّة، جامعة قاريونس، قرار اللجنة الشعبية العامّة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، قرار بشأن المعيّدين بالجامعات الليبية ببرامج الدراسات العليا (الماجستير) بالداخل، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، 1993.
- 47- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامّة، جامعة قاريونس، قرار رقم (295)، لسنة 1994، الصادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم والبحث العالي، بشأن إيقاف قرارات الإيفاد الصادرة بعد 1994/2/20 والغير منفذة في جميع التخصصات وبالتحديد قرارات الإيفاد الخاصة بالإجازة العالية وبالتحديد التخصصات الإنسانية، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة).
- 48- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني، قرار رقم (614)، لسنة 1999، صادر عن أمين اللجنة الشعبية العامّة للتعليم والبحث العلمي، بشأن إيفاد أعضاء هيئة التدريس من حملة الإجازة العالية لتحضير الإجازة الدقيقة، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة الفاتح، طرابلس.
- 49- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني، قرار رقم (251)، لسنة 2005، صادر عن اللجنة الشعبية العامّة للتعليم العالي،



- بشأن إيفاد مرشحين للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 50- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة البعثات الدراسية والتعاون الفني، قرار رقم (39)، لسنة 2005، صادر عن اللجنة الشعبية العامة، بشأن إيفاد مرشحين للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 51- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، قرار صادر بشأن تحديد ساحات الإيفاد لموفدين لفترة 2000، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 52- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامة، جامعة الفاتح، قرار رقم (1666)، لسنة 2000، صادر عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، بشأن إيفاد طلاب للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة الفاتح، طرابلس.
- 53- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة الفاتح، قرار رقم (1295)، لسنة 2001، صادر عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني العلمي، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة الفاتح، طرابلس.
- 54- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامة للتعليم الجامعي والدراسات العليا، قرار صادر عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 55- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار رقم (471)، لسنة 1999، صادر عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) جامعة قاريونس، بنغازي.
- 56- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة "مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2002/9/19، جامعة قاريونس، بنغازي.

- 57- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2003/3/25، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 58- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2003/1/18، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 59- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2003/4/23، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 60- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قرار إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2001/3/18، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 61- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قرار إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2001/10/11، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 62- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المركز الوطني للتخطيط والتعليم، قرار إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2004/7/19، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 63- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2002/9/3، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 64- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2001/7/25، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 65- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة"مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2003/9/29، جامعة قاريونس، بنغازي.

- 66- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة "مكتب شؤون الخدمات"، قوائم إيفاد بدون رقم، بشأن إيفاد طلبة للدراسة العليا بالخارج من جامعة قاريونس، لسنة 2002/1/31، جامعة قاريونس، بنغازي.
- 67- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتوثيق، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1) لسنة 1992، بشأن تنظيم التعليم العالي، المادة الثانية صادرة من سرت، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) بنغازي.
- 68- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (119) لسنة 2006 بشأن الدراسات العليا بالداخل، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة).
- 69- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (156) لسنة 1987 بشأن لائحة الدراسات العليا، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة).
- 70- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامة للبعثات والتعاون الفني، قرار اللجنة الشعبية العامة والخاص بشأن لائحة البعثات الدراسية الصادرة في 1979/10/28، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، طرابلس.
- 71- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (963)، بشأن لائحة الدراسات العليا بجامعة الجماهيرية، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة) لسنة 1991، طرابلس.
- 72- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الإدارة العامة للبعثات والتعاون الفني، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (758) لسنة 1992 والخاص بلائحة إيفاد البعثات الدراسية، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، طرابلس.
- 73- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للتوثيق والمعلومات، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (37) لسنة 2004 بشأن المركز الوطني للتخطيط والتعليم، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، بنغازي.
- 74- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة قاريونس، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 2004 بشأن لائحة الإيفاد للدراسة العليا بالداخل والخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، بنغازي.

- 75- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب للتعليم العالي، قرار مؤتمر الشعب العام، بشأن استحداث أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي وأمانتها، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، طرابلس.
- 76- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إدارة الدراسات العليا والتدريب، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 2005، بشأن ينظم لائحة الإيفاد، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، بنغازي.
- 77- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،"قرار بشأن تنظيم قيمة المكافآت المالية للموفدين"، أمانة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 9، 1980.
- 78- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،"قرار رقم (27) بشأن إعادة تنظيم الأمانة الجديدة وإدارتها"، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 5، 1993.
- 79- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،"قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (588) بشأن تنظيم لائحة الإيفاد" اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 20، 1993.
- 80- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،"قرار اللجنة الشعبية رقم (614) بشأن تنظيم لجنة الإيفاد"، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية، العدد 23، 1993.
- 81- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمة، اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والمتابعة إدارة الشؤون القانونية، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 2006 بشأن بتشكيل لجنة وتحديد مهامها، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، بنغازي.
- 82- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمة، الإدارة العامة للبعثات والتعاون الفني، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (703) لسنة 2007 بشأن بتعديل بعض أحكام لائحة الإيفاد للدراسة العليا بالداخل والخارج، (قرار مطبوع على الآلة الكاتبة)، طرابلس.
- 83- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،"قرار رقم (207)، بشأن إعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للجامعات"، أمانة مؤتمر الشعب العام، بدون إجراءات، نشر بأمر الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، العدد 2، 2002.
- 84- المملكة الليبية المتحدة،"قانون تنظيم التعليم"، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 5، المجلد 2، 1952.

- 85- المملكة الليبية المتحدة، "قرار تنظيم إيفاد البعثات الجامعة والإجازات الدراسية"، موسوعة التشريعات الليبية، الجزء الثاني (أ-ب)، بدون تاريخ نشر.
- 86- المملكة الليبية المتحدة، "قانون إنشاء وتأسيس الجامعة الليبية"، موسوعة التشريعات الليبية، الجزء الرابع (ج-خ)، بدون تاريخ نشر.
- 87- المملكة الليبية المتحدة، "قرار تنظيم إيفاد البعثات الدراسية"، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 4، 1965.
- 88- المملكة الليبية، "قرار مجلس وزراء بشأن تنظيم بعض مواد الإيفاد للدراسة بالخارج"، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1966.
- 89- التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2004.

### ثانياً / الكتب:

- 1- البدري، عبد الرحيم محمد. الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية . بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003.
- 2- البرناوي، سالم حسين. السياسة الخارجية الليبية: دراسة تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977-1997. بنغازي: منشورات مركز البحوث الاقتصادية، 2000.
- 3- الحوات، علي (وآخرون). مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات. طرابلس: نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي 2004.
- 4- الخزرجي، ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي، 2004.
- 5- العوامل، نائل. تحليل السياسات العامة: مدخل نظامي تطبيقات من الأردن والخليج العربي. قطر: الجامعة الأردنية، 1999.
- 6- الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة، 2001.
- 7- الفنيش، أحمد (وآخرون). التعليم العالي في ليبيا دراسة مقارنة. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1998.
- 8- المغيربي، محمد زاهي بشير. قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.

- 9- -----.(وآخرون)، السياسات العامة في ليبيا. بنغازي: مركز البحوث والدراسات الاستشارية، 2007.
- 10- المنوفي، كمال."السياسة العامة وأداء النظام السياسي"، في تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية. تحرير علي الدين هلال، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- 11- المهدي، ميلود. قضية لوكربي أحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية. سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.
- 12- الموند، جبرائيل (وآخرون). السياسة المقارنة: إطار نظري. (ترجمة) محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996.
- 13- -----. حي بنجهام باويل الابن . السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- 14- أندرسون، جيمس. صنع السياسة العامة. ترجمة (علي الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، 1999.
- 15- بودبوس، رجب. القاموس السياسي. سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. 1996.
- 16- جفال، مصطفى. المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت. دار الموقف العربي، 1982.
- 17- جمعة، سلوى شعراوي. الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، دراسة في موضوع الزعامة سلسلة أطروحات دكتوراه. (ترجمة) عطاء عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- 18- -----.(محرر). "تحليل السياسات العامة في القرن الـ 21"، في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي . القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.
- 19- جوهر، علي صالح. التعليم تخطيطية واقتصادية. القاهرة: دار المهندس، 2004.
- 20- خشيم، مصطفى عبد الله. مبادئ علم الإدارة العامة. بنغازي: مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، 1993.
- 21- -----. موسوعة علم السياسة. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 2004.
- 22- -----.مناهج وأساليب البحث السياسي. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002.

- 23- رشيد، أحمد. "شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسات العامة"، في تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية. علي الدين هلال (محرر)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- 24- زاهر، ضياء الدين. "سياسة البعثات في مصر: دراسة تحليلية نقدية"، في سياسة التعليم الجامعي في مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية. (محرر) أماني قنديل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991.
- 25- شريف، علي. إدارة المنظمات الحكومية. الإسكندرية: الدار الجامعة، 2002.
- 26- صبح، محمد. المعرفة في الكتاب الأخضر. طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990.
- 27- عبد القوي، خيرى. دراسة السياسة العامة. الكويت: ذات السلاسل، 1986.
- 28- غانم، السيد عبد المطلب "الاقتربات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة"، في تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية. تحرير علي الدين هلال، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- 29- قنديل، أماني. "تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة. تحرير علي عبد القادر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987.
- 30- ----- (وآخرون). "دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر"، في تحليل السياسات العامة في مصر. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- 31- ----- (محرر). سياسة التعليم الجامعي في مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991.
- 32- ----- "معايير التقييم في علم السياسة"، في تقويم السياسات العامة. السيد عبد المطلب غانم (محرر)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.
- 33- قنوص، صبحي، (وآخرون)، ليبيا والثورة في ثلاثين عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "1969-1999". مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
- 34- مسعد، نفين (محرر). معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

- 35- هلال، علي الدين (تقديم). **تحليل السياسات العامة في مصر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- 36- نبلوك، تيم. **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق - ليبيا - السودان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

### ثالثاً / الدوريات:

- 1- البديوي، فتحي أحمد. "البعثات الداخلية عامل منشط للدراسات العليا بالجامعات المصرية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد 15، (1979): 26 - 29.
- 2- الحسن، زهير. "الأسس القانونية للسيادة على الخلجان التاريخية وخليج سرت". **الجريدة الرسمية للقانون الليبي**، العدد 42، (1980): 202-203.
- 3- الفتلة، عباس كاظم. "الأزمة الليبية الغربية (لوكربي) من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية". **مجلة شؤون عربية**، العدد 98، (يونيو 1999): 177 - 183.
- 4- المغربي، محمد زاهي بشير. "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة". **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**، المجلد 15، العدد 1، 2 (1979): 9 - 27.
- 5- زاهر، ضياء الدين. "نحو نموذج جديد لتحليل السياسة التعليمية". **مجلة مستقبل التربية العربية**، العدد 20 (2001): 169 - 170.
- 6- سعيد، بشير أحمد (وآخرون). "التعليم العالي في الجماهيرية العظمى خمسين عاماً". **مجلة الجامعة**، العدد 9 (ربيع 2005): 21 - 47.
- 7- صليبي، جهاد، والشيخ عمر. "دور الجامعات الأردنية في تنمية اتجاهات الحدائث عند طلبتها". **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 4، المجلد (1986): 175 - 208.
- 8- قنديل، أماني (محرر). "تحليل السياسات التعليمية: المناهج والتطبيقات". **المجلة العربية للتربية**. المجلد 11، العدد 2، (1991): 42-61.
- 9- كمال، نادية يوسف. اتجاهات حديثة في صنع السياسات التعليمية". **مجلة مستقبل التربية العربية**، العدد 20 (2001): 181 - 214.



رابعاً / رسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة :

- 1- الجهاني، نعيمة خليفة. "أثر التغيرات الأيديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978 – 1995". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 1996.
- 2- الزغداني، عبد الحكيم، "الجمعيات الأهلية في ليبيا ودورها في السياسة العامة: دراسة حالة الجمعيات الأهلية بشعبية طرابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2007.
- 3- المغربي، فادي محمد نوري. "تقويم تنفيذ السياسات النفطية: دراسة حالة سياسي الإنتاج والأسعار خلال الفترة 1969 – 2003". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2004.
- 4- المقيرحي، عبد الحميد عبد الله. "أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969 - 1999". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2000.
- 5- القويضي، يوسف صالح. "السياسة الوطنية للمعلومات في ليبيا: دراسة تحليلية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2004.
- 6- أمين، عبير إبراهيم. "أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريونس 1980 – 1994". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 1995.
- 7- بعيرة، أنس أبوبكر، "التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا: دراسة حالة سياسات تنظيم سوق العمل الليبي 1977 – 2001"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2005.
- 8- بغداددي، منار. "صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2005.
- 9- شريف، سهير محمد. "دراسة تقويمية لسياسة البعثات في مصر من الفترة 1973 – 1989"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1989.

- 10- عفيفي، عزة محمد. "دور المجالس في صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2001.
- 11- قناوي، إدريس محمد علي. "انعكاسات التوجهات الإيديولوجية للنظام السياسي الليبي على سياسات الضمان الاجتماعي خلال الفترة 1951 - 1999"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، 2001.

#### خامساً / دراسات أخرى غير منشورة :

- 1- الجبوري، عبد الحسين رزقي. "أسباب إجماع المؤسسات الحكومية عن تمويل الباحثين الملتحقين في برامج الدراسات العليا في العراق". دراسة مقدمة لندوة الدراسات العليا بالداخل، المنعقدة في الفترة ما بين 16 - 17/أبريل (الطير)، 2008، بنغازي.
- 2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا: نظرة تقويمية.... ورؤية مستقبلية، المنعقدة في الفترة 12-14 / جون (الصيف) 2007، بنغازي.
- 3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "المؤتمر الثاني للدراسات العليا بالجامعات الليبية. والمنعقد في الفترة ما بين 12/14/ مايو (الماء) 1992، طرابلس.
- 4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "ندوة التعليم العالي: خمسون عاماً من العطاء، المنعقدة في الفترة ما بين 10-12 / إبريل (الطير) 2005، بنغازي.
- 5- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية. المنعقدة في الفترة ما بين 16-17 / مايو (الماء) 1979، بنغازي.
- 6- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "ندوة التحصيل الدراسي لطلاب الجامعات الليبية: تقييم للواقع واستشراف للمستقبل. المنعقدة في الفترة ما بين 17-19 / مارس (الربيع) 2008، بنغازي.
- 7- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية. المنعقدة في الفترة ما بين 26-28/ إبريل (الطير)/ 2006، طرابلس.
- 8- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "ندوة الدراسات العليا (الإيجابيات والسلبيات). والمنعقدة بجامعة قاريونس في الفترة ما بين 16-17 / مايو (الماء) 2006، بنغازي.

- 9- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. "ندوة الدراسات العليا بالداخل والمنعقدة في الفترة ما بين 16/17/ إبريل (الطير)، 2008، مصراته.
- 10- الطبيب، مصطفى عبد العظيم. "المعايير الأكاديمية لضمان جودة الدراسات بمؤسسات التعليم العالي". دراسة مقدمة لندوة الدراسات العليا بالداخل المنعقدة في الفترة ما بين 16 - 17 /إبريل (الطير)، 2008، مصراته.
- 11- المغربي، محمد زاهي بشير. "التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا". دراسة مقدمة لمؤتمر الإدارة العامة في ليبيا: الواقع والطموحات، المنعقدة في الفترة 11-12/ أكتوبر (التمور) 2003، بنغازي.
- 12- حداد، مصطفى. "التعليم العالي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً: واقع وتطلعات". دراسة مقدمة للمؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (مستقبل التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي)، والمنعقدة في الفترة ما بين 23 - 26 نوفمبر (الحرث) 1991، بنغازي.

سادساً / شبكة المعلومات العالمية :-

- 1- <http://www.mnibr, cam\alsiash.php>.  
مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
- 2- <http://www.usinf state gov/utills. srprint. Page. html>.

إلغاء تصنيف ليبيا دولة راعية للإرهاب.



**Benghazi University**  
**Faculty of Economics**  
**Political Science Department**



**The Factors Influencing the policy of Sending Libyan Graduate  
Students To Study Abroad**

(An exploratory comparative study about University of Garyounis)

The period from 1969-2008

Prepared by:

**FADIL EL MAHDI ABD EL RASOUL**

BA in Political Science

Faculty of Economics - University of Garyounis – Spring of 2003

Supervision of Professor. **Dr.MOHAMED ZAHY BASHIR EL MOGHERBI**

This study is provided as a partial fulfillment of to the requirements of  
(Masters) degree in Political Science on 7/5/2012

**Semester**

**Spring 2012**

**The Factors Influencing the policy of Sending Libyan Graduate  
Students To Study Abroad**

(An exploratory comparative study about University of Garyounis)

The period from 1969-2008

**Student: FADIL EL MAHDI ABD EL RASOUL**

**Advisory Committee**

Supervisor: prof. **Dr. MOHAMED ZAHY BASHIR EL MOGHERBI .**

External Examiner: **Dr. MSTFA ABD ALLH KSHIM.**

Internal Examiner: **Dr. AMAL SOLIMAN OBEIDE.**

## **An Abstract**

This study is concerned with analyzing the factors influencing the policy adopted by higher education authorities in Libya concerning sending Libyan graduate students to study abroad for the Masters and Doctorate degrees. The study focused on examining the effect of scientific, political, ideological, and social factors on the process of choosing the candidates and the place of study.

The University of Garyounis was chosen as a case study in order to examine the effect of these factors during the period 1969-2008. After analyzing the available data, it was shown that political relations between Libya and other countries (especially USA, UK, and Egypt) played a decisive role in choosing the place of study.

The ideological factor played a large role, especially in the latter periods, in choosing the candidate for studying abroad. The study also showed that the scientific criteria were applied objectively in the early decade but were largely overridden by ideological considerations in later periods.